سواسية

العدد ٤٩ / ٥٠

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
www.cihrs.com

هيئة علمية مستقلة

العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السادس شقة ٢٩ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٦٠٦٥
فاكس ٧٩٢١٩١٣

رئيس التحرير

عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد

سيد اسماعيل ضيف الله
محمد سيد سلطان
محيي الدين سعيد

الجمع الالكتروني
هشام السيد

الإخراج الفني والغلاف
أيمن حسين

المدير التنفيذي
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير
بهي الدين حسن

في هذا العدد

الصحافة المنكوبة في تونس ٢

ما تزال السلطات في تونس تتشبث بالمكانة "المتقدمة" التي اكتسبتها ضمن قائمة الدول المعادية لحرية الصحافة وحرية التعبير على مستوى العالم.. ذلك ما تؤكده أحدث التقارير الصادرة عن الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني للحريات في تونس.

الإرهاب وقتل المدنيين صناعة إسرائيلية ٤

ربما كان ذلك أبرز ما توصل إليه المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وربما لهذا السبب بالذات، فإن تقريره المقدم للأمم المتحدة قد استحق غضب إسرائيل التي أدانت التقرير علنا واعتبرت تقييماته أحكاما سياسية تخرج عن ولاية المقرر الخاص.

المجلس القومي: تجميل للحكومة أم لتحسين حقوق الإنسان؟ ٨

إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر أثار جدلا واسعا ما بين آراء تعتبره خطوة هامة لتحسين حقوق الإنسان وبين من يراه مجرد وسيلة أرادت بها الحكومة تجميل وجهها، وأن تحسين حقوق الإنسان يقتضي إقدام الحكومة على خطوات كبرى أهمها إلغاء القوانين المقيدة للحريات والتجريم بشكل حازم لانتهاك الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور.

رصاصة الرحمة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ١٠ ١٤

هل نحن بحاجة إلى ميثاق لحقوق الإنسان في العالم العربي؟ وهل يجدي تحديث/أو على الأصح ترقيع الميثاق العربي الذي ولد ميتا منذ تسعة أعوام؟ وما هى المبادئ والمعايير التي يمكن أن تتأسس عليها وثيقة إقليمية فعالة تحمي حقوق الإنسان في العالم العربي؟ هذه التساؤلات كانت موضوع مداولات المؤتمر الإقليمي الذي نظمه مركز القاهرة بالتعاون مع جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات "عدل" بلبنان، وعلى هذه الصفحات تغطية شاملة لأبرز فعاليات ونتائج المؤتمر.

ثقافة كاتم الصوت ٤٤

تاريخ مصر عبر قرن مضى ملئ بالوقائع المتصلة بمصادرة حرية الفكر والإبداع والتي يرصدها ويكشف دلالتها الشاعر حلمي سالم عبر أحدث إصدارات مركز القاهرة "ثقافة كاتم الصوت" والتي يؤكد فيها المؤلف حلمي سالم أن المصادرة الوحيدة التي لم تتم وأحرى بها أن ترى النور هى "مصادرة المصادرة".

الملف ١٩ ٣٨

هل يستوعب العرب دروس بغداد؟

احتلال العراق والسقوط المهين لعاصمة العباسيين وتبخر وتلاشي رموز وأدوات وأجهزة أعتى نظم الطغيان في العالم العربي، وتداعيات ما يحدث بالعراق وانعكاساته على مستقبل العراق والنظام العربي الإقليمي برمته وعلى مستقبل فرق الإسلام السياسي المتطرف الذي ينزع للعنف والإرهاب.. الخ، أمور لا ينفصل البحث فيها عن فهم ما حدث واستخلاص الحقائق والدروس التي تفسر أسباب السقوط وتكشف جذور الخلل في النظام العربي التي فاقمت من عجز العرب بصورة فادحة على كافة المستويات. وذلك ما يسعى إليه ملف العدد الذي يلقي الضوء على آراء عدد كبير من السياسيين والباحثين والحقوقيين، ممن شاركوا في مناقشة هذه القضايا عبر عدد من الأمسيات الثقافية التي نظمها المركز.

أي جديد في مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي؟!

عصام الدين محمد حسن

وسط حملة دعائية واسعة توحي بأن رياح التغيير قد عرفت طريقها إلى فكر وممارسة الحكومة المصرية وحزبها تجاه قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي، انعقد المؤتمر السنوي لحزب الحكومة "الوطني الديمقراطي" تحت عناوين براقة وموحية بفكر جديد، ينطوي على نقلة نوعية تجاه العلاقة بين الدولة ومواطنيها وحقوق المواطنة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان والديمقراطية.

بل إن الحزب حرص في تقليد غير مألوف على أن يخصص جلسة خاصة للاستماع إلى وجهات نظر عدد من قيادات منظمات حقوق الإنسان وممثلي مؤسسات المجتمع المدني أبدى خلالها عدد من كبار المسئولين بالحزب والدولة قدرة عالية على تحمل ما استمعوا إليه من انتقادات صريحة حول دعاوى الحزب والحكومة بشأن الإصلاح والانفتاح على المجتمع المدني، وحول استخدام قانون الطوارئ وممارسات التعذيب ووضع الاعتبارات الأمنية في تعارض مستحكم مع مقتضيات احترام حقوق الإنسان والحريات العامة.

غير أنه على المستوى العملي الملموس فإن حصيلة ما انتهى إليه مؤتمر الحزب الوطني بفكره الجديد، توقفت عند ما أعلنه رئيس الجمهورية ورئيس الحزب في نفس الوقت من توجيهات للحكومة بتعديل قانون الجنسية، بصورة تتيح لأبناء الزوجة المصرية المتزوجة من أجنبي الحق في الحصول على الجنسية المصرية، وإلغاء بعض الأوامر العسكرية الصادرة وفقا لقانون الطوارئ، فيما عدا تلك الأوامر التي وصفت بأنها "ضرورية للحفاظ على الأمن القومي والنظام العام" وخلافا لذلك فقد عبر خطاب رئيس الجمهورية وأوراق العمل عما يمكن وصفه بالنوايا أو التوجهات نحو إعادة النظر في القوانين المنظمة للأحزاب السياسية والنقابات لتحديثها وتطويرها، والتأكيد على إعطاء مساحة أكبر لمنظمات المجتمع المدني، والدعوة إلى حوار مع أحزاب المعارضة حول ميثاق شرف لإدارة الحياة السياسية، فضلا عن الوعود بإعادة النظر في نصوص قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية بما يتفق مع التزامات مصر الدولية.

ومع أنه يمكن القول إن ما حدث وما أعلن يشكل على الأقل نوعا من الانتصار المعنوي للحركة الحقوقية في مصر التي كانت تمثل إلى وقت قريب -من منظور حكومي- خطرا فادحا على الأمن القومي، ويعكس في نفس الوقت تغييرا إيجابيا في مفردات الخطاب الرسمي للحكومة وحزبها، إلا أنه يبقى أننا ما نزال لم نتخط بعد مرحلة الوعود بالتغيير وهى وعود علمتنا الحكومة دائما أنها تأتي في الاتجاه الذي يكرس القيود، بدلا من أن يحد منها مثلما حدث في قانون الجمعيات الجديد.

وعمليا فإن ما انتهى إليه الحزب الوطني في مؤتمره الأخير، حتى لو أضيف إليه الإعلان عن تأسيس مجلس قومي لحقوق الإنسان، وإلغاء قانون محاكم أمن الدولة، لا تغير في الكثير أو القليل من حالة الجمود الفكري التي تتلبس الحكومة وحزبها تجاه قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني، الأمر الذي يسم بالتشوه توجهاتها الإصلاحية ذات الطبيعة الشكلية والجزئية وخاصة عندما تنطلق من فكر راسخ يقوم على أن المجتمع غير مؤهل للتمتع بحقوق الإنسان والديمقراطية، ومن ثم يتعين على الحكومة أن تحدد للمواطنين الوقت والجرعات المناسبة لتعاطي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن ثم لا يبدو غريبا أن يقترن الإعلان عن إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان بتمديد حالة الطوارئ الاستثنائية لثلاث سنوات جديدة، وأن تلغى محاكم أمن الدولة العادية، ولكن تبقى محاكم أمن الدولة "طوارئ"، التي لا يجوز للماثلين أمامها الطعن في الأحكام الصادرة عنها، فيما يحق للحاكم العسكري التأثير على سير العدالة من خلالها عبر ما يتمتع به من صلاحيات تجيز تعديل الأحكام أو إلغائها، والأمر بإعادة المحاكمة.

وقد يحد إلغاء العمل بالأوامر العسكرية من التطبيق المتعسف لقانون الطوارئ في مجالات غير سياسية، ولكن تبقى الطوارئ تمارس دورها الخطير دونما ضابط في اعتقال الأشخاص لمجرد الاشتباه وفي فرض القيود على حرية التنقل والرقابة على المراسلات والمطبوعات، وفوق كل هذا في إحالة المدنيين للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية، أيا كانت طبيعة التهم الموجهة إليهم، كما تبقى "الطوارئ" المظلة الأوسع لممارسات التعذيب.

وأما الانفتاح على المجتمع المدني فيبدو متزامنا مع التطبيقات الفعلية بالغة التعسف لقانون الجمعيات الأهلية التي تبدت أبرز ملامحها في تدخل الأجهزة الأمنية دون سند من القانون ذاته وإصدار تعليماتها برفض الترخيص لعدد من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي مركز دراسات المرأة الجديدة، ومركز الأرض، والجمعية المصرية لمناهضة التعذيب والمركز المصري لحقوق السكن.

والخلاصة أن ما أقدمت عليه الحكومة وحزبها -علاوة على افتقاره للاتساق- يصعب أن يشكل حدا أدنى للتلاقي مع تطلعات القوى السياسية والمجتمع المدني للإصلاح السياسي والدستوري والتشريعي في البلاد، والأرجح أن الحكومة لا يهمها تطلعات الداخل، بقدر ما يعنيها تحسين صورتها في الخارج. وما لا تقدره الحكومة أن هذا التحسين يرتهن قبل كل شئ باتخاذ خطوات فعالة لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية.

ولو أراد الحزب الوطني وحكومته البرهنة على جدية التوجه نحو الإصلاح فإن الخطوط العريضة المعلنة مرارا لبرامج الإصلاح من قبل منظمات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية، ينبغي أن تشكل المدخل المناسب للحوار، ولفكر جديد وممارسة مختلفة للحكومة وحزبها الوطني الديمقراطي.

تقارير ومتابعات

الصحافة المنكوبة في تونس

محمد سيد سلطان

وسط الاحتفالات الدولية باليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يعد مناسبة لتحليل وتقييم التطورات التي يشهدها العالم في مجال حريات التعبير والحريات الصحفية والإعلامية، أصدرت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان تقريرا في مايو الماضي تحت عنوان "الصحافة المنكوبة" وهو التقرير الذي تزامن معه صدور تقرير المجلس الوطني للحريات في تونس عن "حرية التعبير في تونس: الواقع والآفاق"، والذي رفعه المجلس إلى المنظمة العربية لحرية الصحافة بمناسبة انعقاد مؤتمرها الثاني في القاهرة في مايو ٢٠٠٣ .

والمعروف أن تونس تحتل منذ فترة ليست بالقليلة مكانة "متقدمة" ضمن قائمة الدول التي تتسم بعدائها للصحافة الحرة، ولحرية التعبير، ومضطهدة لنشطاء تونس في هذه المجالات. وهو الأمر الذي احتل معه الرئيس التونسي زين العابدين بن علي مكانة "مرموقة" لعدة سنوات بين أبرز عشر شخصيات تعادي حرية الصحافة في العالم؛ وفقا للقوائم التي تصدرها سنوياً اللجنة الدولية لحماية الصحفيين. فالسلطات التونسية في ظل حكم بن علي وتحديدا منذ العام ١٩٨٩، قد ساهمت في تقويض استقلال الصحافة التونسية عبر سنوات من الرقابة والتهديد؛ وهو ما أدى إلى إغلاق العديد من الصحف وفصل الصحفيين من أعمالهم وإخضاعهم لمراقبة الشرطة، فضلا عن منعهم من مغادرة البلاد وتعرض بعضهم للتعذيب، أضف إلى ذلك أقصى درجات الرقابة الذاتية التي أصبح يمارسها الصحفيون على أنفسهم خوفا من العقاب.

من خلال هذين التقريرين يلاحظ أن تردي حرية الصحافة والإعلام في تونس ارتبط بمحطتين أساسيتين؛ الأولى هى حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، التي استثمرتها السلطة في فرض الرقابة المباشرة على جميع الصحف التونسية، والثانية تمثلت في الصدام مع حركة النهضة المحظورة، واقترن بها بدء الاعتماد على المصدر الواحد للمعلومات، وهو المصدر الحكومي.

مقبرة إعلامية:

من ثم، اتسم الإعلام التونسي بالتناغم والتشابه بين جميع وسائله، حيث يتم عرض الأحداث الوطنية بنفس الطريقة في كافة وسائل الإعلام، مع تقديمها دوما في جوانبها الإيجابية، ولا تتضمن وسائل الإعلام تحليلا أو نقدا لسياسة الحكومة، كما أنها تفتقر إلى الأخبار والتحليلات غير الرسمية، وتتجنب الحديث منذ سنوات طويلة عن الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان التي عادة ما تبرز في بيانات عدد من المنظمات غير الحكومية التونسية، والتي لا تنشر إلا في مواقع عبر الإنترنت.

كما اتسم الإعلام التونسي في السنوات الأخيرة بغياب مقالات الرأي حول القضايا المصيرية التي تهم المجتمع وواقع البلاد ومستقبلها.

وتلك الوضعية جعلت المواطن يبحث عن منافذ إعلامية أخرى خاصة مع ظهور وتوسع الفضائيّات والإنترنت وقد ظهرت قنوات تلفزيونية تونسية تبث من الخارج استقطبت قسما واسعا من المواطنين التونسيين -رغم محدودية ساعات البث- لتناولها الشّأن الوطني التونسي بصورة مختلفة عن وجهة النّظر الرسمية، ولتمكينها للنشطاء والمعارضين والمستقلين من التّعبير، واهتمامها بالأخبار التي لا تجد مجالا في الإعلام التّونسي. ("قناة المستقلّة"، وقناة ٢٣الزّيتونة ، وقناة "الحوار") وقد توقف بعضها عن البث.

كان من نتائج هذا الوضع حدوث تقهقر تاريخي لا نظير له فيما سبق، ولا حتى في زمن الاستعمار الفرنسي لتونس، أصبحت تونس معه مقبرة إعلامية حقيقية تخضع لرقابة مشددة، وهكذا لم يبق في تونس اليوم أي جهاز إعلامي أو صحيفة أو إذاعة أو تليفزيون يتمتع بأدنى حد من الاستقلال وحرية التعبير. كما أن الإنترنت الذي اعتبره البعض بديلا ومتنفسا جديدا يخضع لمراقبة صارمة؛ إذ تصرف مبالغ طائلة لاقتناء البرمجيات والأجهزة التي تمكن من منع الوصول إلى المواقع ذات الطابع الإعلامي والسياسي.

القيود القانونية:

وفضلا عن ذلك فإن قانون الصحافة الصادر في ٣ مايو ٢٠٠١، ما يزال محتفظا بجرائم معاقبة الصحفيين بالسجن، والفصول السالبة للحرية، كما أن إجراءات الإيداع القانوني التي تتخذها السلطات التونسية تشكل أداة فعالة في وقف إصدار التراخيص للمؤسسات الإعلامية، إذ يخول القانون لوزارة الداخلية وحدها حق الترخيص لكل من أراد إنشاء مؤسسة إعلامية، كما يشترط الفصل ١٤ من قانون الصحافة على كل صاحب مطبعة أن يطالب بالإيصال المسلم من قبل وزارة الداخلية والذي يجب ألا يكون مرّ على تاريخ تسليمه أكثر من سنة. وفي "هذا الإيصال" معضلة قانون الصحافة التونسية؛ لأن وزارة الداخلية لا تسلم الإيصال المذكور إلى المعنيين بالأمر الذين يتقدمون بطلبات لإنشاء مؤسسات إعلامية مستجيبة للشروط القانونية، مما يجعل إصدارها مستحيلا.

مقابل ذلك ونظرا لعدم الحصول على الترخيص لا يستطيع أصحاب الشأن متابعة الإدارة قضائيا لحرمانهم من حقهم في إنشاء مؤسسات إعلامية.

وتشير إحصائيات غير رسمية إلى أن قرابة المائة طلب تقدم بها أصحابها إلى وزارة الداخلية ولم تجبهم الإدارة، ومنهم من تقدم بطلبه منذ أكثر من عشر سنوات مثل الصحفية نورة البورصالي، التي تقدمت بطلب إصدار مجلة عنوانها "مغاربيات".

إضافة إلى البعد القانوني يلاحظ غياب المعايير الموضوعية لإسناد رخص المؤسسات الإعلامية التي يسند الكثير منها لغير المهنيين وأهل القطاع .

كما أبقى قانون الصحافة المنقح على الفصل ٤٩ المتعلق بالأخبار الزائفة و قد جاء بهذا الفصل: إن النشر والترويج أو إعادة النشر بأية وسيلة كانت للأخبار الزائفة والأوراق المصطنعة أو المدلسة المنسوبة للغير، يعاقب مرتكبها بالسجن من شهرين إلى ثلاثة أعوام إذا كان النشر عن سوء نية أو كان من شأنه أن يعكر

صفو الأمن العام.

وأبقى المشرع على الغموض؛ إذ لم يحدد مفهوم الأخبار الزائفة، ولا مفهوم الأمن العام. لذلك يعتبر المهنيون والحقوقيون ذلك الفصل عائقا أمام تنوع الأخبار وتداول المعلومات وتدفقها بالإعلام التونسي.

الطرد

وتعد حالات الطرد أيسر السبل للتخلص من العناصر غير المرغوب فيها سياسيا أو مهنيا، وغالبا ما تتم حالات الطرد هذه بضغط من السلطات السياسية. كما تعمد إدارات المؤسسات إلى طرد الصحفيين الذين يطالبون بتطبيق القوانين والاتفاقيات المشتركة من باب الخوف من انتشار "العدوى" إلى زملائهم.

وبرز الطرد، والتهديد بالطرد كسلاح ردعي ساهم في إفقار القطاع الإعلامي من العديد من كفاءاته الذين غادروا القطاع، أو هاجروا، أو حولوا وجهتهم لمراسلة مؤسسات عربية وأجنبية أمام انسداد الأفق أمامهم.

وقد شملت حالات الطرد عدداً كبيراً من الصحفيين التونسيين، يذكر منهم طرد زياد الهاني من صحيفة "الشروق" سنة ١٩٩٣ وبقي ثماني سنوات محروما من العمل إلى أن تم إلحاقه بصحيفة "الصحافة" سنة ٢٠٠٢ . ويعتقد أن طرده له علاقة بنشاط والده المعارض، والذي أعلن عزمه على الترشح لرئاسة الجمهورية سنة ١٩٩٤ . كما طردت إدارة صحيفة الصباح الهاشمي نويرة مطلع السنة الجارية.

ولا تقتصر المضايقات على حالات الطرد هذه، فهناك الملاحقة المستمرة للصحفيين والتي قد تصل إلى حد تجميد الصحفي داخل المؤسسة، والتجميد يمارس بالمؤسسات العمومية والخاصة أيضا مثلما حصل في أبريل ٢٠٠٣ لسالم بوليفة وعبد الحميد القصيبي بدار الصباح. كما تشكل الأجور الزهيدة التي يتقاضاها الصحفيون عامل ضغط عليهم اشتكى الصحفيون التونسيون منه مرارا بلا أدنى استجابة من السلطات.

ونتيجة للضغط المادي والمعنوي الهائل الذي يمارس علي الصحفيين يضطر عدد منهم إلى الاستقالة وقد جسدت حالة الهادي يحمد مثالاً بارزاً على ذلك. فقد نشر تقريرا عن أوضاع السجون بتونس، رصد من خلاله الظواهر السلبية المتفشية في السجون كالأمراض المعدية، والممارسات الجنسية، إلا أن ذلك قد أقلق السلطات فدعت مدير مجلة الحقائق المنشور فيها التحقيق وكاتب المقال إلى المثول أمام مساعد وكيل الجمهورية الذي حقق معهما يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٠٢، وأوقفت كافة الاشتراكات العمومية عن المجلة (تمّ إرجاعها بعد حوالي شهرين من الحادثة) مما حدا بإدارة المجلة إلى أن تقترح على الهادي يحمد الدخول في إجازة مفتوحة، فرأى في ذلك شكلا من أشكال الضغط عليه فقدم استقالته فقبلتها المجلة.

ولا تتوقف الضغوط على الصحفيين عند هذا الحد، بل تتعداها بمنعهم من الحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية؛ فقد منع الصحفيون التونسيون من تغطية وقائع محاكمة حمة الهمامي في مناسبتين الأولى يوم ٩ مارس ٢٠٠٢، والثانية في ٣٠ مارس ٢٠٠٢ في حين سمح لعدد من الصحفيين الأجانب الذين حصلوا على شارة من وكالة الاتصال الخارجي لتغطية المحاكمة. ولم تكتف السلطات الأمنية بالمنع .. بل تعمّد بعض أعوان الأمن إلى إهانة الصحفيين التونسيين الحاضرين الذين طالبوا بمساواتهم بالصحفيين الأجانب.

كما منع الصحفيون التونسيون من تغطية الاعتداء الإرهابي على الكنيس اليهودي بالغريبة بجربة في ١١ أبريل ٢٠٠٢ وحتى الصحفيين الذين تمكنوا من اعتماد تحقيقات في الحادث لم يتح لهم نشرها. وقد بدأت الصحف التونسية في نشر تفاصيل ذلك الاعتداء بعد أن اهتمت به الصحافة الألمانية (حيث أغلب الضحايا ألمان) ونشرت الكثير من الوقائع واحتجت على الأداء الإعلامي للسلطات التونسية.

وتبين تلك الأمثلة عدم اقتصار مضايقة الصحفيين التونسيين على الأحداث السياسية فحسب بل تشمل أحداثاً عديدة بما فيها الكوارث الطبيعية والأحداث الإرهابية، والأخرى المتفرقة التي لا تتحمل السلطة المسؤولية فيها.

تعنيف واختطاف

وتتواصل في السنوات الأخيرة المضايقات الأمنية للصحفيين التونسيين، فقد تعرض توفيق بن بريك على امتداد عدّة سنوات لحصار أمني وصل في إحدى المرات إلى حد تعنيفه تعنيفا شديدا وسط الطريق من قبل أعوان أمن مدنيين، وتهشيم سيارته. كما احتجزت كتبه وأوراقه من قبل موظفي الجمارك وذلك في ٢٦ مارس ٢٠٠٣ .

كما تعرضت سهام بن سدرين إلى التفتيش في أبريل الماضي ٢٠٠٣ وتم خطف شريط فيديو كان معها يتضمن حوارا تلفزيونيا أجراه معها تلفزيون أسباني.

واختطف الهادي يحمد من أمام المحكمة الابتدائية بتونس يوم محاكمة حمة الهمامي، واحتجز لمدة نصف ساعة بمنطقة الأمن بباب سويقة بتونس العاصمة، ثم أطلق سراحه بعد أن تبين أنه" ليس الشخص المطلوب".

كما تم تعنيف سهير بلحسن إثر عودتها من الخارج يوم ١٤ أبريل ٢٠٠١ . فقد تعمد عدد من أعوان الأمن ملاحقتها بعد خروجها من بهو مطار تونس قرطاج وتعنيفها حتى سقطت أرضا ونعتها بنعوت لاأخلاقية.

وتعرض رياض بن فضل إلى محاولة اغتيال في مايو ٢٠٠١ إثر نشره مقالا بصحيفة "لوموند" الفرنسية تضمن نقدا لسياسة الحكومة وتعرض إلى مسألة التداول على السلطة في تونس .

ملاحقات ومحاكمات

وقد شهد العقد الأخير محاكمات لعدد من الصحف والصحفيين التونسيين بسبب كتاباتهم كما حوكم العديد من الصحفيين لممارستهم حقوقهم المدنية والسياسية، وسنقتصر هنا على تلك المحاكمات التي حدثت في العامين الأخيرين. ففي يوم ٥ يونيو ٢٠٠١ تم اعتقال سهام بن سدرين مديرة مجلة كلمة الإلكترونية وحبسها بسجن النساء بمنوبة عقب عودتها من لندن إثر مشاركتها في حوار تلفزيوني بقناة المستقلة التي تبث برامجها من لندن، وقد تم الإفراج عنها بعد أكثر من شهرين من إيقافها.

وفي ٢٠ يونيو٢٠٠٢صدر بحق زهير اليحياوي (الذي يعرف باسم التّونسي وينشّط موقع تونيزين النّقدي والسّاخر) حكما بالسجن سنتين و٤ أشهر في غياب المتّهم والدّفاع الذي انسحب احتجاجا. وفي ١١ يوليو ٢٠٠٢ حكمت محكمة الاستئناف بتونس نهائيا بسنتين سجنا على زهير اليحياوي في محاكمة لم تحترم فيها القواعد الدنيا للمحكمة العادلة. ولا يزال اليحياوي يقبع في سّجن برج العامري وقد دخل عدّة مرّات في إضرابات عن الطّعام احتجاجا على ظروفه السّجنيّة وللمطالبة بإطلاق سراحه.

القيود على الإنترنت ومراقبته

ويخضع الإنترنت لمراقبة الوكالة التونسية للإنترنت وصدرت تشريعات لم تكتف بتنظيم هذا المجال بل تضمّنت بصورة جليّة جوانب المراقبة والزّجر، هذا إضافة إلى تطور الوسائل التّقنيّة للمراقبة. وقد قامت الرّقابة ومن خلال أساليب مبتكرة بمراقبة البريد الإلكتروني خاصة البريد الخاص بالمناضلين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان، وقطع الطريق أمام العديد من المواقع الوطنية والعالمية حتى لا يصل إليها مستعملو الشبكة، ويستهدف القطع مواقع تونسيّة لجمعيّات مستقلّة وأحزاباً معارضة ومخالفين في الرأي ومواقع نقدية وساخرة ومواقع منظّمات غير حكوميّة دوليّة ومواقع إعلامية عربيّة ودوليّة. علاوة على إرسال فيروسات إلى عناوين جمعيّات مستقلّة بما يؤدّي إلى إفساد البرامج أو الأجهزة.

كما أغلق عدد من المراكز العمومية للانترنيت أثناء حملة المراقبة الأمنية خلال شهري يونيو ويوليو ٢٠٠٢ بدعوى أنها غير قادرة على مراقبة روادها، وقد أدّى ذلك إلى تقلّص عدد المراكز العمومية للإنترنت من ٣٤٠ سنة ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٦٠ سنة ٢٠٠٣ كما تمّ تجميد إسناد رخص لفتح مراكز عموميّة للانترنيت.

التقرير الذي استحق غضب إسرائيل

الإرهاب وقتل صناعة إسرائيلية

قد تكون إسرائيل قد حققت قدرا من النجاح باستدراجها لحركة حماس والمنظمات الفلسطينية المسلحة الأخرى لخرق الهدنة الهشة التي التزمت بها هذه المنظمات بدعوى إفساح الطريق لتسوية سلمية وإقامة دولة فلسطينية عبر ما سمى بخارطة الطريق التي تصر إسرائيل على أن تحصل على كل ما تضمنه لها من مكاسب سياسية وأمنية دون أن تقدم على خطوة واحدة للوفاء بما يمليه عليها من التزامات واستحقاقات، حتى ولو كانت هزيلة مثلما حدث مع أوسلو واستحقاقاتها.

ومع ذلك فإن مزاعم إسرائيل ودعاواها التي تستهدف تحميل ما تصفه بالإرهاب الفلسطيني مسئولية انهيار خريطة الطريق، تتداعى أمام ما تمارسه من عمليات الاغتيال والتصفية الجسدية التي باتت سلوكا يوميا لجيش الاحتلال، وأمام تشبثها بذات السياسات والجرائم اليومية التي أحالت حياة الشعب الفلسطيني إلى جحيم سواء من قبل أو من بعد إعلانها قبول خارطة الطريق.

في هذا الإطار يكتسب التقرير الذي أصدره المقرر الخاص جون دونارد المكلف من قبل لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بدراسة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي صدر من قبل موافقة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على خارطة الطريق أهمية خاصة لما خرج به من أحكام وتقييمات استحقت ضيق وغضب إسرائيل التي أدانت علنا ما جاء بالتقرير من تقييمات اعتبرتها أحكاما سياسية تقع خارج نطاق ولاية المقرر الخاص

سيد إسماعيل ضيف الله

وقد استند التقرير في إدانته لانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية إلى دحض لحجة إسرائيل بأنها أفعال مشروعة للدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب بالتأكيد على أمر هام وهو " أن تكون لإسرائيل شواغل أمنية مشروعة فهذا أمر لا يمكن إنكاره. وأن يكون من حقها أن تتخذ إجراءات متشددة لمنع عمليات التفجير الانتحارية وغيرها من أفعال الإرهاب فهذا أيضا أمر لا جدال فيه. ولكن، من ناحية أخرى، ينبغي أن تكون هناك حدود لمدى انتهاك حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب مشيراً إلى أنه حتى في ظل البيئة الدولية الحالية، التي تتحدى فيها تدابير مكافحة الإرهاب الحريات القديمة، لا أحد ينكر أنه ينبغي إيجاد توازن بين احترام حقوق الإنسان الأساسية والمصالح الأمنية " .

ليس هذا فحسب، بل يذهب المقرر إلى أبعد من ذلك حين يؤكد أن " الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو أحد الأسباب الرئيسية للإرهاب " مشيرا في نفس الوقت إلى غياب أي تناسب أو توازن بين الطرفين، حيث يؤكد أن " رد إسرائيل على الإرهاب غير متناسب على الإطلاق، وبعيد جدا عن المصالح الأمنية، إلى حد يجعله يتسم بطابع الانتقام والعقاب والإذلال " .

إزهاق الأرواح وقتل المدنيين

يشجب التقرير كلا من الجماعات الفلسطينية شبه العسكرية والجيش الإسرائيلي لتورطهما في قتل العديد من المدنيين. إذ يشير التقرير إلى مقتل ما يزيد على ٢٥٠ إسرائيليا من بينهم ١٦٤ مدنيا و٣٢ طفلا أثناء عمليات تفجير القنابل الانتحارية في إسرائيل في الفترة من مارس إلى يونيه ٢٠٠٢. ويشير في نفس الوقت إلى قتل الجيش الإسرائيلي لحوالي ٥٠٠ فلسطيني في الفترة من فبراير إلى يونيه ٢٠٠٢، مؤكدا على أن عمليات القتل التي قام بها الجيش الإسرائيلي " لم تكن مبررة وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن١٦٪ من الضحايا على الأقل أي أكثر من ٧٠ شخصا كانوا من الأطفال " ورغم أن التقرير قد مال إلى اعتبار أن العمليات الانتحارية الفلسطينية لا تراعي عمدا أرواح المدنيين، بينما يعتبر أن قتل الجيش الإسرائيلي للمدنيين الفلسطينيين بمثابة "أضرار جانبية" للعمليات العسكرية. إلا أنه أكد أن عمليات الجيش الإسرائيلي "لا تولي أدنى اعتبار لحياة الإنسان ".

ونبه التقرير إلى الفارق الهام بين الهجمات الفلسطينية على المدنيين والعمليات المسلحة مشيراً إلى أن ألاولى تمارسها الجماعات الفلسطينية شبه العسكرية غير التابعة للدولة ومدانة من قبل السلطة الفلسطينية في حين أن الجيش الإسرائيلي يقوم بعملياته باسم الدولة لتبعيته لها.

الأزمة الإنسانية

يكشف التقرير عن مدى ما ألحقه الاحتلال العسكري الإسرائيلي وحظر التجول ونقاط التفتيش والحواجز الإسرائيلية على الطرق بوصفها أدوات الردع الإسرائيلية، من أضرار جسيمة بالمجتمع الفلسطيني سواء بالمؤسسات السياسية أو الشركات التجارية والمرافق العامة والمستشفيات والمدارس والأسر والأرواح . ففي الفترة من مارس إلى مايو ألحق الجيش الإسرائيلي خرابا ماديا في مدن كثيرة لا سيما في جنين ونابلس. ثم قام في يونيه بإعادة احتلال سبع من أصل ثماني مدن رئيسية في

الضفة الغربية والقرى ومخيمات اللاجئين المجاورة لها. وفُرض حظر التجول على جنين وقلقيلة وبيت لحم ونابلس وطولكرم ورام الله والخليل، مما أخضع أكثر من ٧٠٠٠٠٠ شخص لنظام يشبه نظام الإقامة الجبرية التي تحبسهم في بيوتهم، باستثناء كل ثلاثة أو أربعة أيام عندما يرفع الحظر لبضع ساعات للسماح للأهالي بالحصول على المؤن الأساسية. ويشير التقرير إلى أن صرامة الجيش الإسرائيلي في تنفيذ حظر التجول أودت بحياة ١٥ من المدنيين، معظمهم من الأطفال. كما يكشف التقرير عن خطة القيادة العسكرية الإسرائيلية الساعية إلى تجميد المرور في طرق الضفة بإقامة حوالي ٣٠٠ من متاريس الطرق، مما أدى إلى اختناق المجتمع الفلسطيني حيث أصبحت الضفة الغربية حاليا مقسمة فعلا إلى ٥٠ " كانتونا" منفصلا، والتنقل فيما بينها صعب وخطر.

ولعل أخطر ما يكشفه التقرير من انتهاكات إسرائيلية هو تدمير شبكات المياه خلال عمليات احتلالها العسكري للمدن، بل والحيلولة دون الوصول إلى الأطباء والمستشفيات وتعطيل الخدمات الضرورية مثل الكهرباء والاتصالات والتعليم. وفي ظل هذا الوضع الكابوسي من الطبيعي أن تصل نسبة البطالة في بعض المناطق الفلسطينية إلى٨٠٪ ومن الطبيعي كذلك أن تصل نسبة الفقر (أقل من دولارين في اليوم) إلى٧٠٪، وأن يعيش ١,٨ مليون فلسطيني على المساعدات الإنسانية العاجلة طالما أن المستوطنين يسرقون محاصيل الزيتون!! إن آثار هذا الوضع تظهر مضاعفة على الأطفال الفلسطينيين، فهناك ٢٢٪ من الأطفال تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد والمزمن، بينما يعاني ٢٠٪ من الأنيميا الناتجة عن نقص الحديد،بل ازدادت مشاكل الصحة النفسية بدرجة مخيفة بين الأطفال.

"إن الحق في العمل والحق في كسب الرزق والحق في الغذاء والكساء والمأوى على نحو كاف والحق في الصحة الجسمية والعقلية والحق في التعليم كلها حقوق لا تعني شيئا في مجتمع يخضع لحظر التجول والإغلاق. "إن اعتبار الأفعال التي تسبب هذا القدر من المعاناة لمثل هذا العدد الكبير من الناس ردا متناسبا على الإرهاب أمر يصعب فهمه".

تدمير الممتلكات

في العام الأول ونصف العام الثاني من الانتفاضة الثانية كان قطاع غزة الهدف الرئيسي لسلسة التدمير التي تتبعها إسرائيل. وحسب ما يؤكد التقرير فإن إسرائيل حوّلت مئات من المنازل في مخيمات اللاجئين في خان يونس ورفح إلى أنقاض، وقصفت مدينة غزة بالقنابل و"اجتاحت" الجرافات الأراضي الزراعية الخصبة لإنشاء مناطق قاحلة فاصلة للطرق المخصصة للمستوطنين، وفي عام ٢٠٠٢ كان الدور على مدن الضفة الغربية فيما يتعلق بتدمير الممتلكات، مشيرا إلى أن الجزاء والعقاب هما اللذان يوجهان أفعال الجيش الإسرائيلي وليس الضرورة العسكرية واحترام مبدأ التناسب.

وفي محاولة لإحصاء الخسائر يشير التقرير إلى تدمير ٨٠٠مسكن في جنين في الفترة من ٢٩مارس إلى ٧مايو مما خلّف أكثر من ٤٠٠٠مشرّد وهذه الخسائر بحسب تقدير البنك الدولي تقدر بمبلغ ٨٣ مليون دولار. وفي الفترة من ٢٧ فبراير إلى ١٧ مارس ومن ٢٩ مارس إلى ٧ مايو أصيب بأضرار أكثر من ٢٨٠٠وحدة سكنية للاجئين وهُدم ودُمر ٨٧٨ منزلا مما خلّف ١٧٠٠٠شخص مشرد أو يحتاج مأواه إلى إصلاح. ويقدر البنك الدولي أن "عملية الدرع الواقي" قد تسببت في أضرار مادية تبلغ ٣٦١ مليون دولار في الضفة الغربية ككل.

الاعتقال والترحيل

يشير التقرير إلى أنه في الفترة من ٢٩مارس إلى ٥ مايو ٢٠٠٢ وحدها تم اعتقال حوالي ٧٠٠٠فلسطيني، وفي الكثير من المدن ومخيمات اللاجئين اعتقل جميع الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٤٥ سنة،ولم يكن هذا الاعتقال معتبرا لمسئولية المعتقلين، وإنما شكل من أشكال العقوبة الجماعية، كما تعرض المعتقلون لألوان من التعذيب منها الحرمان من النوم والضرب المبرح والرج البدني العنيف و التعريض للضجيج الشديد ...إلخ. كما يعرض التقرير لحكم لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية الصادر في ٣ سبتمبر ٢٠٠٢ والذي أجاز ترحيل فلسطينيين من مدينتهما الأصلية نابلس إلى قطاع غزة بحجة أنهما ساعدا شقيقهما الذي أعدمته القوات الإسرائيلية دون محاكمة في ٦ أغسطس بتهمة ارتكاب اعتداءات ضد الإسرائيليين.

السور والمستوطنات

يفضح التقرير ادعاء إسرائيل بأن إقامة السور الفاصل بينها وبين الأراضي الفلسطينية المحتلة إجراء أمني،إذ يؤكد أنه بهدف التوغل في عمق الأراضي الفلسطينية وضم ٧٪ منها بما في ذلك الأراضي الزراعية الخصبة وموارد المياه، ومن ثم فإن استخدام إسرائيل لحجة الوضع الأمني ليس إلا ذريعة للتوسع الإقليمي، تحقق إسرائيل استراتيجيتها في التوسع-حسب التقرير- عبر السور وعبر الاستمرار في بناء المستوطنات وتشجيع المستوطنين الجدد. وفضلا عن أن المستوطنات انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة ولحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فإنها تثير أسئلة خطيرة بشأن حقيقة ادعاء إسرائيل بأنها ترد ردا متناسبا على العنف الفلسطيني.

صفوة القول أن هذا التقرير يحمل رسالة للمجتمع الدولي، مفادها "إن إسرائيل قد يكون لها شواغل أمنية مشروعة، وقد يحق لها الرد على الهجمات الإرهابية لمنع المزيد من الهجمات. ولكن عندما يؤدي ذلك إلى استخدام مفرط للقوة مع تجاهل التمييز بين المدنيين والمقاتلين، والاستخفاف بأزمة إنسانية تهدد معيشة شعب بأسره، وقتل الأطفال ومعاملتهم معاملة لا إنسانية، وتدمير الممتلكات على نطاق واسع، والتوسع الإقليمي،تكون هناك تساؤلات جدية لا بد من طرحها بشأن تناسب الرد الإسرائيلي وحدود الضرورة العسكرية ".

وإذا ما أضفنا إلى هذه الرسالة ما جاء في التقرير نفسه من أن" الاحتلال أحد الأسباب الرئيسية للإرهاب "فإننا نستطيع أن ندرك مدى غضب إسرائيل من هذا التقرير.

الحق في العودة خارطة الطريق الحقيقية لفلسطين

أكدت هيئات ومنظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني داخل لبنان رفضها لأية محاولات مشبوهة، تستهدف تصفية حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، مشيرة في هذا السياق إلى أن طرح ما يسمى بخارطة الطريق يكرس نهج أوسلو في التعامل مع قضية اللاجئين، ومشيرة كذلك إلى ما انطوت عليه قمتا شرم الشيخ والعقبة من تنازلات فلسطينية وعربية على صعيد القضية الفلسطينية بصفة عامة وحقوق اللاجئين في العودة بصفة خاصة.

جاء ذلك عبر البيان الذي وقعته ٧٢ منظمة أهلية فلسطينية تنشط داخل أوساط مخيمات اللاجئين الفلسطينية في لبنان. أكد البيان التمسك بحق العودة كحق تاريخي وحق أساسي من حقوق الإنسان. وشدد على أن الحق في العودة غير قابل للتفويض أو التصرف باعتباره حقا شخصياً في الأساس وفي الوقت نفسه حقاً جماعياً للشعب الفلسطيني يرتبط بحق تقرير المصير. وأضاف البيان أن البداية محاولة لإسقاط هذا الحق تشكل خرقا خطيرا لنصوص الميثاق الوطني الفلسطيني، وتشكل انتهاكا صريحا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. واعتبر البيان أن أي اتفاق أو معاهدة أو خارطة لا تلتزم بحق العودة ستولد ميتة وتعتبر باطلة من أساسها، مؤكدا على أن الحق في العودة هو خارطة الطريق الحقيقية لفلسطين.

من اليمين: د. سمير غطاس، مجدي النعيم، أحمد بهاء الدين شعبان

خريطة الطريق... هل تلحق بأوسلو ؟!

هل ينبغي أن نشعر بالأسى أو القلق إزاء ما تحمله التطورات على الساحة الفلسطينية من مؤشرات تنذر بتعليق خريطة الطريق، وكأنها كانت مفتاحا يخرج القضية الفلسطينية من النفق المظلم الذي دخلته عبر متاهات اتفاق أوسلو.
ربما كان السؤال الأهم هو أية فرص وأية نتائج كان يمكن التعويل عليها حال تطبيقها وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار توازنات القوى بين طرفي الصراع وحال النظام العربي برمته، وبخاصة من بعد غزو العراق.

محيي الدين سعيد

حول هذه التساؤلات دارت مداولات الأمسية الثقافية التي نظمها مركز القاهرة في إطار صالون بن رشد في السابع عشر من يونيو الماضي

وفي بداية الندوة ذكر مجدي النعيم المدير التنفيذي للمركز أن الدور العربي تزداد أهميته وخطورته، خاصة وأن خريطة الطريق لم تعالج قضايا فلسطينية هامة في مقدمتها قضية اللاجئين وتصفية المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، كما أنها لم تتضمن ما يشير إلى محاسبة مرتكبي الانتهاكات الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني، إضافة إلى الصورة المعقدة التي أصبحت عليها المنطقة العربية، خاصة بعد احتلال العراق.

عودة للتقسيم

وفي بداية حديثه ذهب الدكتور سمير غطاس مدير مركز "مقدس" للدراسات السياسية بغزة بفلسطين إلى أن المدخل الأساسي لتناول خريطة الطريق هو الإشكاليات المنهجية التي تتعلق بالقراءة العربية لها، والتي أخذت انطباعا سلبيا عنها، مرجعا السبب في ذلك إلى أن العقل العربي عادة ما يضع الموضوعات السياسية في ثنائيات مناقضة لبعضها فالسلام ضد الحرب والمقاومة والتسوية مرتبطة بالتنازلات.

ورأى غطاس أن تناول خريطة الطريق يجب أن يتم في اطار رؤية أوسع لهذه الخريطة باعتبارها متغيرا سياسيا على المستوى الإقليمي والدولي.

أعرب غطاس عن اعتقاده بأن الخريطة جاءت متسعة فيما يتعلق بمسائل ثلاث: الأولى أنها تعد الخطة الأولى من نوعها بعد ٥٥ عاما التي تستعيد وتسترجع مبدأ التقسيم كأساس حاكم للتسوية السلمية، حيث إنه منذ عام ١٩٤٧ لم تشهد القضية خطة أو اتفاقا يركز على مبدأ التقسيم كهذه الخطة، مشيرا إلى أن القضية الفلسطينية مرت منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٧٣ بما يسمى بالمنظور الإنساني وبعد عام ١٩٧٣ ظهرت وثيقتان لساندرز ومركز بروكلينز وكانتا أول إشارة للقضية الفلسطينية على أنها موضوع سياسي وليس إنسانياً ثم كانت مبادرة الرئيس الأمريكي ريجان التي تحدثت عن حكم ذاتي للفلسطينيين، ثم مبادرة بوش الابن التي تحدثت عن حكم ذاتي للفلسطينيين، لكنه حكم مرهون بالمفاوضات.

أضاف غطاس أن الخريطة أعادت أيضا ولأول مرة ترتيب الأطراف الأساسية على عكس ما كان عليه هذا الترتيب عام ١٩٤٧، فالفلسطينيون الآن في الوضع الذي كان فيه الإسرائيليون في ذلك الوقت، وأبو مازن -والكلام لغطاس- في نفس موقف بن جوروين وشارون في موقف الحاج أمين الحسيني مع الفارق في الأوضاع. وأوضح أن الفلسطينيين في الموقع الجديد يمتلكون ديناميكية داخلية هجومية لأنهم في موقع يهدف إلى الاسترداد عكس الموقف الإسرائيلي الذي أصبح مدافعا. استطرد غطاس، معتبرا أن المسألة الثالثة في إطار الاتساق تتمثل في أنه ولأول مرة يتم إقرار خطة تسوية بمظلة دولية بعد أن أثبت الواقع فشل المحاولات الفردية، حتى تلك التي قادها الاتحاد السوفيتي السابق وأيضا التي قادتها دولة الانتداب البريطاني بينما التسوية التي طرحتها خريطة الطريق تشارك فيها مظلة دولية يمثلها الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة.

أكد غطاس أن خريطة الطريق تستهدف إيجاد حل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، مدللا على ذلك بأن الخريطة تناولت لفظ "دولة فلسطينية" أكثر من ١٧ مرة وهى خطة - والكلام لغطاس- تستند في مرجعيتها إلى مبدأ الأرض مقابل السلام، إلى جانب إدخال مبادرة الأمير عبد الله التي تبنتها قمة بيروت محل الاهتمام والتنفيذ العملي، إضافة إلى أن آلية التنفيذ تقوم على أساس التفاوض والتوازي في العمل.

مواقف

تناول غطاس موقف الأطراف المختلفة من خارطة الطريق فأشار إلى أن الحكومة الفلسطينية أبدت موافقتها بشرطين، الأول هو عدم إدخال تعديلات على الخارطة والثاني أن تكون للتنفيذ وليست للتفاوض، في حين أن المعارضة الفلسطينية أعلنت رفضها للخارطة لسببين أيضا، الأول أنها في رأيها تعني التوقف عن المقاومة المشروعة، والثاني يتصل بتخوفات من القضايا التي يتم التفاوض عليها في المرحلة النهائية خاصة المتعلق منها بحق العودة وقضية الحدود والمساحة واستقلال الدولة، ذلك أن هناك مخاوفاً خاصة بعد إشارة بوش في قمة العقبة إلى إقامة دولة يهودية، وهو ما يعني أن هذه المخاوف وغيرها تتعلق بالثوابت الفلسطينية، أما الجانب الإسرائيلي فبدأ في رفض هذه الخطة،وذلك بالإعلان عن مجموعة من الاعتراضات بلغت ١٠٠ اعتراض تم تقليصها إلى ١٤ اعتراضا.

ذكر غطاس أن الخريطة وبالرغم من إيجابياتها، إلا أنها تتعرض لثغرتين، الأولى مادية وتتعلق بما يسمى بالجدار الفاصل وهى الفكرة التي تبناها اليسار

الإسرائيلي ورفضها شارون في البداية، إلا أنه رضخ لها في النهاية بعد أن خصصت له أموال قدرت بمبلغ مليار شيكل إسرائيلي، حيث سيكون هذا الجدار واقعا ماديا كالمستوطنات، أما الثغرة الثانية فتتمثل في المرحلة الأساسية التي يمكن أن يصل فيها الطرفان إلى مسألة المفاوضات، فهى تتحدث عن حل دائم وعادل لموضوع القدس واللاجئين في حين يتجاهل فكرة وشكل الدولة الفلسطينية، وهو ما يعني أن الخريطة في أحسن أحوالها من الممكن أن تصل إلى المرحلة الثانية التي تقوم على أساس إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، وهى المرحلة التي تتفق مع خطة شارون.

أكد غطاس على أهمية قيام الجانب الفلسطيني بتقويم أهدافه وتحديد أولوياته في هذه المرحلة وتحديد المخاطر التي تهدد قضيته والتركيز على الأهداف التي تخدمها.

خبرة تاريخية

وبدوره تساءل مجدي النعيم عما إذا كان مرجعية الخريطة والإشراف الرباعي عليها يمثلان ضمانة كافية لينال الجانب الفلسطيني جائزة على ما سيلتزم به من ضمانات أمنية وغيرها، وما مدى مصداقية الموقف الإسرائيلي وقدرة السلطة الفلسطينية على تحمل تبعات وإدارة الأمور بشكل لا يؤدي إلى أزمة وطنية داخلية؟.

وأضاف تساؤلا آخر يتعلق بالمعارضة الفلسطينية، وحدود السياسة والعنف لديها، مشيرا إلى أن أداء بعض المنظمات الفلسطينية يوضح أنها ليست على استعداد للدخول في عملية سياسية بينما يعرف الجميع أن أي حرب هدفها في النهاية هو الوصول لعملية سياسية.

وبدأ المهندس أحمد بهاء الدين شعبان القيادي باللجان الشعبية لدعم الانتفاضة حديثه، بالإشارة إلى أن الوضع شديد التداخل والتعقيد وأنه يستحيل على أي طرف أن يعلن أنه يملك إجابة حقيقية على كل ما هو مطروح من تحديات..

تصفية المقاومة

قال شعبان إن الرافضين للتسوية بنوا مواقفهم على حقائق موضوعية وخبرة تاريخية للتعامل مع التسويات السابقة وأقربها للذهن تسوية أوسلو التي دارت فيها القضية في حلقات مفرغة انتهت إلى لا شئ رغم أنها أقرت برعاية المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، مذكرا بحفل توقيع هذه الاتفاقية في البيت الأبيض وما صحبه من احتفالات تبعها أن قامت إسرائيل وفي غمضة عين باجتياح أراضي السلطة الفلسطينية وإلقاء الاتفاقية في صندوق القمامة دون أن يهتز لها وجدان.

قال شعبان إن الدكتور غطاس أشار إلى أن اتفاقية خريطة الطريق احتوت ولأول مرة على ١٧ تكرارا لاسم الدولة الفلسطينية، ولكنه لم يذكر أنها احتوت على ٣٠ مرة أو أكثر الحديث عن واجبات أمنية على الطرف الفلسطيني وأن نصف الاتفاقية تقريبا يتحدث عن مهام السلطة الفلسطينية وينص على أن الفلسطينيين مطالبون بأن يعلنوا وقفا لا يقبل التأويل للعنف والإرهاب، "ويقومون بجهود مرئية على الأرض ليعتقلوا أو يوقفوا الأشخاص والجماعات التي تشن هجمات ضد إسرائيل".

رأى شعبان أن مهمة السلطة أو الدولة الفلسطينية التي ستنشأ بموجب هذه الاتفاقية هى في المقام الأول تصفية مقاومة الشعب الفلسطيني وتدمير البنية التحتية لها للأبد، مشيرا إلى أن تنفيذ كل بند جزئي من الاتفاقية يرتبط بنجاح الخطة الأمنية لتصفية الانتفاضة والقدرات النضالية الفلسطينية مشبها موقف الجانب الفلسطيني في هذه الاتفاقية بأنه أشبه بالكلب في السيرك الذي كلما أنجز حركة بهلوانية يأخذ من مدربه قطعة لحم.

أشار شعبان إلى أن ما يؤكد ذلك هو دور أبو مازن المعلن والذي لا ينكره هو شخصيا، حيث يقول في إحدى محاضراته أنه يؤيد تصورات وقف الانتفاضة ووقف عسكرتها "ويرى شعبان أنه بموجب هذه التصورات تم الضغط على عرفات للموافقة على تعيين أبو مازن ودحلان، وذلك في إطار خطة تصفية الانتفاضة ووضع نهاية أبدية للمقاومة وتحويل الشعب الفلسطيني إلى لقمة سائغة في يد الاحتلال.

تساءل شعبان عما إذا كان واجبا على العرب الهرولة

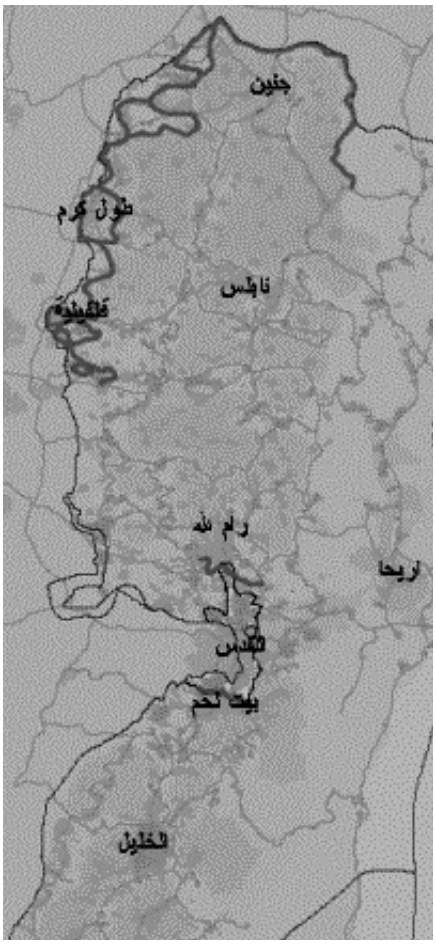

وراء تسوية لمجرد أن الرئيس الأمريكي بوش هو الذي يطرحها، رغم أن بوش يمثل أعتى تجمعات اليمين الصهيوني الأمريكي، مشيرا إلى أن بوش لم يطرح هذه التسوية إلا بعد احتلاله للعراق ومن أجل وضع حد لما يتصوره سببا لكراهية العرب والمسلمين للسياسة الأمريكية، مشيرا إلى أن هناك توصيات من داخل أمريكا بأن تطرح واشنطن تصورا لحل المشكلة الفلسطينية، حتى يتم تفريغ شحنة الكراهية العربية لأمريكا، وحتى يمكن ابتلاع اللقمة العراقية الكبيرة بأقل قدر من التكاليف.

أكد شعبان أن بوش يدافع عن المصالح الاستراتيجية لبلاده وأن أحد أساليبه هى إدخال المنطقة العربية في دوامة جدية من التسوية تحت زعم حل الصراع وفي النهاية تنتهي هذه التسويات كما انتهت أوسلو في مزبلة التاريخ. أشار شعبان إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون حينما سئل في مقابلة صحفية عن أسباب عدم طرحه لخارطة الطريق للتصويت في الكنيست رد بأن "الخارطة ليست اتفاق سلام يستوجب التصديق عليه، وإنما هى إطار يفترض أن تليه اتفاقات سلام في حال توقف الإرهاب الفلسطيني تماما، وقال شارون إن "إسرائيل تصر على حقها في العيش بهدوء وأمان ولن تتنازل عنه أبدا والسلام لن يتحقق سوى بحركة حقيقية تقودها السلطة ضد المنظمات الإرهابية وبنيتها التحتية".

قال شعبان إن الضمانات الدولية لا تغري بقبول التسوية لأن هذه الضمانات هى بالنسبة لإسرائيل مجموعة من الأوراق يمكن إلقاؤها في أية لحظة، مدللا على ذلك بمئات القرارات الدولية التي كانت تضمنها القوى العظمى، ولم تتأثر بها إسرائيل.

وأكد أنه من الصعوبة بمكان أن يضع قائد فلسطيني توقيعه على تنازل تاريخي للقبول بدولة متناثرة على ١٠٪ من مساحة فلسطين التاريخية، مشيرا إلى أن هذه الدولة لو أنشئت بالفعل فستكون شديدة الهشاشة والتبعية لإسرائيل وستكون منزوعة السلاح ولا تملك أية مقومات للدولة لأنها ستكون ممزقة الأوصال ومن السهل اجتياحها في أية لحظة. ستكون "مسخرة" وليست دولة.

قال شعبان إنه لا شك في أن نهاية أي صراع هى التفاوض ما لم تكن هناك فرصة لإبادة الخصم أو تصفية أيديولوجيته العنصرية، كما حدث في جنوب أفريقيا إلا أنه تساءل عما إذا كانت هذه هى اللحظة المناسبة للتفاوض؟ مشيرا إلى أن هذه اللحظة شديدة الصعوبة، حيث تنفرد أمريكا بتقرير مصير العالم ساعية إلى إنشاء الإمبراطورية في ظل ضعف المؤسسات الدولية واحتلالها لبغداد وإعلانها عن خطة لتغيير خرائط المنطقة في ظل تهديدات سرية لكل من إيران وسوريا وتهديدات مبطنة لدول مثل مصر والسعودية ووجود قيادات متطرفة في أمريكا وواقع عربي سئ يتمثل في تفسخ النظام السياسي والأمني العربي وضعف القوى الديمقراطية.

منذ أن أعلنت الحكومة -وبالأحرى لجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم- عن نيتها في التقدم بمشروع قانون لإنشاء مجلس قومي لحقوق الإنسان وحتى تم إقرار هذا القانون من قبل مجلس الشعب والآراء والملاحظات المختلفة تحيط بهذا المجلس بين مرحب به معتبرا إياه خطوة هامة لتحسين وضعية حقوق الإنسان في مصر وبين مستند إلى أدلة موضوعية تؤكد أن الحكومة لم تستهدف من وراء هذا المجلس سوى تجميل وجهها في مواجهة الضغوط الخارجية وأن المجلس لن يعدو سوى رقم جديد يضاف إلى أرقام المجالس القومية الموجودة في مصر.

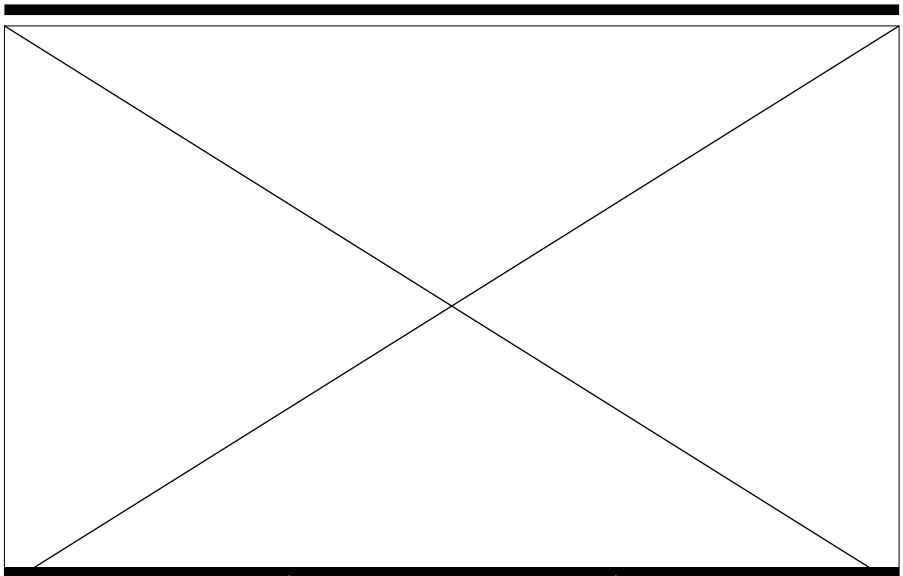

من اليمين: حافظ أبو سعدة، بهي الدين حسن، د. شوقي السيد، أحمد سيف الإسلام

المجلس القومي لحقوق الإنسان
تجميل للحكومة .. أم لتحسين حقوق الإنسان؟!

محي الدين سعيد

وفي ندوة نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في إطار صالون ابن رشد تحت عنوان "المجلس القومي:لتحسين حقوق الإنسان أم لتجميل وجه الحكومة؟" ظهر هذا التباين في الرأي واضحا.

في بداية الندوة أوضح بهي الدين حسن مدير المركز أن هذا المجلس يفترض أنه ينتمي إلى نوع من المؤسسات الوسيطة التي أوصت الأمم المتحدة بإنشائها، مشيرا إلى أن هذه المؤسسة تتطلب أن تكون مؤسسة دولة وليست مؤسسة حكومة لأن الأخيرة، تجعل الإدارة للسلطة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان.

أضاف أن مثل هذا المجلس -وحسب معايير باريس بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يجب أن يتمتع بالاستقلالية والفاعلية والجدية التامة وأن يتوافر له الحق في الحصول على المعلومات التي يتطلبها العمل في هذا المجال. وينبغي أن يتمتع الأشخاص الذين يتم اختيارهم لعضويته بالاستقلالية .

١٦ ألف معتقل

وبدأ أحمد سيف الإسلام حمد مدير مركز هشام مبارك للقانون حديثه بالإشارة إلى حساسية الموضوع والظروف والملابسات التي أحاطت به في الفترة الأخيرة ومنها صدور القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٣ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي يتضمن قيودا هائلة على مؤسسات المجتمع المدني وتمريره في أسبوع واحد وتطبيقه بصورة تعسفية تمثلت في الاعتراض على إشهار بعض المؤسسات الحقوقية. كما أشار إلى أنه في الوقت الذي ينشأ فيه مجلس لحقوق الإنسان، يأتي توقيع مصر اتفاقية سرية مع الولايات المتحدة تعطي الحصانة للجنود الأمريكيين من أية ملاحقة أو محاكمة على جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلى جانب ما شهدته المظاهرات الأخيرة المناهضة للحرب على العراق من اعتداءات من جانب رجال الشرطة على المواطنين وأعضاء مجلس الشعب والصحفيين واقتحام نقابة المحامين والقبض على أشخاص من داخلها.

وأشار أحمد سيف إلى وجود ١٦ ألف معتقل في السجون المصرية بدون اتهامات ويتم تجديد الاعتقال ونقلهم لسجون بعيدة إذا تظلم أحدهم، مؤكدا أن السلطة التنفيذية تحكم قبضتها على المجتمع المصري وتزعم أننا نعيش في حرية وديمقراطية.

أضاف أن هناك ظروفاً أخرى إقليمية ودولية ومنها احتلال العراق والترتيبات التي تجري للقضية الفلسطينية وهذه تتطلب دوراً مساندا من الحكومة المصرية للسياسات الأمريكية وتتطلب بعض التغييرات الشكلية الداخلية.

وأعرب أحمد سيف عن اعتقاده بأن الهدف من إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان هو الترويج للجنة السياسات بالحزب الوطني التي يرأسها جمال مبارك، والحديث عن إنجازات لها استعدادا لتقبل أية تغيرات تطرحها النخبة الحاكمة، في إشارة إلى ما يتردد حول تهيئة جمال مبارك لتولي مقاليد الحكم في مصر.

وأكد أن الحكومة تتبع سياسة منهجية ضد حقوق الإنسان، لافتا إلى أن أحد الاتهامات التي

وجهت للناشط أشرف إبراهيم المقبوض عليه من شهور كانت تهمة الاتصال بمنظمات حقوق الإنسان الدولية والإساءة لسمعة مصر في الخارج.

خطوة هامة

على الجانب الآخر أكد الدكتور شوقي السيد عضو مجلس الشورى وعضو المجلس الأعلى للصحافة أن إنشاء المجلس يعد خطوة هامة لتحسين حالة حقوق الإنسان وأيضا لإظهار الحكومة بشكل مناسب في نفس الوقت، ودعا إلى عدم التشاؤم والانتظار حتى مزاولة المجلس لاختصاصاته ومعرفة تشكيلاته.

وأشار إلى عدم وجود تعارض أن يكون المجلس لتحسين حقوق الإنسان وفي نفس الوقت لتجميل الحكومة، معتبرا أن هذا الوضع سيكون بالطبع أفضل مما كان عليه الوضع سابقا.

أكد شوقي السيد، على ضرورة أن يتمتع المجلس بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية، مشيرا إلى أنه يتبع لمجلس نيابي هو مجلس الشورى الذي عهد إليه بدراسة ما يراه مدعما لهذا المجلس في عمله للحفاظ على حقوق الإنسان.

وعبر عن أمله في تحقق المواءمة بين التشريعات والممارسات الوطنية وما نصت عليه اتفاقيات حقوق الإنسان، التي أصبحت الدولة طرفا فيها ويجب عليها تنفيذها بطريقة فعالة.

وانتقد د. شوقي السيد تحديد عدد أعضاء المجلس بسبعة وعشرين عضوا وقال إنه كانت هناك مطالب بزيادة العدد ليتوافق مع اختصاصات المجلس وعدد لجانه (ست لجان) لكن الزيادة لم تتم سوى من ٢٠ عضوا إلى ٢٧ عضوا منهم رئيس المجلس ونائبه.

وخلص إلى أن المجلس يمثل خطوة نحو تحسين حقوق الإنسان وأنه لا يكفي التشاؤم في مواجهته، وإنما يجب وضع الخطوط العريضة لكيفية ممارسة هذا المجلس لعمله بجدية وفعالية حتى لا يصبح "مجلس على ورق".

نظرة شك

أما حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فقد قال في بداية كلامه إن منظمات حقوق الإنسان تحمل نظرة شك تجاه الدور الذي يمكن أن يؤديه المجلس القومي لحقوق الإنسان، لكنه أشار إلى أن إنشاء هذا المجلس في حد ذاته يعد خطوة هامة جدا، مرجعا ذلك إلى اعتبارين أولهما أن إنشاءه يعني اعتراف الحكومة بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان، وضرورة وجود مؤسسة لمواجهة هذه الانتهاكات، وهو الأمر الذي كانت تصر الحكومة على إنكاره طوال السنوات الماضية وتتهم منظمات حقوق الإنسان التي كانت تتحدث عن هذه الانتهاكات بأنها مدفوعة من جهات أجنبية للإساءة إلى سمعة البلاد.

أما الاعتبار الثاني فهو الاعتراف من جانب الحكومة بمنظمات حقوق الإنسان والإقرار بوجود دور لها في تحسين حالة حقوق الإنسان.

وأضاف أبو سعدة أنه إذا كان المجلس القومي لحقوق الإنسان سيحقق تحسينا في وضعية حقوق الإنسان وفي المقابل تجميلا لوجه الحكومة فأهلا به، أما إذا كان سيقوم لمجرد الرد على انتقادات المنظمات الغربية التي تشكك في وضعية هذه الحقوق فهو ما سيعني أن المجلس سيسقط منذ إنشائه في هاوية سحيقة. وأضاف أن إنشاء المجلس ضرورة بناء قناة اتصال بين المنظمات والحكومة.

وأرجع أبو سعدة الشكوك التي تحيط بإنشاء المجلس إلى عدة أسباب في مقدمتها وجود ترسانة من المجالس القومية التي لا يمكن عدها أو تذكرها، خاصة وأنها في مختلف المجالات مثل الشباب والصناعات والسياحة والمرأة والطفولة..الخ. مضيفا لذلك أن مجلس الشورى الذي سيتبع له المجلس القومي لحقوق الإنسان هو مجلس يفتقد للصلاحيات الأساسية باستثناء الموافقة على مشروعات القوانين المكملة للدستور.

وتساءل أبو سعدة عما إذا كان تضمين قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان مجموعة من الصلاحيات واختيار شخصيات جيدة لعضويته يعد حلا وأجاب بالنفي متفقا مع رأي الدكتور شوقي السيد بأن المجلس ليس سوى مجلس استشاري. وأكد أبو سعدة أن تحسين حالة حقوق الإنسان لن يتم إلا من خلال الأخذ بثلاثة اتجاهات، أولها:إلغاء القوانين المقيدة للحريات، وثانيها: تفعيل آليات التحقيق للنيابة العامة، وثالثها: وجود تجريم واضح لانتهاك الحقوق والحريات الموجودة في الدستور، مشيرا إلى أن الباب الرابع من الدستور يتضمن العديد من الحقوق المأخوذة من المواثيق الدولية، لكن المشكلة هى في عدم وجود عقوبة في قانون العقوبات ضد من ينتهك هذه الحقوق الدستورية، بل على العكس من ذلك فإن بعض القوانين تجعل من ممارسة هذه الحقوق جريمة، ودلل على ذلك بتجريم إنشاء أحزاب أو جمعيات أهلية بدون ترخيص، وتجريم إنشاء جريدة بدون ترخيص، رغم أن حرية الرأي والتعبير حق دستوري من حقوق الإنسان.

دور متوقع

وتحدث أبو سعدة عن الأدوار المطلوبة من هذا المجلس فقال إنها تتمثل في:

أولا: أن يكون قناة اتصال بين منظمات حقوق الإنسان والحكومة وأن المجلس يمكنه أن يأخذ تقارير وشكاوى المنظمات ويقوم بتحريك الأجهزة التنفيذية المعنية بالتحقيق في هذه الشكاوى والتقارير.

ثانيا: أن يتلقى اقتراحات المنظمات الخاصة بتغيير القوانين المقيدة للحريات ويقوم بتشكيل لوبي ضخم لتمرير هذه التعديلات، سواء داخل الحكومة أو البرلمان.

ثالثا: أن يقدم للحكومة بشكل حقيقي ملاحظاته على تقاريرها المقدمة للمنظمات الدولية.

وعبر أبو سعدة عن شعوره بالخجل إزاء التقارير التي تتقدم بها الحكومة للهيئات الدولية، مشيرا إلى أن الحكومة تبدو وكأنها لا تعرف أن هناك تقارير ظل أو تقارير موازية تقدمها منظمات حقوق الإنسان لهذه الهيئات.

ملاحظات

من جانبه أثار بهي الدين حسن في تعليقه ملاحظات تتعلق بالطريقة التي تم بها تمرير قانون إنشاء هذا المجلس، مشيرا إلى أنها تأتي بعكس ما تم الترويج له من أن المجلس يقدم خطوة كبيرة وجريئة وجديدة، بل بدا الأمر كما لو كانت الحكومة تمرر شيئا خاطئا أو تخشى منه، فهى لم تطرح مشروع القانون للمناقشة الواسعة قبل إقراره ولم تقم بأية مشاورات مع الأطراف المعنية بهذا القانون، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان. وأوضح بهي أنه عندما تقرر تقديم مشروع هذا القانون للبرلمان قام مركز القاهرة بمخاطبة رئيس مجلس الشورى، ورئيس مجلس الشعب، مطالبا بتنظيم جلسات استماع لمنظمات حقوق الإنسان، ومع ذلك لم يتم التجاوب مع هذا الطلب.

وتساءل بهي أنه بافتراض أن هذا القانون هو الأفضل لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وأن الأعضاء الذين يضمهم هم من أفضل ٢٧ شخصية في مصر، ألم يكن مفروضا عمل شيء يوحي بوجود نية لتحسين حالة حقوق الإنسان؟!

وأشار إلى أنه عندما تكون الدولة ببرلمانها وقضائها وحكومتها عاجزة عن مجرد وضع حد لممارسة التعذيب في البلاد أو أن تخضع أية شكوى تتعلق به للتحقيق والمحاكمة في نهاية المطاف فكيف يستطيع مجلس استشاري أن يقوم بما لم تستطع أن تقوم به كل هذه الأجهزة مجتمعة، والتي تتمتع بسلطات مطلقة لا حد لها.

رجح محللون وخبراء سودانيون ومصريون أن هناك عوامل عدة تدفع في اتجاه التعجيل بتوقيع اتفاق سلام نهائي في السودان في مقدمتها هذه رغبة الإدارة الأمريكية الحالية في توقيع هذا الاتفاق إلى جانب الإرهاق الذي حل بالشعب السوداني جراء الحرب المستمرة منذ سنوات طويلة بين شماله وجنوبه.

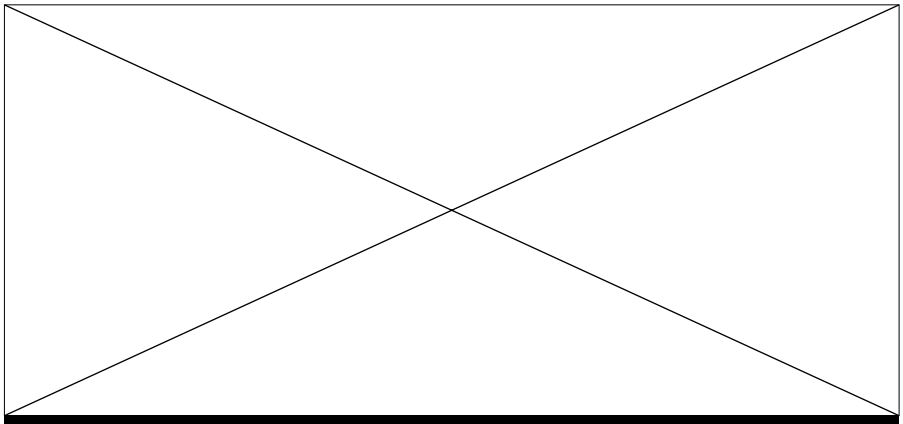

من اليمين: د. إبراهيم النور، مجدي النعيم، د. عبد الغفار محمد، حلمي شعراوي

من بعد العراق

مستقبل السلام في السودان تحدده الإدارة الأمريكية!

جاء ذلك في ندوة نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في إطار صالون ابن رشد تحت عنوان : "السودان: من مباحثات السلام إلى أحداث دارفور" أشار فيها مجدي النعيم المدير التنفيذي للمركز إلى أن توقيع إطار اتفاق ماشاكوس قبل عام قد لقى ترحيبا حذرا من مختلف الأطراف وذلك لأسباب عدة منها أنه لم يتناول مستقبل الديمقراطية في السودان إلى جانب أنه أعطى السيطرة الكاملة لحزب الحكومة على مجريات الأمور ولم يطرح للمناقشة مع كل أطراف الصراع في السودان.

وأوضح أن الأوضاع في السودان قد شهدت من بعد توقيع اتفاق مشاكوس تغيرات هيكلية كان لها أثرها المباشر على سير الأحداث في السودان، حيث شهد سبتمبر الماضي انقطاع مفاوضات السلام وتجميد الحكومة السودانية مشاركتها فيها بسبب العمليات العسكرية من جانب الحركة الشعبية ومطالبتها بفصل الدين عن الدولة في أكتوبر، ثم توقيع مذكرة التفاهم بين الحكومة والحركة من أجل وقف العمليات العسكرية واستئناف المفاوضات وبموجبها توقفت العمليات العسكرية، حتى مارس ٢٠٠٣.

وأضاف النعيم أنه في يناير من العام الحالي تم استئناف المفاوضات في نيروبي، وفي أبريل من نفس العام اتفقت الحكومة والحركة على السماح لعمليات الإغاثة في مناطق العمليات وفي مايو الماضي تم استئناف المفاوضات وتوقيع اتفاق شراكة في المرحلة الانتقالية.

استطرد النعيم، مشيرا إلى أنه في الفترة من أغسطس ٢٠٠٢ حتى مايو ٢٠٠٣ صدر إعلان القاهرة وترتبت عليه ردود أفعال سلبية من جانب الحكومة السودانية التي عادت إلى ما وصفه بممارسات سنوات الظلام فتفشت حالة من التعذيب للمعارضين وتم تعطيل صحف وحدثت حالة تغيير واسعة النطاق لقادة مؤسسات المجتمع المدني.

جدل واسع

وتحدث الدكتور إبراهيم النور أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية، فقال إن اتفاقية ماشاكوس تركت مشاكل وجدلا واسع النطاق لا يمكن حسمه بسهولة وأشار إلى أن لهجة الخطاب السياسي للرئيس البشير استعادت مفردات الخطاب السياسي القديمة، بينما شن هجوما كاسحا على الموقعين على إعلان القاهرة وعلق عليه بأن الخرطوم لن تعود علمانية وهى اللغة التي استخدمها من أجل تعبئة الرأي العام السوداني والعربي ضد الإعلان مما كان سببا في نشوب صراع بعد صدور الإعلان حال دون إقرار عملية السلام في وقت كادت تقترب فيه من النهاية.

أوضح الدكتور النور أنه بفعل ممارسات الحزب الحاكم لم يعد الأساس الهيكلي للسودان القديم موجودا، وذلك بعد أن تغير هيكل التركيبة السكانية نتيجة الفشل التنموي الذي دمر أسس الحياة في الريف السوداني، مما أدى إلى تحول أكثر من ٣٦٪من سكان الريف إلى سكان مدن، وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى تحويل الخرطوم من كونها مدينة تضم ٢ مليون مواطن بنسبة ١٥٪ من جملة السكان إلى مدينة تضم ٧ ملايين نسمة، حيث يمثل المواطنون النازحون من الجنوب والمناطق المهمشة في السودان ٦٠٪من سكانها.

أوضح النور أن هذه التطورات صاحبها تغير في التركيبة الخاصة بالنخبة المتعلمة والمهنية بسبب النزوح والهجرة الطوعية أحيانا والقسرية في أغلب الأحيان لمعظم السكان بمن فيهم ناشطو الحركات الاجتماعية، كما تغيرت النخبة الاقتصادية ونشأت شرائح جديدة منها في ظل المد الإسلامي في قطاع البنوك والذي ترتب عليه نشأة اقتصاد جديد في الريف والمدينة وتغيرت القواعد الاجتماعية لكل أطراف المعادلة السودانية في الشمال وفي الجنوب.

وفي كلمته المكتوبة والتي قرأها مجدي النعيم، قال الدكتور حيدر إبراهيم مدير مركز الدراسات السودانية أن السودان يمر بظروف بالغة الخطورة يصعب معها التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه مستقبله خاصة في ظل الضغوط التي تمارسها قوي خارجية على طرفي الصراع والتي ظهرت بشكل واضح بعد أحداث سبتمبر وما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب ضد الإرهاب، حيث وضعت السودان ضمن ما أسمته بمحور الشر، وبسبب تلك الضغوط لم تستطع، سواء الحكومة أو الحركة استرداد المواقع المتفق عليها رغم التحالفات الشمالية واستمرار الأزمة الاقتصادية في البلاد، وهو الأمر الذي يعني -حسب إبراهيم- أن السودان أمام خيارات مفتوحة، وذلك باستخدام سياسة العصا والجزرة الأمريكية والتي على أساسها يتوقف شكل السودان المرتقب.

وتوقع أن يشهد السودان عودة التحالفات من جديد حيث يكون هناك جنوب برؤية واحدة في مقابل شمال تحكمه أجنحة وتيارات متعددة، حيث هناك: جناح ماشاكوس الموالي للغرب والولايات المتحدة الأمريكية وجناح المعارضة الشمالية وهو الأمر الذي لا يمكن معه أن

يستقيم وضع السودان.

ودعا الحزب الحاكم إلى إجراء انتخابات مبكرة خاصة بعد حالة التردي الواضحة على كافة الأوضاع الاقتصادية والتعليمية والإعلامية والتي تسللت إلى منظمات المجتمع المدني ذاته.

قبول الآخر

من ناحيته فقد أعرب د. عبد الغفار محمد أحمد أستاذ الأنثرولوجي ومدير برنامج الشرق الأوسط لبحوث السكان والعلوم الاجتماعية عن تفاؤله الحذر إزاء الوضع في السودان، مرجعا ذلك إلى ما تحمله عناوين بعض الصحف السودانية، مما يثير القلق بشأن المستقبل، وبخاصة بشأن قدرة الأحزاب السياسية القائمة على المساهمة في إقرار عملية السلام.

وأشار إلى أنه لا يمكن أن تسود ثقافة واحدة في السودان، بما يستوجب أن تتاح الفرصة للثقافات المحلية أن تنمو بما يمثل ضمانا وحيدا لأي عملية سلام في السودان، حيث يحتوي ذلك على فكرة قبول الآخر المختلف في الدين والعرق والثقافة.

ورجح عبد الغفار قرب توقيع اتفاقية للسلام قريبا، وقال إن هذه الاتفاقية جاهزة وقد ظهرت ملامحها في الورقة الاستراتيجية الصادرة عن واشنطن، مؤكدا أن مختلف الأطراف السودانية ستوقع على هذه الاتفاقية قسرا.

وقال إن ما يجعل هذه الاتفاقية جاهزة هو أنها مفروضة من النظام العالمي القائم على القطب الواحد وهى الولايات المتحدة والتي لها مصالح وأهداف تسعى لتحقيقها، مشيرا إلى وجود ثلاثة أنواع من اللوبي في أمريكا تهتم بالشأن السوداني وهى اللوبي الأسود واللوبي المسيحي واللوبي الاقتصادي، خاصة في الجانب البترولي منه والذي أصبح مسيطرا بعد اتجاه الولايات المتحدة للبحث عن البترول في أفريقيا للحد من نفوذ بترول منطقة الخليج العربي.

أضاف عبد الغفار أن هذه الأمور تفرض أن يتم التوقيع على اتفاق السلام قبل نهاية العام الحالي وأكد على ضرورة مناقشة قضايا البناء والاستقرار والنازحين والتنمية وبناء الخدمات المدنية التي تعرضت لارتباك شديد، خاصة في الصحة والتعليم إلى جانب أجهزة الأمن والقوات المسلحة.

وقال إن هناك إشكاليات أخرى لمرحلة ما بعد التوقيع هى بمثابة الديناميت الذي يمكن أن يفجر الأوضاع في أية لحظة ومنها إشكالية الأقاليم الأخرى مثل إقليم دارفور الذي كان دولة قائمة بذاتها ثم انضمت للسودان. ودعا إلى الاستفادة من تجربة الدول المجاورة للسودان في استيعاب الاختلافات العرقية والثقافية. كما هو الحال في أثيوبيا.

وبدأ حلمي شعراوي مدير مركز البحوث والدراسات العربية والأفريقية حديثه، مشيرا بسخرية إلى تفاؤله بإرادة الرئيس الأمريكي بوش الذي قرر حل المشكلة في السودان وأنه بالقطع سيحلها لأنه رجل يستطيع أن يفعل ما يقول ويقول ما يفعل.

أضاف شعراوي أن قضية السودان دخلت في إطار النظام العالمي، وهو ما يستوجب على كل المهتمين بمستقبله أن يتبنوا سياسات جدية تنطلق من رؤية صحيحة للأوضاع العالمية الراهنة.

واعتبر جوهر الأزمة المزمنة في السودان يتمثل في مواقف حادة تتبنى عمليات الإقصاء والاستبعاد لقوى ضد أخرى وإقليم ضد آخر ومذهب ضد مذهب وعقيدة ضد عقيدة، بما يخالف جوهر قضية حقوق الإنسان التي تقوم على رفض الإقصاء والاستبعاد والعزل.

وأشار إلى أن عوامل وظروفا تاريخية أفرزت نوعا من البرجوازية في الخرطوم انتفعت بالإسلام والعروبة فأكملت هيمنتها الأيديولوجية على كل السكان، مشيرا إلى أن هذه الهيمنة أخذت شكلها المتطرف على يد الإنقاذ مما أدى إلى انفجار أمور كثيرة لم يكن لها لتنفجر لو لم يكن هناك موضوع العزل والإقصاء.

أكد شعراوي وجود ما لا يقل عن عشر نقاط خلاف رئيسية بين طرفي اتفاق ماشاكوس ومنها اقتسام السلطة والثروة والجيش والدولة وحدود الإقليم الجنوبي وفترة الانتقال وقال إن الحلول السياسية القائمة على التمايزات بين القوى الاجتماعية يجب أن تؤخذ بحذر للمستقبل.

انفصال مستحيل

وأكد شعراوي استحالة حدوث انفصال للجنوب عن الشمال في السودان، مشيرا إلى أن النظام الدولي لن يقبل بدولة حبيسة في وسط دول حبيسة هى الأخرى، وأعرب عن اعتقاده بأن الجنوبيين يسعون بجدية لفكرة السودان الجديد الذي يمتد من أقصى الجنوب حتى حدود حلايب وأن هذا هو السودان الذي دافع عنه جارنج وقام بتصفية الانفصاليين مرتين لديه من أجله.

وانتقد شعراوي موقف الجامعة العربية من أزمة السودان، مشيرا إلى أنها وعلى امتداد تاريخها تركت القضايا الإشكالية العربية دون علاج، مدللا على ذلك بقضايا الأكراد والبربر والصحراء الغربية وجنوب السودان حيث اكتفت الجامعة في عملها بشعار أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، بما انعكس على طبيعة عملها، مشيرا إلى أن الجامعة تبدو الآن وبعد تولي عمرو موسى أمانتها العامة متتبعة لهذه القضايا وتسعى لأن يكون لها فيها دور بشكل أو بآخر.

وأكد على أهمية أن تعمل الجامعة العربية على تحريك وإغراء رأس المال العربي تجاه السودان، حيث توجد إمكانية لتنمية متكاملة حقيقية ومشتركة، لتنمية دول حوض النيل مجتمعة.

وعند فتح باب التعليقات للحضور، أكد سمير حسني مدير إدارة أفريقيا بالجامعة العربية اختلافه مع حلمي شعراوي في انتقاده للجامعة العربية، مشيرا إلى أن تدهور مشكلة السودان تواكب مع قدوم عمرو موسى أمينا عاما للجامعة العربية، الأمر الذي سمح بأن تلعب الجامعة دورا محددا وكانت هناك نقاط تفاعل مع الأزمة وهو ما لم يكن متاحا من قبل في عهد أمناء سابقين. وأضاف أن أزمة السودان أصبحت على أولويات أجندة الجامعة، وهو ما ظهر في التصريحات واللقاءات والوفود التي ذهبت للسودان.

وأكد جور كوج ممثل الحركة الشعبية لتحرير الجنوب في مصر والشرق الأوسط أن الجنوبيين جادون في السلام ويأملون في الوحدة بشرط أن تحترم حقوقهم في مختلف أجزاء السودان.

وكان أمين حسن عبد الله، الأمين العام المكلف بإدارة مكتب التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني في مصر قد وجه -عبر مداخلة مكتوبة- الشكر لمركز القاهرة على اهتمامه بإقليم دارفور، ومساهماته في مناقشة المشاكل السودانية المزمنة، مشيرا إلى أن الحرب الدائرة في إقليم دارفور جزء من المشكلة السودانية التي تتحمل مسئوليتها النخب التي حكمت البلاد بشكل منفرد وأهملت مطالب غالبية المواطنين بل واجهتها بالعنف المسلح والقهر السياسي الذي دفع أبناء الأقاليم المهمشة لحمل السلاح بحثا عن توزيع عادل للسلطة والثروة بين المركز والأقاليم المهمشة. وأكد على أن إشكالية السودان برمته يرتهن حلها بإمكانية التعايش على الواقع بين أبناء الوطن الذين فرقت بينهم انتماءات عرقية وثقافية ودينية وطائفية وجهوية، ويتطلب تخلي النخب الشمالية بحسب تعبيره عن أنانيتها المزمنة للوصول إلى آلية للحوار الجامع الهادف بعيدا عن الأهواء والأطماع وبما يؤمن قبول الآخر.

رصاصة الرحمة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان

بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وبالتعاون مع جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات "عدل" بلبنان، شهدت بيروت في الفترة من ١٠-١٢ يونيو ٢٠٠٣ أعمال المؤتمر الإقليمي: "من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان:أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟".

وقد عقد المؤتمر بدعم من الاتحاد الأوروبي وبالتنسيق مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وبحضور ممثلين عن جامعة الدول العربية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وشارك في أعمال المؤتمر نحو ٨٠ مشاركاً يمثلون ٣٦ منظمة غير حكومية في العالم العربي، وإحدى عشرة منظمة دولية، فضلا عن ١٥ خبيرا مستقلا من الأوساط القانونية والأكاديمية والإعلامية، و٧ من الخبراء الحكوميين والبرلمانيين.

المؤتمر بحد ذاته شكل محطة أولى في برنامج أكثر شمولا يستهدف تفعيل دور المجتمع المدني في صنع القرار في العالم العربي وخلق مجال أوسع لتأثير المجتمع المدني على المستوى الإقليمي من خلال نظم اجتماعات موازية تواكب الاجتماعات الرئيسية لمؤسسات جامعة الدول العربية، بما في ذلك اجتماعات القمة العربية.

ومن ثم فإن المؤتمر ومحصلة مداولاته والإعلان الصادر عنه باسم "إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي" قد استهدف التفاعل والتأثير بصورة إيجابية على اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية في الفترة من ١٨-٢٦ يونيو ٢٠٠٣، وهي الاجتماعات التي تم تخصيصها للنظر في تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، فقد وجهت الدعوة لمركز القاهرة للمشاركة في الجلسة الافتتاحية لاجتماع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، ووزعت كلمة المركز على المشاركين في الاجتماع.

وقام المركز كذلك بتسليم صورة من الوثائق الختامية للمؤتمر إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأتيحت الفرصة كذلك لرئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لعرض نتائج المؤتمر والتوصيات الرئيسية التي تمخض عنها إعلان بيروت على أعضاء اللجنة الدائمة.

وكان مؤتمر بيروت قد ناقش من خلال جلساته العامة ومجموعات العمل عددا من أوراق العمل التي رصدت الهوة الواسعة التي تفصل بين الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمواثيق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما عقدت مقارنات مفصلة بين الميثاق وضمانات حقوق الإنسان في المواثيق الإقليمية، سواء على مستوى أوروبا أو أمريكا أو أفريقيا، وتوقفت كذلك عند الفلسفة التي يقوم عليها الميثاق العربي وافتقاره لأية آليات لحماية أو تعزيز حقوق الإنسان حتى عند المستوى الهش الذي عبرت عنه نصوص الميثاق، وحرصت مجموعات العمل على بلورة مجموعة من القواعد والأسس المبدئية التي ينبغي تكريسها عبر أية وثيقة إقليمية تستهدف بحق حماية حقوق الإنسان في العالم العربي.

وقد عبر المؤتمر عن مخاوف عميقة تجاه فرص نجاح أي مراجعة أو تحديث يرتكز على فلسفة ومنهج الميثاق.

وأكد المؤتمر على أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان بحالته الراهنة لا يساير التطور الهائل الذي شهدته المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، بل المؤكد أنه لا يرقى إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي لم تعترض عليه دولة عربية واحدة، وشارك خبراء عرب في إعداده قبل ٤٦ عاما من صدور الميثاق. ولا يرقى أيضا إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي صادقت عليه البلدان العربية الأفريقية.

ولاحظ المؤتمر بأسف أن الميثاق الحالي ينطلق من فلسفة تعيد إنتاج وتكريس نفس المنظور الاستعلائي الاستعماري القديم الذي ينظر إلى شعوب بعينها باعتبارها غير مؤهلة للتحضر والتمدين، والتمتع بنفس حقوق الشعوب المستعمرة، ولكن الآن على أيدي الحكومات العربية.

وأعلن المؤتمر رفضه للمنهج الاعتذاري التبريري الناظم لفلسفة هذا الميثاق؛ بما ينطوي عليه من تبرير لعدم التزامه بمساواة الشعوب في العالم العربي في الحقوق مع شعوب البلدان الأخرى، وذلك بدعاوي الخصوصية الدينية، واعتبر المؤتمر ذلك بمثابة نظرة تسئ إلى جوهر الأديان، وتغوّل على حقوق الإنسان في العالم العربي.

وأكد المؤتمر رفضه لأية صيغة لترميم الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لأن جوهره ينطوي ضمنا على ازدراء بحقوق الإنسان. وشدد على أن فرص إنشاء آلية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، لن تتعزز إلا في إطار توجه طموح، يستهدف إصلاح وتحديث مؤسسات جامعة الدول العربية، ومؤسسات العمل العربي المشترك، ويفتح أبوابها أمام المجتمع المدني.

وحث المؤتمر الأمين العام لجامعة الدول العربية على تبني الدعوة إلى حوار موسع تشارك فيه فعاليات المجتمع المدني والأكاديمي، لمناقشة سبل تطوير جامعة الدول العربية في ضوء المبادرات الحكومية وغير الحكومية، وفي ضوء الأوضاع السياسية الراهنة التي تمارس تأثيرها على مستقبل الجامعة والنظام العربي برمته.

وكان المؤتمر قد خصص أولى جلساته العامة لمناقشة التطورات التي تشهدها المنطقة، وبخاصة مع سقوط نظام صدام حسين واحتلال العراق، وما يرتبه ذلك من تأثيرات على مستقبل النظام العربي وفرص الإصلاح السياسي والديمقراطي واستراتيجيات حركة حقوق الإنسان والقوى الديمقراطية في هذا السياق.

وتفرد "سواسية" هذا الملف لإلقاء الضوء على فعاليات المؤتمر ونتائجه وإعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي.

في افتتاح المؤتمر:

الميثاق العربي اعتبر شعوب المنطقة غير مؤهلة للتحضر!

مروان فارس

محمود راشد

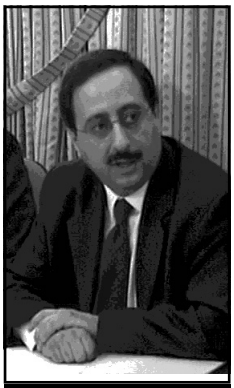
غسان مخيبر

فرج فنيش

عبد العزيز بناني

أكد بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في كلمته في افتتاح المؤتمر الإقليمي "من أجل حماية فعالة لحقوق الإنسان: أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان" تحفظه على دعاوى تحديث أو تطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أننا لسنا أمام مهمة استبدال بعض النصوص أو العبارات بغيرها ومؤكدا على أن المطلوب هو تغيير الفلسفة والمنهج الذي وضع على أساسه الميثاق.

وأضاف بهي أن هذه الفلسفة التي تتذرع باسم الخصوصية العربية والإسلامية هى في الأصل تنطلق من الأفكار والفلسفة الاستعمارية، التي اعتبرت شعوب المنطقة غير مؤهلة للتحضر والتمدين وحكم نفسها بنفسها، مشيرا إلى أن حقبة "الحكم الوطني"، حافظت على ذات العقلية التحقيرية للشعوب.

وشدد بهي على أن هناك عشرات الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها من خلال السقوط المدوي لعاصمة النظام الفاشي في العراق، على أطراف النظام العربي ومؤسساته ضرورة تبني برامج فعالة فورية للإصلاح السياسي والدستوري والتشريعي وتعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة بصورة قانونية وعملية، مؤكدا على أنه إذا ما توافرت الإرادة السياسية لمثل هذا الإصلاح -الذي لابد وأن يطول أيضا مؤسسات الجامعة العربية- سنكون قد وضعنا أقدامنا أيضا على الطريق الصحيح لبناء آلية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي.

وقد حظي المؤتمر بحضور رسمي لجامعة الدول العربية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، علاوة على لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب اللبناني.

وكان غسان مخيبر رئيس جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات "عدل"، وعضو مجلس النواب اللبناني قد استهل كلمته بالترحيب بالمشاركين مؤكدا على الأهمية الخاصة لهذا المؤتمر، ولنوعية المشاركين فيه من خبراء رسميين وغير رسميين في إطار عملية تهدف إلى التأثير على القرار الرسمي في محاولة مبكرة. وشدد على ضرورة التمسك بالحلم الكبير المتمثل في إيجاد آليات فعالة لحماية الحقوق والحريات في البلدان العربية.

وأشار مروان فارس رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب اللبناني إلى أن حقوق الإنسان العربي لا تنفصل عن الحق العالمي للإنسان في أي مكان آخر. وأكد على الترابط بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية. وتوقف أمام احتلال الأراضي العربية، مؤكدا أنه في ظل الاحتلال تبقى حقوق الجماعات والأفراد ومبادئ العدالة منتهكة.

وأكدت كلمة محمود راشد مدير إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية على ضرورة تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ليتلاءم مع المتغيرات العالمية وما تواجهه المنطقة من تحديات ومخاطر تستلزم القيام بإصلاحات شاملة تخرج النظام الإقليمي العربي من حالة الركود إلى حالة الفعل.

أشارت كلمة المفوض السامي لحقوق الإنسان التي ألقاها فرج فنيش إلى أهمية مراجعة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وبشكل خاص بالنظر إلى أوجه النقص التي تبعده عن المعايير الواردة في العهود الدولية وتحديدا في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغياب آليات لتفعيل الميثاق ولرصد الانتهاكات.

وأكد عبد العزيز بناني رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان في كلمة باسم الشبكة والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، أهمية إقامة نظام إقليمي لحماية حقوق الإنسان مشيرا إلى أن مثل هذا النظام ينبغي أن يكون متسقا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي لا يجوز التخلي عنها باسم خصوصية اختزالية تتناقض والقيم التي كرمها الإسلام، مضيفا إلى ذلك أنه من الصعب إيجاد آلية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان من دون التصديق على المواثيق الدولية وإعمالها على أرض الواقع.

إعلان بيروت
للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي

أكد إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي، والذي اعتمده المشاركون في ختام أعمال المؤتمر، تحفظهم الكامل على أية مساع تستهدف اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسانً، سواء بصورته الحالية أو حتى في حال تحديثه بصورة شكلية أو جزئية، كما أكد أن إقامة نظام متكامل وفعال لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي ينبغي أن يتأسس على كفالة واحترام المنظومة الكلية لحقوق الإنسان، كما أرستها الأمم المتحدة، واعتبار أن عالمية حقوق الإنسان هى ثمرة تفاعل الحضارات والثقافات الكبرى عبر التاريخ، بما في ذلك الثقافة العربية والإسلامية.

وتضمن الإعلان مجموعة من القواعد والمبادئ التي ينبغي أن توضع في الاعتبار عند صياغة أي وثيقة إقليمية لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، ويأتي في مقدمتها:

المبادئ والمعايير

١-الإقرار بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، والسعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية، الأمر الذي يستلزم التمتع بالحريات والحقوق التي تفصلها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

٢- يجب أن تعكس أي وثيقة إقليمية بشكل أمين حقيقة التعددية العرقية والدينية والثقافية واللغوية في المنطقة، فالعالم العربي ليس عربا فقط، أو مسلمين فقط، ومسلموه ليسوا سنة فقط. بل هو متعدد الأعراق والطوائف والعقائد والثقافات واللغات التي ينبغي أن تتمتع كلها بالاحترام والمساواة.

٣- رفض التذرع بالخصوصية الحضارية أو الدينية للطعن أو الانتقاص من عالمية مبادئ حقوق الإنسان أو تبرير انتهاكها. والتأكيد على أن الخصوصية التي ينبغي الاحتفاء بها هى تلك التي ترسخ شعور المواطن بالكرامة والمساواة وتثري ثقافته وحياته وتعزز مشاركته في إدارة شئون بلاده. والتأكيد على أن المبادئ السمحة للإسلام والأديان عامة لا ينبغي أن توضع في تعارض مصطنع مع مبادئ حقوق الإنسان، والتحذير من التذرع بالتفسيرات السلفية التي تجاوزها العصر، والتي يشكل التشبث بها وإضفاء القداسة عليها -برغم كونها اجتهاداً بشرياً- إساءة للإسلام والمسلمين وإهدارا لحقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بإقصاء النساء ومصادرة حريات الضمير والفكر والاعتقاد والبحث العلمي والإبداع الفني والأدبي.

٤- إن الأصل في أي تشريع يتعلق بالحقوق والحريات هو الإباحة، والاستثناء هو التقييد، ومن ثم فإن أية وثيقة إقليمية لحماية حقوق الإنسان، ينبغي ألا تطلق يد الحكومات في استخدام القانون لتقييد تلك الحقوق. بل يقتضي النص على إعادة النظر في التشريعات القائمة في البلاد العربية لتتوافق مع نصوص الوثيقة، والتعهد بعدم إصدار أي تشريع يناقض الحقوق الواردة فيها، أو ينظم هذه الحقوق بما يؤدي إلى إهدار أصل الحق.ولا تفرض من القيود إلا تلك التي تقتضيها حماية مقومات المجتمع الديمقراطي ومؤسساته الدستورية، وحماية حقوق الآخرين في التمتع بالحقوق المعترف بها عبر هذه الوثيقة.

وفي كل الحالات، يجب أن تنص "الوثيقة" على حظر أي قيد أو أي تضييق على أي من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها، أو النافذة في أي بلد، تطبيقا لقوانين أو اتفاقيات أو أنظمة أو أعراف، بذريعة كون أن "الوثيقة" لا تعترف بها، أو لكون اعترافها بها أضيق مدى.

٥- لا يجوز إعلان حالة الطوارئ إلا في حالة وقوع حرب فعلية، أو في حالات الكوارث، وبحيث يتم رفعها بمجرد زوال الحالة التي أعلنت بسببها. ويمتنع على سلطات الطوارئ استخدام صلاحياتها إلا فيما يتعلق بالوقائع المتصلة بهذه الأسباب. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا، ولكل شخص حق الرجوع إلى القاضي الطبيعي لكي يفصل دون إبطاء في قانونية اعتقاله ويأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.

٦- إن احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وعلى رأسها المساواة التامة في الكرامة والمواطنة وفي التمتع بكافة الحقوق، ينبغي أن يشكل المدخل السليم للتعامل مع مشاكل الجماعات القومية والدينية والثقافية واللغوية في العالم العربي. لقد أفضى تجاهل هذه الحقيقة عبر سنوات طويلة إلى إهدار الطاقات البشرية، واستنزاف الموارد العربية في حروب داخلية طاحنة ألحقت أضرارا فادحة بالشعوب، وغذت نزعات الانفصال وفتحت الباب لأشكال متنوعة من أعمال الثأر والتدخل الخارجي.

٧- نبذ استخدام العنف في الحياة السياسية، وكل أشكال التحريض على الكراهية الطائفية أو العرقية من كل الأطراف سواء حكومية أو غير تابعة للدولة. ونبذ كل أشكال التمييز العنصري ضد الجماعات القومية والدينية في العالم العربي، وإدانة الصهيونية باعتبارها أيديولوجية عنصرية.

٨- حق كل الشعوب في التمتع بأنظمة حكم تمثيلية مدنية، تقر بحق الأمة أن تشرع لنفسها وبنفسها ما يوافق زمانها. وأن يشارك المواطن في إدارة الشئون العامة، وأن تتاح له على قدم المساواة - أيا كان انتماؤه القومي أو الديني أو لغته -فرص تقلد الوظائف العامة والسياسية في بلده.

٩- إطلاق حريات التنظيم والتجمع والتظاهر السلمي والاضراب وتوزيع البيانات وإصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام لمواطني البلد المعني.

١٠- الإقرار بحق تكوين الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية بالإخطار. والإقرار بدور مؤسسات المجتمع المدني واستقلاليتها

وضمان حرية العمل لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في أداء دورها في كافة مجالات حقوق الإنسان في إطار إعلان الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الصادر في ديسمبر ١٩٩٨ .

١١- ضمان حرية الاعتقاد وحريات التعبير والإبداع الأدبي والفني، والحق في تداول المعلومات والأفكار. ولا يجوز فرض عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر.

١٢- ضرورة الإقرار بمبدأ استقلال القضاء وحصانته وحق الأفراد في المثول أمام قاضيهم الطبيعي، وتوفير سبل فعالة للتظلم والانتصاف من أية إجراءات تعسفية تطال حق المواطنين في التمتع بالحقوق المعترف بها بموجب الوثيقة الإقليمية.

١٣- لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. ولا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية، أيا كانت، سواء كانت هذه الظروف حالة حرب، أو تهديد بالحرب، أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب. ولا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة، وعن سلطة عامة كمبرر للتعذيب.

١٤- الإقرار بأن حقوق الإنسان في كافة المجالات تشكل حزمة مترابطة لا تتجزأ. كما أن حقوق النساء جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وينبغي الإقرار بحقوق النساء في الكرامة وفي الأهلية القانونية التي تجعلهن قادرات على التحكم في مصيرهن، وحقهن في المساواة مع الرجال في الحقوق والواجبات، سواء في العلاقات الأسرية أو في الفضاء العام. والعمل على توفير حماية خاصة للنساء ضد كل أشكال العنف الأسري والمجتمعي والمؤسسي.

١٥- الإقرار بحقوق للطفل المتعلقة بالبقاء والنمو والحماية والمشاركة وفق مبادئ عدم التمييز والمصلحة الفضلى للأطفال، على النحو الذي أكدت عليه اتفاقية حقوق الطفل -التي صدقت عليها كل الدول العربية تقريبا- والبروتوكولات الملحقة بالاتفاقية. وإلزام الدول الأطراف في الوثيقة الإقليمية بأن تحظر بموجب القانون كافة أشكال الرق والعبودية، وتجرّم كافة صور الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال.

١٦- تلتزم الحكومات العربية بضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للدولة، ولا يعفى نقص الموارد الدولة من كفالة الحد الأدنى من هذه الحقوق، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمجموعات الأكثر ضعفا من السكان وللمناطق المحرومة من الخدمات.

١٧- التعاون بين الدول العربية من أجل أفضل استغلال لمواردها يحقق التنمية للمنطقة برمتها ولشعوبها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك التزامات سابقة قبلتها على نفسها الدول العربية الثرية بمساعدة الدول العربية الفقيرة والشعوب العربية تحت الاحتلال.

١٨- الإقرار بالحق في تكوين النقابات والانضمام إليها، وكفالة الحقوق والحريات النقابية، بما في ذلك الحق في تكوين الاتحادات، سواء على المستوى النوعي أو الجغرافي جهوياً ووطنياً وإقليمياً، وفي إطار من الالتزام بالاتفاقيات الدولية للحرية النقابية.

١٩- حماية حقوق العمال المهاجرين داخل العالم العربي، وضمان حقوق اللاجئين إليه. وينبغي على الحكومات العربية أن تضمن تمتع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة بكافة الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية إلى حين إعمال حق العودة.

آليات المراقبة والحماية

كما أكد الإعلان على ضرورة أن تتيح آلية الحماية الإقليمية تشكيل لجنة خبراء منتخبة مستقلة من مرشحين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي، وممن يشهد لهم بالنزاهة والاستقلالية. وأن تتمتع هذه اللجنة بصلاحيات تلقي الشكاوى والتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، سواء من الأفراد أو المنظمات غير الحكومية العربية والدولية، أو من دولة عربية طرف. وأن يتاح لها النظر في تقارير الدول الأعضاء، عما أحرزته من تقدم أو ما تواجهه من مشكلات في مجال حقوق الإنسان، وأن يتاح كذلك لممثلي المنظمات غير الحكومية مناقشة هذه التقارير أمام اللجنة والتقدم بتقارير موازية لها. ويحق لهذه اللجنة كذلك أن تتقدم بتقاريرها وآرائها وتوصياتها مباشرة إلى مجلس الجامعة، وإحاطة الرأي العام بها.

كما طالب بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، وتعيين مفوض لحقوق الإنسان في العالم العربي في إطار جامعة الدول العربية يتولى تنسيق عمل الجامعة في مجال حماية حقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

مداخل أساسية لتطوير آلية إقليمية فعالة

وتأسيسا على ذلك دعا الإعلان جامعة الدول العربية إلى تشكيل لجنة مشتركة تضم خبراء الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان في العالم العربي لإعداد مشروع وثيقة إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، تنطلق في حدها الأدنى من الالتزامات الدولية للحكومات العربية بموجب تصديق أغلبها على مواثيق حقوق الإنسان الرئيسية الدولية. وتقوم على الأسس والمعايير المبدئية التي أقرها المشاركون في المؤتمر. كما دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لتقديم المشورة اللازمة لعملية إنشاء آلية إقليمية لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، وعلى التأكد من مدى استرشاد هذه العملية بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان، وعدم مباركة النكوص عنها.

وأكد على ضرورة إعادة هيكلة اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، بحيث تستطيع القيام بدورها بشكل فعال، وبما يتطلبه ذلك من ضرورة الانفتاح على منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية العربية والدولية، مثلما هو الحال في الهيئات المماثلة والتابعة للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى.

آليات متابعة

وفي إطار متابعة ما انتهى إليه المؤتمر من توصيات، أقر المشاركون في هذا الإطار:

١- إنشاء موقع على شبكة الإنترنت ليكون نقطة التقاء لجميع المهتمين بموضوع الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي.

٢- دعوة منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي، وفعاليات الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى إلى العمل على تكوين رأي عام شعبي ضاغط يسعى إلى تطوير الميثاق على نحو يحقق هدف إنشاء آلية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان.

٣- العمل على إنشاء جماعة ضغط متكامل إعلاميا وسياسيا يتوجه إلى جميع الهيئات والمؤسسات التي يمكن أن تفيد في تحقيق الأهداف المرجوة، بما في ذلك المجالس النيابية والاتحاد البرلماني العربي ووزارات العدل والإعلام العربي ووسائل الإعلام ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني العربي والدولي.

٤-عقد مؤتمر سنوي لمنظمات حقوق الإنسان يدعى إليه ممثلون عن الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي، لمناقشة تقارير بخصوص حالة حقوق الإنسان، ويقدم المؤتمر توصياته إلى جامعة الدول العربية والرأي العام، ويكون بمثابة محكمة ضمير دائمة لحقوق الإنسان في العالم العربي.

من اليمين، عبد الحسين شعبان، محمد السيد سعيد، صلاح عيسى، برهان غليون، غانم جوّاد

أية مفاضلة بين الاستبداد والاستعمار؟

النظم العربية الرئيسية كانت تدرك جيدا أن العدوان على العراق يتجاوز بكثير الإطاحة بنظام صدام حسين، وأنه قد يبدأ عملية تقصف باستقلالها الوطني، وقد تقود إلى تقويض أمنها واستقرارها. ولأن هذه النظم تدرك أن التصدي للعدوان كان يتطلب تغييرا مهما في طبيعتها وفي علاقاتها بشعوبها فقد اختارت بديلا لذلك أن تستميت في المحافظة على روابطها التقليدية مع الولايات المتحدة على أمل أن تفلت من ضغوطها. وهو ما أفضى إلى الفشل الجماعي في بناء موقف من العدوان على العراق، بل التعاون معه فعليا أو على الأقل "تفويته" فعليا!.

ذلك شكل واحدا من الاستنتاجات الهامة التي استخلصها د. محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والمستشار الأكاديمي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، من خلال ورقة العمل التي تقدم بها إلى المؤتمر في جلسته الأولى التي ناقشت الإشكاليات الملتبسة لحقوق الإنسان في الظرف الراهن الذي يتعين فيه العمل على بحث الاستراتيجيات المناسبة في مواجهة المشروع الإمبراطوري الأمريكي من جانب والنظم الاستبدادية العربية من جانب آخر.

ويلاحظ د. محمد أنه في مقابل "تفويت" العدوان الأمريكي على العراق، فإن النظم العربية الرئيسية واجهت الضغوط الأمريكية العلنية بضرورة القيام بإصلاحات داخلية وتوسيع الفضاء السياسي والداخلي بقدر كبير من البلادة استنادا إلى أن الخدمات الاستراتيجية الجوهرية التي تقدمها النظم العربية التابعة، سواء فيما يتعلق بالتعاون في "الحرب على الإرهاب" وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والقضايا الخارجية والدولية الأخرى، هو خير ضمان لشراء صمت الإدارة الأمريكية عن الاستبداد والبطش المحلي.

ويشير د. محمد من جهة أخرى إلى أن التحالف اليميني الحاكم ماض في مشروعه لبناء إمبراطورية كونية، وأن نُجاح الحرب الأمريكية في إلحاق هزيمة نكراء بالنظام الصدامي في العراق واحتلالها للعراق بتكلفة محدودة للغاية يشكل قوة دفع للمشروع الإمبراطوري. ويضيف أن ما يمكن أن يؤدي لمراجعة ولو ثانوية للتوجهات الأمريكية على المستويين العالمي والإقليمي يتمثل في المقاومة المدنية العالمية للمشروع العسكري الإمبراطوري الأمريكي ومواقف بعض القوى الكبرى في أوروبا (فرنسا- ألمانيا- روسيا)، والاهم من ذلك سوء تقديرات الإدارة الأمريكية للموقف داخل العراق نفسه، والذي قد يؤدي إلى تصاعد حركة المقاومة المدنية والمسلحة للوجود الأمريكي.

ويلفت محمد النظر إلى أن نظم الحكم العربية التي تعاني بدورها من الإرهاب الديني باتت أكثر ضيقا بالضغوط التي تمثلها الهيئات والحركات الإسلامية المتشددة، ومن المرجح أن تبدأ في تبني خطاب وانتهاج سياسات تقلل كثيرا من ضغط هذه الهيئات، وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن ذلك قد يكون جزءاً من الثمن المدفوع لإرضاء الولايات المتحدة في إطار حربها المعلنة على الإرهاب. ومن ثم لا يستبعد محمد السيد سعيد في هذا الإطار-وضمن استراتيجيات التكيف التي انتهجتها الحكومات العربية من بعد أحداث ١١ سبتمبر- الاستعانة بخطاب الاستنارة بدرجة أو بأخرى وإحداث تغيير جزئي في طبيعة التحالفات التي تعقدها مع مختلف الجماعات الثقافية أو السياسية، ويندرج في ذلك، الاستعانة بدرجة أكبر بالمثقفين التقدميين حاملي لواء الاستنارة أو المعادين لمفهوم الدولة الدينية.

وعلى الجهة المقابلة فإن الضغوط الأمريكية بدعاوى الإصلاح السياسي تبدو ذات وظيفة مزدوجة فهى من ناحية وسيلة للضغط من أجل مزيد من التنازلات العربية، وهى من ناحية أخرى تدفع باتجاه التعاون بصورة أكبر فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب، والتي قد تعني أيضا حربا على الأصولية.

ويرصد محمد بروز ثلاث إستراتيجيات كبرى طرحت في أفق الصراع السياسي والثقافي الراهن في المنطقة، الأولى: نهضت على التحالف مع نظام الدولة الاستبدادية في وجه الإمبريالية والشمولية الدينية، والثانية: تتمثل في التحالف مع الإمبراطورية الأمريكية في مواجهة الدولة الاستبدادية العربية من ناحية والتيار الإسلامي المتطرف من ناحية أخرى، وهى تنطلق من اليأس التام من قدرة المجتمعات على النهوض بمهمة التغيير بنفسها بسبب البطش الطويل والتدمير المنظم للمجتمع. أما الاستراتيجية الثالثة: فهى تنهض على التحالف مع الحركات الإسلامية المتطرفة في مواجهة الإمبريالية والدولة الاستبدادية.

ويشدد محمد السيد سعيد على الحاجة لاعتبار "التحالف مع الإمبريالية" نوعا من المحرمات السياسية والأخلاقية في الثقافة العربية لأن مثل هذا التحالف ينهض على خطأ

التعمية عن التناقض الجوهري بين المصالح العربية ومصالح الإمبريالية الأمريكية، كما أنه يلتقي مع العنصرية الصهيونية باعتبار أن خدمة مصالح الصهيونية يمثل أحد أهداف الحملة الإمبريالية الراهنة.

وفي نفس الوقت يعتبر التحالف مع دولة الاستبداد في إطار تصفية التناقضات مع التيارات الإسلامية، ليس سوى صفقة انتهازية تضر بشكل فادح بفرص التطور الديمقراطي، ولا يقل عنها انتهازية وضررا التحالف مع تيارات الإسلام السياسية ضد منظومة الدولة الاستبدادية، فمثل هذا التحالف إنما يستبدل نمطا من الشمولية السياسي بنمط أشد ضراوة.

وهو يدعو من هذا المنطلق القوى الديمقراطية والحديثة عموما للتماسك حول موقف أو استراتيجية استقلالية عن كل من منظومة الدولة الاستبدادية وقوى الإسلام السياسي ذات الطابع الشمولي. ويشدد في هذا السياق على ضرورة الحل الديمقراطي للتناقضات السياسية وتأسيس ثقافة تنشد الواقعية والسلام الداخلي والنهوض الوطني والقومي، ومن ثم تبقى الأسس الأخلاقية والمعرفية للدعوة الحقوقية، وبصفة خاصة أنسنة الصراع السياسي من خلال الحل الديمقراطي هو بتقدير محمد السيد سعيد أهم ما يمكن أن تشارك به الحركة الحقوقية وأهم ما تحتاجه المجتمعات السياسية العربية في اللحظة الراهنة.

وقد اتسمت هذه التعقيبات والمناقشات بالحيوية والسخونة، وخاصة فيما يتعلق بتقييم ما حدث بالعراق.

ومن جانبه فإن المفكر السوري المعروف برهان غليون اعتبر التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة ليس دليل قوة بل مؤشر لافتقار أمريكا لهامش المناورة السياسية والقانونية والثقافية ودليل أزمة نظام السيطرة الاستعمارية. وبالنظر لأن العالم العربي لا يعيش فترة تحول ديمقراطي فإن برهان غليون يرجح أن هذه الفترة تمثل مرحلة تفكك الأنظمة الاستبدادية، وأن الولايات المتحدة هى بكل أسف القوة الوحيدة في العالم التي تمتلك استراتيجية عالمية تؤهلها للاستفادة من هذا التفكك، ومؤكدا أن أي تغيير في العالم العربي لن يكون في غير السياق الأمريكي، يستوي ذلك في مجال الاقتصاد أو في مجال حقوق الإنسان. وأكد على ضرورة تشبث حركة حقوق الإنسان باستقلالها سواء تجاه الأنظمة العربية أو القوى السياسية الداخلية، أو الأطراف الخارجية، لافتا النظر إلى الدور الحيوي للحركة الحقوقية في إعادة بناء المجتمع المدني وتغذية الرأي العام بالقيم والأفكار الديمقراطية.

وأكد الكاتب العراقي المعروف عبد الحسين شعبان رئيس الشبكة العراقية لحقوق الإنسان والتنمية على ضرورة الإمساك بالبعد الأخلاقي لحركة حقوق الإنسان في مواجهة التحديات الراهنة. وانتقل إلى الحالة التي عاشها الشعب العراقي على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الاستبداد والطغيان، مؤكدا أن المقابر الجماعية التي يتم الكشف عنها مؤخرا تشكل وخزة للضمير العربي، ووجه اللوم إلى المثقفين العرب الذين صمتوا على جرائم نظام صدام واعتبروه مجابهاً للإمبريالية، وكان الثمن التنكر للديمقراطية والبطش بالمواطنين دون رحمة.

وشدد شعبان على أن الانهيار الحادث في العراق لم يكن مفاجئا، مضيفا لذلك أن أي نظام معادٍ للديمقراطية مآله إلى الاستتباع، مهما رفع من شعارات وطنية، وأن الوطنية والديمقراطية لن توجد إلا في فضاء إنساني يحترم حقوق الإنسان.

وجاءت مداخلة غانم جواد منسق برامج مؤسسة الإمام الخوئي بلندن مثيرة للجدل والسخونة، وخاصة مع إعلانه أنه عمل مع وزارة الخارجية الأمريكية في عدد من اللجان لصياغة التصورات المستقبلية بشأن العراق. وأضاف أن "الصدّامية الفاشية" لا يعرفها إلا من اكتوى بنارها وأن ذلك وحده يكفي لكي نتفهم ما وصفه بحالة الفرح الغامر التي حلت بالشعب العراقي. وتساءل غانم جواد لماذا يدان العراقيون الذين تعاونوا مع الولايات المتحدة في ذات الوقت الذي يدعو فيه العرب الولايات المتحدة أيضا للتدخل في القضية الفلسطينية؟

ورغم الإقرار بأن الغزو والاحتلال يشكل في حد ذاته انتهاكات لحقوق الإنسان، فقد باتت المفاضلة بين بقاء الطاغية أو وقوع البلاد رهن الاحتلال، مثارا للجدل وتساءل نجاد البرعي المحامي وعضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عما يمكن أن يحدث إذا ما حدث العكس وفاز صدام؟! مجيبا بأن العراق كان في طريقه إلى توريث الحكم بالفعل، وعلينا أن نتوقع مزيدا من المجازر والمقابر الجماعية، ومزيدا من الترويع لجيران العراق، وأعرب نجاد عن استهجانه لما يروج له البعض من أن استبعاد صدام حسين هدفه اخراجه من المواجهة مع إسرائيل، وتساءل منذ متى كان صدام يضع فلسطين في الاعتبار؟!. وبدوره تساءل خبير حقوق الإنسان سعيد الطيب عما إذا كان التدخل الخارجي في حالة السودان غير مقبول حتى لو كان الهدف وضع حد للأوضاع الإنسانية المزرية في جنوب السودان وإنهاء الحرب الأهلية التي أسفرت عن نحو ثلاثة ملايين قتيل.

ولاحظ رئيس الجلسة الكاتب الصحفي صلاح عيسى أننا إزاء خيارات شريرة فرضتها أوضاع الاستبداد والطغيان في العالم العربي، متسائلا هل نرضى بحاكم مستبد ظالم، طالما أنه ضد الإمبريالية والهيمنة الخارجية، وهل نرفض في المقابل حاكما قد يكون أقل ظلما أو بطشا، وقد يكون أكثر ديمقراطية، ولكنه أكثر تعاونا مع الولايات المتحدة، وهل يمكن القبول بدولة اسمها دولة الاستبداد الوطني؟.

ودعا الكاتب الصحفي حسين عبد الرازق منسق لجنة الدفاع عن الديمقراطية في مصر للتمسك بالاستراتيجية القائمة على رفض الاستبداد الداخلي والهيمنة الخارجية معا، وألقى اللوم على المثقفين العرب الذين ساهموا بمساندتهم الدائمة للنظام العراقي -في تيئيس الشعب العراقي من إمكانية التغيير الداخلي ودفعوا بمثقفين عراقيين للاستنتاج بأنه لا مناص من التدخل الخارجي للخلاص من الاستبداد.

واعتبر السفير محمد نعمان جلال ما وصفه بأزمة الترحيب بالاستعمار بأنها نتاج العجز عن التعامل مع الأنظمة الاستبدادية والعجز عن تغيير القيادات التي تحكم في هذا البلد أو ذاك.

وحملت المداخلات كذلك انتقادات حادة للنخب المثقفة التي تنزع في سلوكها إلى تخوين خصومها أو من يخالفهم في الرأي، وهو ما أشار إليه كمال جندوبي نائب رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان عندما أعرب عن شعوره بجرح عميق إزاء الاتهامات بالعمالة التي توجه لمناضلي حقوق الإنسان ودعاة الديمقراطية حال تناولهم للأوضاع الاستبدادية في أي من البلدان العربية. وعلى صلة بذلك كانت مداخلة مختار الطريفي رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان الذي أشار إلى حملات تشويه السمعة والطعن في الوطنية التي أصابت مناضلين حقوقيين في تونس لمجرد أنهم تجاسروا على فضح الانتهاكات والجرائم التي ارتكبها صدام حسين.

وبدا واضحا من خلال المناقشات أن تداعيات الوضع الراهن في العالم العربي تطرح مجددا، كما أشار عبد العزيز بناني رئيس الشبكة الأورومتوسطية الحاجة إلى إعادة مناقشة استراتيجيات حركة حقوق الإنسان، وما أشار إليه كذلك خميس قسيلة من ضرورة البحث عن المداخل المناسبة لمواجهة التحديات الراهنة وبشكل خاص ما يتصل باهتزاز مصداقية فكرة حقوق الإنسان ذاتها بفعل المعايير المزدوجة المنتهجة، وبشكل خاص من قبل العالم الغربي واقتران ذلك بتراجع الحريات من بعد ١١ سبتمبر في المجتمعات الديمقراطية الغربية.

هل تستطيع الجامعة منع مقابر جماعية جديدة؟

إعلان بيروت "أمام لجنة حقوق الإنسان بالجامعة العربية

سلم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان "إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي" إلى الأمانة العامة للجامعة العربية في اجتماع خاص بالجامعة، بحضور هشام يوسف رئيس مكتب الأمين العام، ومحمود راشد مدير إدارة حقوق الإنسان بالجامعة، وبهي الدين حسن مدير مركز القاهرة، الذي طلب توزيعه على أعضاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان خلال اجتماعهم الاستثنائي، لمناقشة تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان في الفترة من ٢٦-١٨ يونيو/حزيران.

وقد شارك مركز القاهرة في الجلسة الافتتاحية التي عقدت في مستهل أعمال اللجنة الدائمة، وتم توزيع كلمة مدير المركز على أعضاء اللجنة، تناول فيها المقابر الجماعية في العراق، حيث قال إنها تشكل "وصمة في جبين النظام العربي ونخبه التي أصرت لسنوات طويلة على أن تصم آذانها وتغمض أعينها عن صرخات الضحايا ومشاهد البطش اليومي، وتتجاهل عشرات النداءات والتقارير التي وجهتها منظمات حقوق الإنسان الدولية والعربية إزاء مختلف الجرائم المنافية للإنسانية التي ارتكبها نظام الطاغية في العراق". وأكد أن أهم من إدانة ما سبق من جرائم هو أن تتدارس الجامعة العربية "كيف يمكن أن نضع حدا فوريا لمثل هذه الجرائم في ربوع العالم العربي أو نحول دون تكرارها في دول أخرى". وأضاف مدير المركز أن الجامعة يفترض أن تلعب دورا ملموساً في حفز أطراف النظام العربي بمجملها على مراجعة جادة لكافة السياسات التي أقامت جداراً عازلا بين الدولة القطرية ومواطنيها، وهمشت واستبعدت طاقات هائلة من المشاركة في تنمية وطنها وصنع مصيرها، وأضفت وكرست نوعا من المشروعية السياسية والثقافية والقانونية على حرمان الإنسان في عالمنا العربي من الحد الأدنى للحقوق المعترف بها للبشر في أنحاء شتى من العالم، وسمحت أن يأتي يومٌ على عالمنا العربي يجد فيه المقهورون والمستبعدون والمهمشون أنفسهم يستنجدون بالغازي والمحتل في مواجهة الطاغي والمستبد، وينشغل فيه شعبٌ عن مقاومة المحتل بالبحث عن الأشلاء والضحايا والأحباب الذين غيبوا في سراديب تحت الأرض أو دفنوا في مقابر جماعية.

وقد قام عبد الله الولادي رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بعرض "إعلان بيروت" بشكل مفصل داخل اجتماع اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية. وكان محمود راشد الذي ألقى كلمة الأمانة العامة للجامعة في افتتاح أعمال اللجنة، قد نوه في كلمته بأهمية مؤتمر بيروت ومشاركة الجامعة في أعماله، التي اعتبر من شأنها تعزيز الجهود المبذولة لإنجاح أعمال اللجنة من أجل التنسيق مع مختلف المنظمات نحو توفير الحماية المطلوبة لحقوق الإنسان.

ومن جانبه اعتبر د.خالد الناصري رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان أن مراجعة وتطوير الميثاق ينبغي أن تتأسس في حدها الأدنى على التعهدات التي التزمت بها الدول العربية بموجب الاتفاقيات الدولية، وأن تقود على التعاون الخلاق والمسئول بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني.

المطالبة بإغلاق ملف الاعتقال السياسي في العالم العربي والاحتجاج على اغتيال مؤسسات المجتمع المدني في مصر

وجه المشاركون في ختام أعمال المؤتمر الإقليمي "من أجل حماية إقليمية لحقوق الإنسان" نداءً بشأن السجناء السياسيين في العالم العربي أعلنوا من خلاله تضامنهم مع كافة المعتقلين من المدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي وحرية التعبير في سجون الدول العربية، وطالبوا بالإفراج الفوري عنهم، وإنهاء ملف الاعتقال السياسي نهائيا في كافة الدول العربية، وخص النداء بشكل خاص المعتقلين أعضاء البرلمان السوري واعتبرا اعتقالهم خرقا يتجاوز كل الخطوط الحمراء لما يشكله من تعد ليس فقط عليهم وعلى حريتهم، بل وعلى منتخبيهم وحقوق منتخبيهم. كما طالبوا بالإفراج الفوري عن المعتقلين الفلسطينيين، واستنكروا ما يتعرض له بعضهم من تعذيب وإساءة بدون محاكمة، وخاصة أعضاء المجلس التشريعي منه.

كما طالبوا بالعمل الفوري على حل قضايا الاختفاء القسري في العالم العربي والتحقيق في هذه القضايا لما تشكله من انتهاك جسيم لحقوق الإنسان.

من ناحية أخرى وقع المشاركون في المؤتمر بيانا طالبوا من خلاله السلطات المصرية بوقف كافة الإجراءات التعسفية ضد الجمعيات والمؤسسات الأهلية وكذلك اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تحرير المجتمع المدني، وإلغاء دور الأجهزة الأمنية في الرقابة على الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وندد الموقعون على البيان برفض وزارة الشئون الاجتماعية المصرية إشهار مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز الأرض كمؤسسات أهلية استنادا إلى أن جهات أمنية قد رفضت الموافقة على إشهارهما، وهو ما اعتبره الموقعون مخالفة صارخة لقانون الجمعيات والمواثيق الدولية، ومؤشرا على هيمنة أجهزة الأمن على نشاط مؤسسات المجتمع المدني.

إهداء إصدارات المركز لمجلس النواب اللبناني

أهدى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان نسخة كاملة من إصدارته إلى مكتبة مجلس النواب اللبناني. جاء ذلك في ختام أعمال المؤتمر الإقليمي الذي نظمه المركز في بيروت والذي شارك في افتتاحه رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب.

جدير بالذكر أن النية كانت متجهة إلى أن يستضيف مجلس النواب داخل مقره فعاليات المؤتمر، بيد أن اعتبارات تتعلق بانشغال أمانة المجلس بالترتيب لمؤتمر برلماني إقليمي في ذات الوقت، جعلت متطلبات المشاركة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الحقوقي حول الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي أمرا متعذرا.

هل يستوعب العرب دروس بغداد؟

إعداد الملف
محيي الدين سعيد
سيد إسماعيل ضيف الله

من اليسير والمنطقي أن نؤكد على ما ذهب إليه الكثيرون من أن الغزاة والمحتلون لا يصنعون ديمقراطية، حتى وإن نجحوا في إسقاط طاغية بوزن صدام حسين ولا يمكن في هذا الصدد إنكار أن الشعب العراقي قد تحرر بداية من التاسع من أبريل من حكم الطاغية، لكن المؤكد أن العراقيين أمامهم شوط طويل للخلاص من نير الاحتلال، لا يكفي فيه وحسب انطلاق شرارة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، فلا يقل أهمية عن ذلك حاجة العراقيين بمختلف مشاربهم السياسية والعرقية والدينية لبلورة المرتكزات الدستورية القانونية والمؤسسية التي تجعل من التطلع لعراق ديمقراطي مستقل حلما قريب المنال، والتي من شأنها أن تجنب العراق شرور العنف والاقتتال الأهلي وتصفية الحسابات السياسية والطائفية.

ومن اليسير أيضا أن ندبج أطنانا من البحوث والدراسات والتقارير التي تلقي باللائمة على ما يحدث في العراق على الولايات المتحدة الأمريكية ومشروعها الإمبراطوري الكوني، وأن نرصد في ثنايا ذلك كله ما تقترفه الإدارة الأمريكية من جرائم بحق الشعب العراقي أو بحق شعوب المنطقة أو بحق القانون الدولي حقوق الإنسان والديمقراطية التي جرى توظيفها بصورة وقحة في إضفاء المشروعية على الغزو والاحتلال وما اقترن بهما من جرائم.

بيد أن الأكثر أهمية أن نستخلص الدروس والعبر التي جعلت من سقوط النظام العراقي واستباحة عاصمته المحصنة دون أدنى مقاومة أمرا ميسورا، وأن نقيّم في هذا الإطار أداء النظام العربي والعوامل التي جعلته عاجزا عن أن يلعب دورا مؤثرا في قطع الطريق على شبح الغرب والغزو العسكري.

وإذا كان التاسع من أبريل قد مثل عنواناً لسقوط الطاغية ونظامه في بغداد، فإن هذا السقوط في حد ذاته يثير تساؤلات عديدة حول فرص صمود ما يمكن أن يطلق عليه بأنظمة الحكم "الصدامية" التي استمدت قدرتها على قمع الجماهير عبر التجييش ومغازلة المشاعر والتطلعات الوطنية والقومية، وهل يعني سقوط نظام صدام انهيار تأثير هذا النمط من المدارس السياسية في العالم العربي ولو على مستوى النخب السياسية والمثقفة.

أمور وحقائق كثيرة ينبغي استخلاصها وتأملها من خلال مواقف تلك النخب التي أصر معظمها على أن يصم آذانه ويغمض عيونه عن كل الجرائم التي ارتكبها نظام صدام بحق شعبه، طالما ظل يتشدق بالقضية الفلسطينية ويهدد إسرائيل بالصواريخ إياها التي ستحيل حياتها إلى جحيم، وطالما بقى محسوبا لدى الإدارة الأمريكية وإعلامها باعتباره عدوها اللدود. وهى ذاتها النخب التي تجعل من الحديث عن حقوق المواطنة أو حقوق الأقليات وحقوق الإنسان بصفة عامة نوعا من المحرمات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالنظم والحكومات التي برعت في استخدام خطاب سياسي راديكالي النزعة يضعها في حروب لفظية مع الإمبريالية وإسرائيل.

هناك حاجة للتوقف وتآمل المشاهد والتداعيات التي رافقت غزو واحتلال العراق، وجعلت من بغداد محطة أولى في المشروع الإمبراطوري الذي ترسم الإدارة الأمريكية ملامحه في المنطقة. ومن دون هذه الوقفة فإن كل التداعيات تظل تدور في فلك المشروع الإمبريالي والصهيوني وتصب في خدمة أهدافه.

من هذا المنطلق يأتي هذا الملف متضمنا سلسلة من الحوارات التي شارك فيها لفيف من المثقفين من خلال عدد من الأمسيات الثقافية التي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عبر الشهود الماضية للوقوف على دلالات ما حدث ويحدث في العراق وفي العالم من حولنا، واستشراف مستقبل العراق ومستقبل النظام العربي برمته ومدى قدرته على تجاوز التصدعات التي أصابته ليس فقط من خلال عجزه عن قطع الطريق على مخاطر الغزو والاحتلال، بل أيضا عبر مشاركة بعض أطرافه في تقديم التسهيلات الضرورية لغزو دولة عربية. كما يلقى الملف الضوء على أداء الإعلام العربي الذي بقى محافظا على آفته الكبرى في تضليل الرأي العام، ليس فقط من خلال الكذب والتهويل الذي شكل قاسما مشتركا في السياسة الإعلامية تجاه حرب يونيو ١٩٦٧ وسقوط بغداد في أبريل ٢٠٠٣، بل ربما الأكثر دلالة، في التعتيم الكامل برغم تعدد الفضائيات العربية - على حقيقة وطبيعة النظام العراقي والهوة التي تفصل بينه وبين شعبه، تلك الحقيقة التي لم يفصح عنها- وعلى استحياء- إلا من بعد سقوط النظام وتهاوى تماثيل الطاغية.

سواسية

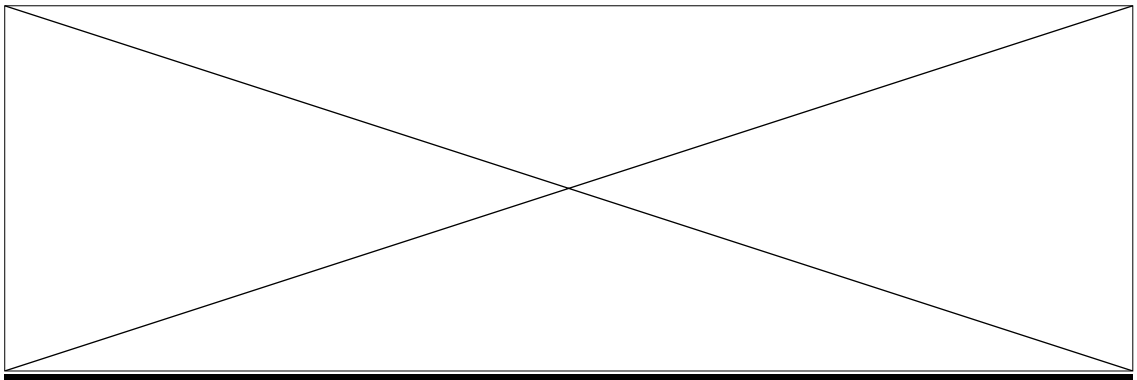

من اليمين: د. حسن نافعة، فريد زهران، بهي الدين حسن، محمد سيد أحمد، حسين عبد الرازق

هل كان ممكنا تفادي احتلال وتدمير العراق؟!

أكد عدد من المثقفين المصريين أن موقفا عربيا قويا يحسن استخدام أوراق القوة والضغط العربية كان يمكن له أن يمنع وقوع الحرب على العراق ويردع الولايات المتحدة عن استخدام لغة القوة العسكرية في التعامل مع العراق وإقناع الرئيس العراقي صدام حسين بالتخلي عن السلطة مع توفير الضمانات اللازمة لذلك.

جاء ذلك ردا على تساؤل طرحه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في ندوة له بعنوان "هل كان ممكنا تفادي وقوع الحرب على العراق، وكارثة تدميره واحتلاله"؟ ورد الدكتور حسن نافعة رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بأنه كان من الممكن تفادي كارثة تدمير العراق لو كان لدى العرب القدرة على القراءة الصحيحة للأهداف الاستراتيجية الأمريكية سواء تجاه العراق أو المنطقة العربية بشكل خاص وفي العالم بشكل عام. وقال إنه لو توافر لدى العرب أيضا إمكانية بلورة عمل عربي مشترك كانت تستطيع من خلالها الحكومات العربية تفادي ما حدث وما هو قادم ليس من حيث الأهداف ولكن من حيث الأسلوب.

أضاف نافعة أن الولايات المتحدة كان لديها إصرار على التدخل في العراق بشكل أو بآخر موضحا أن المطلوب من الجانب العربي كان هو الضغط عليها -أمريكا- حتى تقوم باتباع سياسة أخرى غير سياسة الحرب التي خلفت آثارا تدميرية على الشعب العراقي وعلى الأمة العربية، واستطرد مشيرا إلى أن أهداف الولايات المتحدة تتركز بشكل أساسي في رغبتها بأن تكون لها اليد الطولى في بناء العراق بالشكل الذي تراه.

وأشار نافعة إلى أن اليمين الأمريكي المتطرف هو الذي استغل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، في إحداث تغيير في التفكير الأمريكي بالدعوة لأن تفعل أمريكا بالعالم ما تريد على اعتبار أن ذلك يمثل نوعا من الدفاع عن النفس، لافتا إلى أن هذه الأحداث وقعت بعد شهور قليلة من وصول الإدارة الحالية للحكم في البيت الأبيض وواكبت -الأحداث- وصول اليمين المتطرف للحكم في إسرائيل أيضا، أدى وجود ما يشبه الاتفاق بين اليمينيين في أمريكا وإسرائيل، معتبرا أن الولايات المتحدة كان لديها مشروع للهيمنة على العالم حتى قبل أحداث سبتمبر.

أكد نافعة أن العراق لم يكن المقصود بذاته وإنما هو يرتبط بالمفهوم الاستراتيجي الأمريكي الرامي للهيمنة على المنطقة، موضحا أن العراق سيحقق للإدارة الأمريكية هدفين في آن واحد يتمثل الأول في أن العراق دولة غنية وبها قاعدة صناعية، وبالتالي فإن بتروله سيعطي الولايات المتحدة الفرصة للتحكم في التدفقات النقدية، أما الهدف الثاني فهو يصب في مصلحة إسرائيل ويتمثل في فرض التسوية للقضية الفلسطينية بالشروط الإسرائيلية.

عبر نافعة عن خيبة أمله تجاه الإدارة العربية لأزمة العراق وقال إنه كان يجب على الحكومات العربية اتباع سياسة الضغط، سواء على الولايات المتحدة من أجل دفعها للتراجع عن استخدام القوة العسكرية، أو على الرئيس العراقي صدام حسين من أجل إقناعه بالتخلي عن السلطة لتجنيب الشعب العراقي المخاطر التي يعاني منها حاليا.

وأشار إلى أن الدول العربية، لم يكن لديها أي أدوات للضغط على أمريكا لتغيير أهدافها وكانت الأخيرة مصممة على التعامل مع صدام من خلال نظرة يغلب عليها الطابع الأيديولوجي، في حين كانت الدول العربية -والكلام لنافعة- من الصعب عليها استخدام سواء منطق "العصا" لترهب أمريكا أو "الجزرة" لتروضها بها أو لتحول دون تعرض المزيد من دول المنطقة العربية لمثل ما تعرض له العراق.

ضرورة حتمية

أما الكاتب الصحفي حسين عبد الرازق الأمين العام المساعد لحزب التجمع فقد أكد أنه لم يكن في مقدور المجتمع الدولي أو العربي أو الجامعة العربية أو النخب السياسية أو حتى صدام حسين نفسه الحيلولة دون وقوع ما حدث أو تجنبه مرجعا ذلك إلى مجموعة من الحقائق التي جعلت من الحرب ضرورة حتمية، ومنها سيطرة اليمين الأمريكي المتطرف على السياسة الأمريكية منذ مجيء بوش الصغير للحكم.

وذكر عبد الرازق أن سياسة مجموعة اليمين المتطرف تتلخص في عدم الالتزام بالقانون الدولي في حالة تعارضه مع مصالحهم، مشيرا إلى أن الحقيقة الثانية تتمثل في استغلال اليمين الأمريكي الحاكم لأحداث سبتمبر ٢٠٠١ كذريعة للتدخل في السياسات الخارجية، خاصة في المنطقة العربية التي عرف عنها الضعف والهوان وسهولة اختراق حكوماتها.

أضاف أن الحقيقة الثالثة تتمثل في انفراد

الولايات المتحدة بالسيادة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أدى إلى اختلال التوازن في القوة في العالم حيث كان هذا التوازن يفرض قيودا على أمريكا، مدللا على ذلك بالإنذار السوفيتي لأمريكا عام ١٩٥٦ الذي أوقف الحرب على مصر وأعطاها فرصة تأميم قناة السويس، إلى جانب موقفه -الاتحاد السوفيتي- من أزمة صواريخ كوبا عام ١٩٦٢، وغيرها من المواقف السوفيتية التي كانت تعمل على إحداث توازن في القوة على مستوى العالم.

أشار عبد الرازق إلى حقيقة أخرى وهى أن الرأي العام العالمي وحركة مناهضة العولمة، ورغم الدور العظيم لها في الوقت الحاضر إلا أنها لم تستطع أن تغير من السياسات الأمريكية السائدة في العالم إلى جانب حقيقة أخرى، وهى الهزيمة التي لحقت بحركة التحرر الوطني العربية والتي بدأت باتفاقية الصلح التي أبرمتها مصر مع الكيان الصهيوني وخروج مصر من ميزان القوة العربية، ثم غزو العراق للكويت وما أدت إليه حرب الخليج الثانية من تواجد عسكري أمريكي في المنطقة أدى إلى غياب موقف عربي موحد تجاه الأزمة العراقية، معتبرا أن النظام العراقي ساعد على صهر كل هذه العوامل في بوتقة واحدة لتفرز ضعفا عربيا وتخاذلا في مواجهة أي مخاطر.

أكد عبد الرازق أن الاحتمال الوحيد لمنع الحرب على العراق أو تأجيلها كان يتمثل في لجوء العرب لاستخدام أوراق القوة التي لا يستخدمونها، سواء في وجه أمريكا أو إسرائيل، ومن هذه الأوراق إعلان الحكومات العربية وخاصة مصر إلغاء المناورات العسكرية مع القوات الأمريكية إلى جانب تهديد دول الخليج بإلغاء الاتفاقيات الثنائية مع أمريكا في حالة قيامها بعمل عسكري ضد العراق أو أي دولة عربية مؤكدا على أنه في ظل غياب تلك الأوراق وغيرها لم يكن من الممكن تفادي أحداث التدمير والاحتلال للعراق.

القطب الوحيد

وقال الكاتب الصحفي محمد سيد أحمد أن العالم مر خلال الفترة الأخيرة بظروف جعلت من المواجهة العسكرية للنظام العراقي السابق أمرا حتميا، موضحا أن من هذه الظروف سقوط النظام العالمي ثنائي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بما أضاف للولايات المتحدة قوة تعادل عشرة أمثال ما هى عليه.

وأشار إلى أنه في فترة ما بعد انتهاء النظام ثنائي القطبية ظهر شعار جديد على العلاقات الدولية، وهو حل الخلافات بالطرق السلمية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وفي نفس الوقت ظهر ما عرف بازدواجية المعايير حتى في القضايا المتشابهة، ودلل على ذلك بنظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القضية الفلسطينية من منطلق الحل السلمي، في حين رأت أن القوة العسكرية هى الحل لأزمة العراق.. وقال إنه أمام هذه الإشكالية التي تسيطر عليها القوة ظهرت مدرستان سياسيتان ترى الأولى أن التعامل مع الإدارة الأمريكية لابد وأن يكون في إطار الواقعية والتسليم بالأمر الواقع، أما الثانية فترى أنه لابد من المجابهة والتي من الممكن أن تأخذ شكلا من أشكال التطرف والعنف.

قال محمد سيد أحمد أن الأهداف المعلنة للحرب على العراق كانت تتلخص في امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل واعتبرت الولايات المتحدة ذلك جريمة، وقامت بشن الحرب على أساسها في حين أنها لم تصل، ورغم اكتمال احتلالها للعراق إلى حسم هذه الجريمة، لافتا إلى أن امتلاك أسلحة الدمار الأشمل أصبح سمة من سمات التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم.

أضاف أن عدم وصول الولايات المتحدة لأي أسلحة في العراق يعني أن هدفا أمريكيا مفاده الرغبة في احتكار الأسلحة دون غيرها هو الأساس حتى تستطيع أمريكا أن تملي شروطها على العالم من خلال القوة الوحيدة حيث إنها تسعى للقضاء على عالم الخمسة الكبار في مجلس الأمن وتريد أن تنفرد وحدها بالقوة والسعي لإضعاف الأربعة الآخرين.

الهوان العربي

ووصف فريد زهران الناشط بلجان مناهضة العولمة ورئيس دار "المحروسة" للنشر الحال العربي بأنه وصل لمستوى هائل من الضعف والهوان، وقال إن الولايات المتحدة في حاجة لأن تقول للعالم ولحلفائها أنها الدولة الأولى في العالم، وأنه حتى من حولها ومنهم قريبون منها أنهم تابعون، ليسوا حلفاء، وأنها في سبيل إيصال تلك الرسالة لأهدافها أرادت تقديم "نموذج إيضاح" من خلال المنطقة العربية باعتبارها المنطقة الأكثر ضعفا في العالم، وقال إن سوريا مرشحة لأن تكون الخطوة التالية في هذا النموذج، ليس لأنها أكثر عداء لأمريكا من دول مثل إيران وفنزويلا، ولكن لأنها في المنطقة الأضعف.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة لديها نواياها العدوانية وأسبابها التي تغري باستخدام القوة في المنطقة العربية، لكن الأهم من ذلك كله هو إغراء الضعف والهوان العربي.

وأوضح أن هناك ثلاث دوائر حاولت منع نشوب الحرب ومقاومة النوايا العدوانية الأمريكية أولها: المجتمع الدولي متمثلا في الأنظمة والحكومات والشعوب المناوئة للحرب، موضحا أنه بالنسبة للحكومات والأنظمة فقد حصل انقسام عالمي فيما بينها تجاه هذه الحرب، لكن هذا الانقسام لم يؤثر إطلاقا على حركة الشعوب التي خففت من وحشية النوايا العدوانية الأمريكية، معتبرا أن هذه الدائرة قامت بواجبها منذ سياتل وحتى دربان، وأنتجت وكشفت عن بروز قطب عالمي جديد يتمثل في الحركة المناهضة للعولمة والرأسمالية.

أما الدائرة الثانية -حسب زهران- فهى دائرة العالم العربي الذي يقع أسيرا للاستبداد والإفقار، وقال إن الحكومات العربية تحرم شعوبها من التعبير عن رفض النوايا العدوانية الأمريكية، ليس فقط من خلال قمع هذه الشعوب، ولكن أيضا من خلال ما وصفه بتحالفات سيئة السمعة بين الحكومات والتيار الإسلامي لديها لتغييب الشارع ومصادرة رأي الناس وحبسه في أماكن مغلقة كالاستادات الرياضية، مشيرا إلى أن الحكومات العربية لم تفعل شيئا ولم تستخدم أوراق الضغط الموجودة لديها مثل قناة السويس والبترول لمنع وقوع العدوان على العراق.

وتمثلت الدائرة الثالثة عند زهران في العراق حيث أشار إلى أن عدم وجود الرئيس العراقي صدام حسين كان سيجنب شعبه هذه المأساة، واعتبر أن صدام حسين قدم أسوأ أداء وإدارة ممكنة لبلاده بتجويع شعبه وإفقاره وتوريطه في حروب متتالية.

وذهب زهران إلى أنه كان ممكنا تفادي الحرب لو كان العراق لديه نظام حكم أكثر عدالة وديمقراطية.

قال زهران إن أمريكا ذهبت للمكان الذي لن تقدم فيه تضحيات جسيمة ولن تواجه فيها حربا لأنها متأكدة أن الشعوب لن تحارب في ظل الجوع والاستبداد، معتبرا أن وجود التفاف من الشعب العراقي حول قيادته ووجود حكومات عربية تستطيع تبني موقف قوي كان يمكن لهما معا تجنب نتائج هذه الحرب.

وفي تعليقه أعرب بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن اعتقاده بأنه ربما كان من الممكن تفادي الكارثة بدرجة أو بأخرى لو تم التفاعل بجدية مع مبادرة الشيخ زايد التي كانت قد دعت إلى إقناع الرئيس العراقي بالتنحي، مشيرا إلى أنه لو حدث ذلك فالأرجح أن أجندة الشعب العراقي على الأقل ستتغير لتصبح الأولوية لمقاومة الاحتلال والغزو، بدلا من الانشغال بمصير نظام صدام والتفتيش في أقبية السجون والقبور الجماعية عن آلاف الضحايا والمختفين.

بعد غزو العراق

أي مستقبل ينتظر النظام العربي والجامعة العربية؟

أي مستقبل ينتظر النظام العربي بعد ما بدت أطرافه عاجزة عن القيام بأي دور يقطع الطريق على الغزو الأمريكي - البريطاني، وبعد أن صارت أراضي بعض أطرافه منطلقا لجحافل الغزو، بل ولإدارة عملياته منها، وهل ينهار هذا النظام وجامعته العربية بصورة نهائية بفعل نتائج هذا الغزو؟

محمد السيد سعيد: النظام العربي مفلس وفقد مبرر وجوده منذ زمن طويل
أسامة سرايا: لابد من نظام جديد يراعي الأوضاع الإقليمية والدولية وتناقضات أعضائه
جمال عبد الجواد: لا توجد مصلحة في بقاء الجامعة العربية سوى الروابط الثقافية

أسئلة عديدة طرحها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان خلال الأمسية التي نظمها في إطار صالون بن رشد في الأول من أبريل حول "مستقبل النظام الإقليمي العربي" وأدارها بهي الدين حسن مدير المركز.

استهل بهي المناقشة بالإشارة إلى تزايد الشكوك حول وجود أي مستقبل للنظام الإقليمي العربي ولجامعته حتى من قبل غزو العراق بحكم أزمات عديدة سابقة كشفت العجز العربي بصورة فادحة مشيرا إلى أن قمة شرم الشيخ رغم إعلانها لرفض الحرب على العراق فإنها عمليا لم تنضم للمعسكر الرافض للحرب ولم تعلن دعمها للعراق.

أشار إلى أن النظام يواجه عدة احتمالات أولها استمرار النظام القائم حاليا كما هو مع تأثره بعض الشئ بما يحدث في العراق، والثاني الذوبان في المشروع الشرق أوسطي المطروح منذ اجتماعات مدريد عام ١٩٩٦، المبني على إعلان برشلونة، والثالث الذوبان في الإطار الأورومتوسطي، أما الاحتمال الرابع فهو نشأة إطار إقليمي جديد تحت عنوان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يضم إلى جانب الدول العربية كلاً من إيران وتركيا وإسرائيل، أما الاحتمال الأخير فهو إدراك إصلاح حقيقي وجذري بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، يحيى النظام الحالي والجامعة العربية مسترشدا في ذلك ببناء وهيكلة الاتحاد الأوروبي.

ومن جانبه فإن د. محمد السيد سعيد- نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أشار إلى أن النظام العربي فقد أي وجود له منذ فترة طويلة وأنه كان قائما بسبب وجود نوع من الضرورة لعمل عربي مشترك، رغم أن الشكل الرمزي المتمثل في الجامعة العربية قد فقد قدرته منذ فترة طويلة في تعميق أواصر الوحدة والتضامن ونقل الوضع العربي من وضعه الراهن المهزوم إلى وضع أفضل وأرقى.

وعبر سعيد عن اعتقاده بعدم وجود أسس موضوعية في التركيبة السياسية الحالية للنظام العربي تؤشر إلى إمكانية التجاوز الجذري لمنظومة الجامعة العربية مع عدم وجود قوى دفع كافية لإنشاء نظام عربي جديد.

وذهب إلى أنه بدون موقف عاجل وقوي من المجتمعات المدنية والسياسية العربية فإنه يكون ممكنا تجاوز النظام العربي الحالي. مشيرا في ذلك إلى أن النظام العربي لم يبعث برسالة واضحة للإدارة الأمريكية تؤكد وقوفه ضد الحرب، ومؤكدا كذلك على أن قائمة الدول المستهدفة من الإدارة الأمريكية تضم عددا آخر من الدول العربية ليس فقط في إطار السعي إلى تغيير بنية التعليم والثقافة داخل هذه الدول، ولكن أيضا باستخدام كل أنواع الضغط، وفي مقدمتها الضغط العسكري على هذه الدول مدللا على ذلك بالتهديدات الأمريكية لسوريا.

قال سعيد إن التهافت والتناقض الموجود في بنية النظام العربي القائم مكّن اليمين الأمريكي المتطرف من جذب جانب من الرأي العام الأمريكي لتمرير مشروع الحرب.

أكد سعيد أن التشكيلة الحالية للواقع العربي ومؤسساته قد فقدت أي مغزى لوجودها، مشيرا إلى أن مغزى وجود الجامعة العربية هو الدفاع عن استقلال الدول الأعضاء بها.

وأضاف أن النظام العربي لم يعجز فقط عن حماية استقلال أعضائه، وإنما أيضا يعجز عن طرح أفكار حقيقية لإصلاح الوضع الحالي.

وأكد أن الإفلاس السياسي كان واضحا جدا في قضايا العراق، مشيرا إلى أن الدول الأوروبية قامت بعد الحرب العالمية الثانية

باسترجاع الدول التي بدأت بالعدوان مثل ألمانيا ولم تستغن عنها في حين أن العراق -من بعد حرب الخليج الثانية- عومل معاملة غبية من قبل النظام العربي، وترك ملف قضيته بالكامل في واشنطن.

اعتبر سعيد أن الإفلاس السياسي العربي هو تعبير أيضا عن إفلاس التحالفات الحاكمة اجتماعيا وسياسيا في معظم البلاد العربية.

وأكد محمد السيد سعيد الحاجة إلى وجود نظام عربي قوي داعيا في هذا الإطار إلى تحالف على المستوى اللا رسمي بين مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والسياسية والمثقفين العرب، للبحث عن جامعة عربية بديلة وطرح مشروع ديمقراطي بديل لإنقاذ العمل العربي من وضعه الحالي والقيام بالتعبئة للدفاع عن كل بلد عربي يتعرض للغزو والعدوان، وأكد على أن الحاجة للجامعة العربية ليست فقط حاجة ثقافية، لكنها أيضا حاجة دفاعية واقتصادية وسياسية، مشيرا إلى أن قائمة الاستهداف الأمريكية قد بدأت بالفعل باللغة العنيفة الموجهة لسوريا والتوقعات بتوجيه ضربة لحزب العمل ولبنان وليّ ذراع السعودية إلى جانب الموقف الخشن في ذهن اليمين الحاكم في أمريكا تجاه مصر.

وبدأ أسامة سرايا رئيس تحرير مجلة الأهرام العربي حديثه بالتأكيد على أن الأزمات الماضية والحالية في الوضع العربي لا يتصور معها خلق نظام عربي جديد، وقال إنه لا توجد بنية أساسية لنظام اقتصادي أو سياسي عربي، معتبرا أن بعض القضايا الكبرى مثل القضية الفلسطينية وحرب ١٩٦٧ قد تم علاجها من خلال نظام جزئي داخل النظام العربي وليس من خلال النظام العربي ككل.

وأشار إلى أن التماسك العربي نفسه أصبح مهلهلا وأن هناك تنافسات سياسية واقتصادية بين البلدان العربية ساعدت على تفكك النظام العربي وجعلته أضحوكة في حرب الخليج الثانية والحالية.

انتقد سرايا ما وصفه بتحميل الآخرين ـــ خاصة أمريكا وإسرائيل- مسئولية انهيار الوضع العربي لكنه لم ينف وجود مسئولياتهما في نفس الوقت.

كما انتقد سعي البعض لنظام عربي جديد لمجابهة أمريكا وأوروبا وإسرائيل وقال إن مثل هذا النظام يكون قاصرا جدا ووضع عدة شروط لأي نظام عربي جديد ذكر منها أولا ألا يكون نظاما للحكومات فقط، وإنما يشمل الشعوب والمجتمع المدني العربي، وثانيا أن يضع هذا النظام في اعتباره أنه موجود في إطار عالمي وليس في فراغ، فلابد له أن يراعي الأوضاع الإقليمية والدولية ويراعي ـــ والكلام لسرايا- أن منطقة الشرق الأوسط أصبح فيها شركاء وتجمعات مختلفة مثل تركيا وإسرائيل.

أما أخيرا فهو أن يراعى التناقضات الموجودة بين أعضائه وألا يقوم على الشعارات والأحكام العامة، حتى لا يفقد مصداقيته.

اعتبر سرايا أن بداية أي نظام عربي جديد لابد أن تكون من تطوير مصر لاقتصادها، وأن يكون بها نظام سياسي يصلح أن يكون نموذجا لبقية الدول العربية، وقال إن في مصر بعض الانفتاح، لكنه لم يصل بعد للدرجة المطلوبة.

وأشار إلى أن استمرار الوضع العربي الحالي حرم كثيرا من النخب من أن تمارس عملها في المجتمعات العربية وأدى إلى الجمود فيها، بما غذى الصراعات في العالم العربي.. وحذر من أن تؤدي الأزمة الراهنة -أزمة الحرب على العراق- إلى انهيار التماسك السياسي لمؤسسة الجامعة العربية، وقال إنه يجب الحفاظ على هذا البناء رغم هشاشته وضعفه لأن انهياره تحت مطرقة العدوان على العراق سوف يعني عدم القدرة على بناء نظام جديد.

قال سرايا إن أزمة الحرب على العراق هى أكبر زلزال سيهز الكيان العربي وهو زلزال خطير جدا وتداعياته غير معروفة وغير محددة بشكل كبير، مشيرا إلى تصوره بأنها ستغير الواقع العربي تغييرا كبيرا للغاية وسيكون التغيير حاكما للحكومات العربية من الداخل محذرا من أن الحكومات التي لم تستجب له سوف تسقط، ليس فقط بتأثيرات الخارج، ولكن نتيجة للداخل وللرأي العام العربي الذي برز بشكل واضح في الفترة الأخيرة، رغم عدم وجود قوة منظمة له.

وذهب الدكتور جمال عبد الجواد رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام إلى أن توقعات البعض بموقف قوي للجامعة العربية والنظام العربي في أزمة الحرب على العراق ومفاجأتهم بمستوى أداء الجامعة والنظام العربي فيها هو أمر يدعو للصدمة وينم عما وصفه بالسذاجة.

وأكد أن الجامعة العربية لا تقوم على بنية تحتية حقيقية، حيث لا توجد دول مستقرة، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن هناك دولا عربية تتعامل مع بعضها البعض على أنها تمثل تهديدا لها، كما هو الحال فيما بين المغرب والجزائر وبين سوريا والعراق وبين السعودية واليمن، وغير ذلك من الأمثلة وقد اتخذ هذا التعامل درجات متفاوتة وصلت إلى الاحتلال كما في حالة العراق والكويت.

وأشار إلى أن الحديث عن نظام إقليمي لابد أن يسبقه اختفاء هذه التهديدات ووجود مصالح غير متفاوتة بين أعضاء هذا النظام.

وقال إن توقع أداء أفضل لهذا النظام العربي هو توقع مبالغ فيه وغير واقعي، مشيرا إلى التناقض البنيوي الذي فرض على هذا النظام لفترة حين سادت الأجندة الخاصة بالقومية العربية في نظام يقوم على الدولة القطرية، وفي نفس الوقت تدعو هذه الأجندة لذوبان هذه الدولة في النظام العربي. وقال إن أطراف النظام أنفسهم لا يصدقون هذه الأيديولوجيا، حيث لا يمكن التوقع بأن دولة عربية ستسلم بأن تختفي وتذوب في كيان أكبر، مدللا على ذلك بفشل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا.

واعتبر عبد الجواد أن النظام الإقليمي العربي يقوم على تهميش لدول لصالح الدول المحيطة بإسرائيل باعتبارها القلب الساخن للأحداث في المنطقة العربية، مشيرا إلى أن هناك بعض الدول التي تكاد ألا تظهر في بيانات القمة العربية واجتماعات وزراء الخارجية العرب، بما يعني أن النظام العربي وأيدلوجيته لا يعكس مصالح هذه الدول وأنه غير معني بمصالحها حتى صارت مصالح دول مثل مصر وسوريا ولبنان وغيرها هى الأهم وذات الأولوية باعتبار أنها دول الجوار لإسرائيل.

واعتبر أيضا أن مظهر التضامن العربي الرئيسي في مختلف الأزمات حتى الآن هو التضامن الدبلوماسي واللفظي مع أية دولة عربية تكون في مواجهة أو أزمة مع طرف غير عربي، واصفا النظام العربي بأنه تحول في جوهره إلى نظام لتبادل الدعم الدبلوماسي.

توقع عبد الجواد أن تؤدي الحرب على العراق إلى تعميق أزمة النظام العربي، مرجحا دخوله في مرحلة من الانقسام الشديد والشك وعدم الثقة بين دوله، مشيرا إلى أن هذه الانقسامات ستكتسب طبيعة أيديولوجية وستؤدي إلى درجة أقل من التعاون والعمل العربي المشترك.

واعتبر وجود الجامعة العربية يمثل ضرورة ثقافية في المقام الأول، وليست ضرورة مصلحية، وقال إنه لا يوجد دليل حتى الآن على أن أمن الدول العربية في وجود الجامعة العربية هو أفضل منه في غيابه معتبرا أنه لا توجد مصلحة محددة واضحة تبرر وجود الجامعة.

وذهب إلى ضرورة وجود تحالف بين الدول الراغبة في الإصلاح بداخلها أولا بطريقة صحيحة والدول التي لها قدرة على العمل معا، معتبرا أن هذا التحالف يمكن أن يخلق قوة جذب لبقية الدول الأعضاء في النظام العربي تدفعها للعمل المشترك في اتجاهات محددة.

وقال إن الدول القادرة على إعادة حكم القانون في مجتمعاتها ستكون قادرة على التقارب معا، مؤكدا أن تحقيق مصلحة مشتركة لا يقتضي وجود قومية واحدة. وقال إننا إذا لم نستغرق في الخصوصية العربية فإن يمكننا أن نفهم ظروفنا بشكل أفضل.

محيي الدين سعيد

اغتيال الزعيم الشيعي الباقر الحكيم، ومن قبله الإمام الخوئي، ومصادمات بين بعض التركمان والأكراد، وانفجارات مروعة بالسفارة الأردنية وبمقر موظفي الأمم المتحدة في بغداد، كلها مؤشرات تعزز المخاوف حول مستقبل العراق في ظل الاحتلال وما اقترن به من فوضى عارمة وانفلات أمني هائل، ومخاوف من دخول المجتمع العراقي في حروب أهلية أو طائفية. هذه المخاوف التفت إليها مركز القاهرة منذ الأيام الأولى لسقوط النظام العراقي واحتلال بغداد، وطرحها للمناقشة في أمسية ثقافية

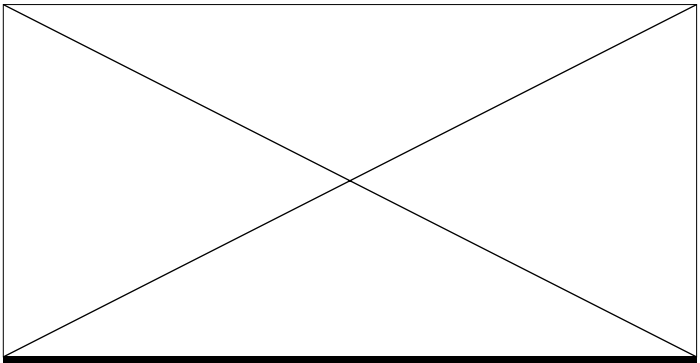

من اليمين: نجاد البرعي، حازم اليوسفي، بهي الدين حسن، صلاح نصراوي، د. مصطفى كامل السيد

مثقفون مصريون وعراقيون يطالبون بتمكين الشعب العراقي من اختيار حكامه

في إطار صالون ابن رشد تحت عنوان: "مستقبل العراق .. بين الاحتلال والحرب الأهلية والتفتيت والطغيان والديمقراطية"، وأدارها بهي الدين حسن مدير المركز.

وتحدث حازم اليوسفي ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني بمصر فأوضح بداية أنه كان يتوقع سقوط نظام صدام حسين بشكل سريع نظرا لانفصال النظام تماما عن الشعب العراقي، إلى جانب أن قيادات حزب البعث في المحافظات كانوا يرفعون معلومات غير صحيحة للحصول على مكاسب أو للإبقاء على صلاتهم بنظم الحكم، وليكونوا من ذوي الحظوة لديه.

وأشار إلى أن الرئيس المخلوع صدام حسين ارتكب جرائم لا يمكن تعدادها وقام بتدمير الإنسان العراقي من الداخل، وربى أجيالاً على مبادئ لا تقوم على الانتماء الوطني للدفاع عنه أو عن الشعب أو عن أية مبادئ إنسانية وإنما تقوم على تقديس وتأليه شخص صدام والحزب ولا شئ غيرهما، مؤكدا أن الجيش العراقي لم يدخل هذه الحرب.

الانفلات الأمني

وقال إنه من البصرة إلى بغداد يعيش أكثر من ١٠ مليون مواطن ولو أن ١٠٪ منهم لديهم روح المقاومة لما استطاع الجيش الأمريكي التحرك لهذه المساحة الطويلة في هذه المدة القصيرة.

وأبدى اليوسفي أسفه لحالات السلب والنهب، وقال إن ما حدث لم يكن في الحسبان لكنه أشار إلى أن هناك بعض الطبقات المهمشة أرادت استغلال هذه الظروف، خاصة مع الانفلات الأمني في بلد ظل مكبلا بالقيود أكثر من ٣٥ عاما، معتبرا أن هذا الأمر كان رد فعل طبيعي لهذه الطبقات بالانطلاق لتدمير كل شئ والاستحواذ عليه.

أضاف أنه من أسباب وقوع هذه الحالات أيضا إفراج نظام صدام حسين منذ فترة عن جميع السجناء العاديين والمجرمين الذين حكم عليهم بالقوانين العادية، وتم تسليح هؤلاء السجناء وإطلاق أيديهم في الشوارع للدفاع عن النظام، معبرا عن اعتقاده بأن عددا كبيرا منهم هم الذين قاموا بأعمال السلب والنهب.

بلد مترابط

وأعرب اليوسفي عن عدم خشيته من قيام حرب أهلية أو طائفية في العراق، لأنه بلد متحد ومترابط، مؤكدا أيضا أن مسألة التفتيت لا وجود لها في خيال العراقيين بمختلف طوائفهم، ونفى أن يكون في الخطاب السياسي أو الإعلامي الكردي أي شعار يوحي بأن الأكراد يريدون تشكيل دولة في شمال العراق. مشيرا إلى أن الأكراد يريدون إقامة النظام الفيدرالي داخل العراق الموحد بحدوده السياسية الحالية.

وأضاف اليوسفي أن مسألة التقسيم غير واردة لدينا، مشيراً إلى أنه من مصلحة الشعب الكردي أن يكون جزءا من العراق الموحد بخيراته المزدهرة، بدلا من أن يعيش في دولة صغيرة ومحصورة من قبل الدول الإقليمية ويكون الجميع أعداء لها. وأكد أنه لا أساس للمخاوف من التقسيم، سواء لدى الشيعة أو السنة.

وأكد على أهمية إقامة حكومة عراقية وطنية انتقالية في العراق الموحد وأن الشعب العراقي لن يرضى بأي احتلال أو حاكم أجنبي، مبديا تفاؤله بأن تشكيل هذه الحكومة من شأنه أن يهيئ الظروف بعد فترة محددة لإجراء انتخابات حرة ومباشرة في العراق.

قلعة الفاشية

ولفت الكاتب العراقي صلاح نصراوي النظر إلى أنه لم يعد موضوعيا تسمية المعارضة العراقية بالمعارضة من الآن فصاعدا لأن المعارضة انتهت بنهاية النظام الحاكم الذي كان من الضروري إنهاؤه باعتباره قلعة كبيرة للفاشية في العالم كله وانتهت صلاحيته واستنفذ كل إمكانياته مشيرا إلى أن العراقيين اكتشفوا هذا الوضع مبكرا، لكن ظل هناك في العالم العربي من كان يعتقد حتى اللحظة الأخيرة أن صدام سوف يصمد وينتصر مؤكدا أن الهزيمة كانت حتمية منذ زمن بعيد.

وأضاف أن العراق الآن يمر بمرحلة تفكيك وإعادة ترتيب مرت بها في بلدان كثيرة منذ القرن الثامن عشر، حيث قام الاستعمار بتفكيك البلاد التي دخلها وإعادة بناء مجتمعاتها حسب متطلبات الدولة المستعمرة.

وأشار إلى أنه مع بدء التحضير للعمليات العسكرية في العراق كان يتم التحضير لعملية سياسية موازية لأن الشعار الذي كان مطروحا من البداية هو تغيير النظام العراقي، بما أثار تساؤلات حول مستقبل العراق وشكل النظام القادم فيه، وتم على ضوء ذلك تشكيل لجان عمل في واشنطن في محاولة استقراء وبحث كل

جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية لاستقراء شكل النظام الجديد.

وأوضح أن أطرافا عراقية شاركت في هذه العملية وتم الوصول لتصورات لم ينشر معظمها حول شكل النظام القانوني والدستوري وتركيبة الجيش والأمن ومستقبل الاقتصاد العراقي، وخاصة فيما يتعلق بالبترول، مشيرا إلى أن هذه التصورات يجري تطبيقها ووضعها على الأرض.

ثلاث مراحل

وتوقع نصراوي أن مستقبل العراق سيمر بثلاثة مراحل تكون الأولى مرحلة حكم عسكري مباشر، يتلوها مرحلة ثانية تتمثل في إدارة مشتركة وهى التي بدأ العمل على إنشائها منذ الاستيلاء على بغداد، ويلي ذلك مرحلة ثالثة انتقالية، يتم فيها إعداد دستور دائم وقوانين يتم التصويت عليها في استفتاء شعبي ليتم الانتقال للوضع النهائي.

وحول مدى قبول هذه التطورات من جانب العراقيين، أشار إلى أنه كان واضحا أن العراقيين غير قادرين على تغيير النظام وأن من قام بذلك هم الأمريكيون، مشيرا إلى وجود عملية احتجاج طبيعي في العراق لأن المواطن العراقي لن يقبل بقوة محتلة في بلاده.

الاحتلال مرفوض

وبدأ الدكتور مصطفى كامل السيد مدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية بجامعة القاهرة حديثه بالإعراب عن تشاؤمه الشديد إزاء ما يمكن أن يرتبه الغزو والاحتلال من نتائج بالنسبة لمستقبل العراق والمنطقة برمتها. مشيرا إلى أننا أمام مخطط أعدته المجموعة الحاكمة في واشنطن والتي تحيط بالرئيس الأمريكي في واشنطن.

وأشار أن المخطط الأمريكي بدأ مع انهيار الاتحاد السوفيتي وبزوغ الرغبة في أن تبقى أمريكا القطب الوحيد لقرن قادم، مستفيدة من استمرار تفوقها العسكري، مشيرا إلى أن المجموعة الموجودة الآن في دائرة اتخاذ القرار وضعت لديها مخططاً واضحاً ليس للعراق فقط، ولكن أيضا لسوريا وعدد من الدول العربية، وأشار إلى أنه لا يمكن الحديث عن مستقبل العراق بمعزل عن فهم ومعرفة أفكار المجموعة الحاكمة في واشنطن حاليا.

واعتبر د. مصطفى أن المؤهل لمجاراة السيناريو الأمريكي في العراق هم الأكراد مرجعا ذلك إلى أنهم يريدون الإبقاء على المكاسب التي حصلوا عليها بعد حرب الخليج الثانية، لافتا إلى أن واشنطن حريصة على إرضاء تركيا التي تعتبر أهم بالنسبة لها من أكراد العراق، وهى -تركيا- لا تريد دولة كردية في شمال العراق أو مجرد فيدرالية لذلك فإن أمريكا -والكلام للدكتور مصطفى السيد- سيعطي الأكراد نوعا من الاستقلال الفعلي، ولكن دون مسمى فيدرالي وأوضح أن أقساما مهمة من الشيعة لا يبدو أنها ستشارك في المخطط الأمريكي، مشيرا إلى أن فكرة إقامة دولة إسلامية في العراق يحمل لواءها المجلس الأعلى للشيعة هى فكرة تسبب القلق للولايات المتحدة نظرا لعلاقة الشيعة مع إيران.

وقال إن تمثيل السنة في الأطراف التي تتعامل مع أمريكا ينحصر في الحركة الملكية الديمقراطية، لذلك يشعر السنة أنهم مغيبون. مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تفعل ما كانت تفعله الإدارات الاستعمارية البريطانية في العراق والتي كانت تستريح للتعامل مع مشايخ القبائل والعشائر.

وأكد أن الولايات المتحدة ستواجه مشاكل حقيقية في العراق، مؤكدا أن الصور التي تم بثها حول الترحيب بالوجود الأمريكي في العراق تنطوي على الخداع والكذب.

وأكد أن هناك صعوبات ستواجه أيضا أمريكا في مدى قدرتها على توفير مستوى الرفاهية للشعب العراقي وإعادته لمستويات السبعينيات، مشيرا إلى أن نصف الدخل العراقي سيذهب في إعادة الإعمار. وأضاف أنه لن يكون سهلا تنفيذ المخطط الأمريكي لأنه لا يوجد شعب قبل بالاحتلال لبلاده، متوقعا أن ينتهي الأمر إلى أن يستقر العراق في أيدي ترضى عنها الولايات المتحدة مع بقاء الحكم العسكري ووجود تغيير تجاه الصلح مع إسرائيل.

لكن الدكتور مصطفى كامل السيد، أكد أن الولايات المتحدة تنظر إلى تقسيم العراق باعتباره يمثل خطرا على مصالحها، لكنها ستحرص على إضعاف الحكومة المركزية في العراق ليبقى موحدا، ولكن تحكمه حكومة ضعيفة يتم حرمانها من العائدات الضخمة لقطاع النفط.

وأشار إلى أن هناك صعوبات كثيرة تحيط بمسألة أن يكون في العراق نظام ديمقراطي، لافتا النظر في ذلك إلى التحفظات الأمريكية على عديد من القوى السياسية العراقية، وقال: لا أتصور أن تكون هناك إمكانية لتحسن هائل في الأوضاع الإنسانية السائدة في العراق، حيث ستقوم أمريكا باستخدام عائدات النفط في الوفاء بالديون.

وأكد على ضررة التضامن العربي مع شعب العراق محذرا من أن مجرد الاعتراف بحكومة عسكرية أو انتقالية يعني إعطاء الشرعية لحرب غير عادلة وغير مبررة.

تفاؤل

وعبر نجاد البرعي المحامي ومدير جماعة تنمية الديمقراطية "سابقا" عن شعوره بأن العرب غير مهتمين بالعراق بشكل كاف وأن الاهتمام منصب فقط على الآراء السياسية والأيديولوجية، مدللا على ذلك بأن الجميع كان يعلم بحجم معاناة الشعب العراقي تحت قهر نظام صدام حسين، ومع ذلك لم تخرج مظاهرة عربية تنادي بالحرية للشعب العراقي.

أضاف أننا كنا في البداية نتمنى أن تنهزم أمريكا دون اهتمام بأن نتيجة ذلك تعني استمرار نظام صدام ثم تحول الأمر لسقوط مخز لنظام صدام.

وعبر البرعي عن تفاؤله الشديد بإمكانية تشكيل الحكومة الانتقالية، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة بالتأكيد لها مصالحها، لكننا نغفل أنه من الممكن في بعض اللحظات السياسية أن تتقارب المصالح ثم تتباعد. وقال إن الجامعة العربية التي يستجدي البعض لها دورا في المرحلة الانتقالية في العراق لابد وأن نقول أولا ماذا قدمت للشعب العراقي.

وأضاف أن هناك عشرات الدعاوى القضائية التي سيتم رفعها ضد النظام العراقي السابق، متسائلا عما إذا كان النظام القضائي الحالي قادراً على البت في هذه الدعاوى؟.

وأجاب بأن النظام العراقي أفسد النظام القضائي القديم ونظرا لوجود ثأر لكل مواطن عراقي مع نظام صدام فإنه لا يمكن توفير محاكمة عادلة لصدام وأركان نظامه. وخلص من ذلك إلى المطالبة بتوفير الدعم للنظام القضائي العراقي حتى لا يدخل في تصفية حسابات وأعمال ثأرية وانتقامية.

وأكد أن هناك حاجة ماسة لأن تقدم الدول العربية خبراء في مجالات مختلفة للعراق لضمان أن يظل متماسكا، وينتهي بدولة ديمقراطية، وقال البرعي إن مهمة الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية العربية التي تريد خدمة الشعب العراقي، وليس الشماتة فيه أن تقدم الكوادر والدعم للنظام القضائي، وأفكار الديمقراطية، وأن تضع تصورها للشكل الذي تريد العراق أن يكون عليه.

انتقد البرعي إدخال إسرائيل في موضوع مستقبل العراق وقال إنه إذا حدث التغيير الذي يتم الحديث عنه في علاقة العراق بإسرائيل، فإن هذا سيكون تقصيرا منا نحن العرب، وأشار إلى أن مشايخ العشائر والقبائل هم أنفسهم الذين كان يفخر بهم النظام العراقي وأن أي سلطة تدخل العراق لابد وأن تضع خططا لإنقاذه وليس الشماتة فيه.

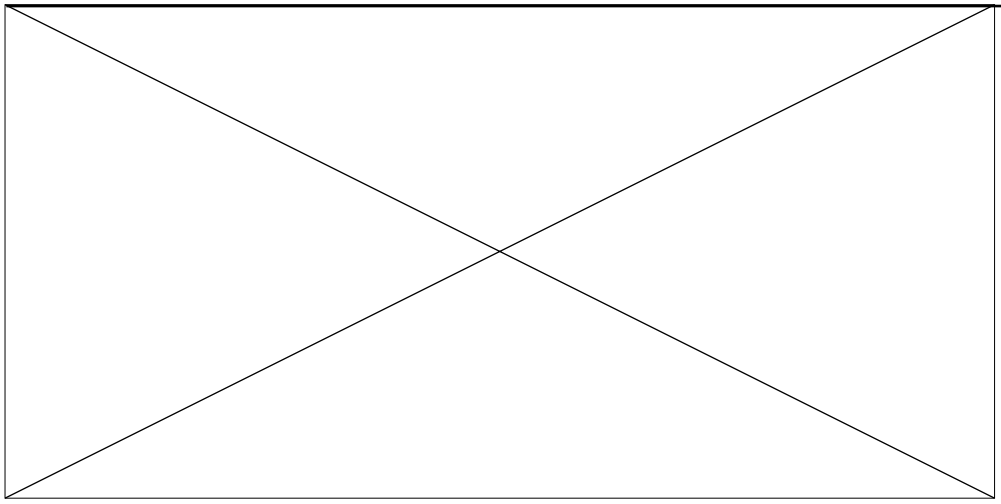

من اليمين: رضا هلال، يسري مصطفى، بهي الدين حسن، عبد الله الأشعل، محمد السيد سعيد

في صالون ابن رشد

جدل حول مستقبل الصدامية في العالم العربي

أثار سؤال طرحه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في إطار صالون ابن رشد حول مستقبل الصدامية - نسبة إلى الرئيس العراقي السابق صدام حسين- في العالم العربي جدلا بين المثقفين فهناك فريق يؤكد على وجود هذه الظاهرة في السياسة العربية وفريق آخر رافض لهذه التسمية.

وقد بدأ بهي الدين حسن مدير المركز حديثه بالإشارة إلى أن تعبير الصدامية ربما يكون غريبا بعض الشئ لأنه يعني نسبة اتجاه سياسي معين لاسم زعيم معين، كما جرى مع الناصرية، موضحا أنه بصرف النظر عن مدى دقة هذا التعبير فإن مجرد استخدامه يستدعي عددا من الأفكار والتساؤلات من بينها إن كان ذلك يعني تناول مستقبل البعثية والاتجاه البعثي وتناول خصوصية الطبعة الصدامية منه، أو مستقبل الاتجاه القومي العربي بشكل عام والذي تعتبر البعثية أو الطبعة الصدامية منه تعبيرا خاصا عنه.

قال بهي إنه مع الهزيمة المدوية التي حدثت بشكل مزر للنظام الحاكم في العراق يثور معها سؤال حولً ما إن كانت هذه الطريقة في الحكم في العالم العربي قد انزوت أم أن الطريقة التي تم إسقاط هذا النظام بها ربما تؤدي إلى بعثه وازدهاره من جديد؟ وهل هناك ثمة احتمالات لأن تلجأ الولايات المتحدة للاستعانة ببعض بقايا حزب البعث لإدخال بعض عناصر التوازن السياسي وبخاصة بعد اكتشاف قوة التيار الديني في العراق على المعادلة الموجودة على الأرض في العراق؟!

وبدأ رضا هلال مساعد رئيس تحرير الأهرام حديثه بالتوضيح أن الصدامية ليست مجرد تعبير صحفي أو تعبير يستخدم في المساجلة السياسية، لكنه تعبير موجود بالفعل، ويعني وجود نظام من الأخطاء والممارسة السياسية، مشيرا إلى أن هذا الأمر تطور عبر التاريخ العربي وخلال القرن العشرين حتى وصل للطبعة الصدامية في العراق.

وصف هلال الصدامية، بأنها نوع من الديكتاتورية الوطنية أو القومية التي تأثرت بعد فترة بالتأثير السوفيتي واستمدت منه اشتراكية الدولية، وأصبحت ذات ملامح اشتراكية، مشيرا إلى أن هذه الظاهرة لم تبدأ بصدام حسين ولم تنته بسقوط حزب البعث وإنما هى موجودة على امتداد الوطن العربي.

عسكرة

قال هلال إن الصدامية اتسمت بعسكرة المجتمع وأن هذه العسكرة تطلبت دخول الدولة في حروب مستمرة، سواء في الداخل أو الخارج معتبرا أن هذه العسكرة وقمع الداخل كانت تتم تحت شعارات عريضة من قبيل تحرير فلسطين من البحر إلى النهر ومواجهة الإمبريالية الغربية وحراسة البوابة الشرقية للأمة العربية وتحقيق الوحدة العربية، مشيرا إلى أن الإسلام دخل كمكون أيديولوجي في هذه التجربة بعد حرب الخليج ١٩٩١، ومؤكدا أن سقوط صدام في النهاية لا يعني سقوط الصدامية.

أشار هلال إلى أن الاحتلال الأمريكي يطرح حاليا مسألة اقتلاع البعثية كما حدث مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، معتبرا أن نجاح أمريكا في تحقيق ذلك مرهون بعدة أمور منها أن تكون هناك دولة قانون في العراق تحاكم صدام وأركان البعث وأن يكون هناك حكومة ديمقراطية ووضع اقتصادي مؤهل.

شن هلال هجوما على من وصفهم بالصداميين على امتداد الوطن العربي، ولم يكن يعني بذلك نظم حكم عربية أخرى، لكنه وصف هؤلاء الصداميين بأنهم من يعتقدون ويؤمنون بنظام الحكم الصدامي، إلى جانب اللوبي الصدامي الذي قامت علاقته مع نظام صدام على الارتزاق وبث الدعاية له. وقال إن الصداميين العرب هم أخطر من الصداميين العراقيين لأنهم -العرب- يتهمون الجيش والشعب العراقي بخيانة صدام خلال العقود الماضية ويبررون ذلك بأن صدام كان حارسا للبوابة الشرقية العربية وكان القائد المناوئ لأمريكا وإسرائيل.. قال هلال: كان بإمكاننا أن نصدق هؤلاء لو أن صدام حسين انتصر على أمريكا أو حتى حاربها بشجاعة أو دخل معركة واحدة مع إسرائيل.

واعتبر أن فشل أو نجاح الأمريكيين في إقامة حكم ديمقراطي في العراق يرتبط أيضا بالتوصل إلى تسوية لقضية فلسطين، مؤكدا أنه إذا فشلت أمريكا في العراق وفلسطين فسوف نكون أمام دورة صدامية جديدة وتحالف صدامي إسلامي أو دورة عنف قومية إسلامية في العراق وفي أماكن كثيرة من العالم العربي".

أشار هلال إلى أن الحكومات العربية تقوم بدورها بتوظيف الصداميين لديها في الحياة الثقافية والسياسية بشكل عام مدللا على ذلك برفض البعض للمطالبة بالإصلاح والديمقراطية بحجة حماية الأمن القومي معتبرا أن الحل هو في الوصول إلى عروبة ديمقراطية وإسلام ديمقراطي بما يصب في مصلحة جميع القوى الأخرى في العالم العربي.

وبدأ الدكتور عبد الله الأشعل أستاذ القانون الدولي بالتحذير مما وصفه "بالتنظير" في مسألة الصدامية وقال إنه لا يوافق على أن هناك ما يسمى بالصدامية وأن هناك فقط تجربة حكم صدام حسين التي حكمتها مجموعة من الاعتبارات الداخلية والإقليمية والدولية.

أشار الأشعل إلى أن هناك رؤى مختلفة لتجربة حكم صدام وأن البعض قد يعتبره مصلحا قوميا فشلت تجربته بسبب المؤامرات الاستعمارية في حين قد يراه البعض الآخر عميلا ومرتزقا ورأس حربة للاستعمار الأمريكي وأن لحظة من الشقاق أدت إلى انقلاب هذا الاستعمار عليه.

دعا الأشعل إلى التفريق بين حزب البعث كرافد من روافد الفكر القومي وبين تجربة صدام حسين في الحكم، وقال إن صدام تمكن بالفعل من أن يعطي الطابع العراقي للبعث ووضع فاصلا بين البعث العراقي والبعث السوري، مشيرا إلى أن هناك ملامح للسياسة الخارجية لحكم البعث العراقي تتمثل في أن

صدام حسين قد لعب دورا إقليميا سواء بالتعاون أو ضد الدولة العظمى وبشكل غير محسوب في الحالتين وأن البعث تجذبه في هذه الحالة المقارنة بينه وبين محمد علي باشا أو جمال عبد الناصر، إلى جانب أن العراق له سمات سياسية أو جيواستراتيجية معينة حكمت سلوك صدام، مشيرا إلى أنه -صدام- فشل في كل الأحوال أن يحقق للعراق شيئا، سواء بدخوله في حرب إيران أو غزو الكويت وأنه كان عبئا على النظام العربي وتسبب في توجيه الضربات أكثر من مرة إلى النظام الإقليمي العربي.

خلص الأشعل إلى أن الحكومات العربية جميعا لا تختلف عن بعضها، وأن الديكتاتورية في كل منها تتخذ الشكل الملائم والمناسب للبلد الذي تحكمه، وأن المهم هو أن يقوم كل بلد عربي بإصلاح نفسه لافتا نفس الوقت إلى أن تجربة صدام حسين اتسمت بالكفاءة الإدارية وأن مغامرات صدام الخارجية وعدم فهمه للنظام الدولي هو الذي أودى به للمصير الذي آل إليه.

قال الأشعل إن أمريكا تنفذ حاليا أهدافا صهيونية واضحة وأن المشروع الصهيوني يعيش الآن "شهر عسل" بفضل العيوب والأخطاء العربية، مشيرا إلى أن شارون يمثل الفكر الصهيوني المستقر بأن تكون إسرائيل القوة العظمى في المنطقة وأنها لكي تصل إلى ذلك لابد لها من قوة عسكرية لا تقهر وتحالف مع القوى العظمى في العالم، إلى جانب اللعب على التناقضات بين دول المنطقة.

وحذر من أن أمريكا وإسرائيل تسعيان إلى ضرب المضامين والأفكار الدينية والقومية في المجتمعات العربية، مدللا على ذلك بما تسعى إليه أمريكا من تخليص العراق من الأفكار البعثية وتشويه صورة البعث وجعل الانتساب إليه يثير الاشمئزاز. وأكد أن انتزاع الجانب القومي والديني من الأمة العربية سوف يحيلها هدفا سهلا للمشروع الأمريكي الصهيوني.

ملامح

وذهب الدكتور محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام إلى أن الصدامية هى سمت أو حالة ذهنية أو تشكل خاص في ممارسة سياسة الطغيان وأنها حالة عامة في البلاد العربية، وربما في مجال أوسع من العالم العربي وأوسع كثيرا من تجربة صدام حسين.

وقال إن الصدامية تقوم على تفضيل الطرق السريعة كالانقلابات لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي، ثم تسعى إلى تغذية حزب صغير ليصبح جزءا أساسيا من تشكيل النظام وتحويله لحزب كبير، مشيرا إلى أن حزب البعث لم يكن أعضاؤه يزيدون عن الأربعمائة ثم أصبح هو الحزب القائد بعد تمكينه من السيطرة على الدولة.

وحدد سعيد ملامح لما وصفه بالوعي الصدامي قال إنها تتلخص في العداء للثقافة والمعرفة وتحويل الكليات الاجتماعية إلى ألفاظ تحمل معنى القدسية كالأمة والتاريخ والإنسانية وعدم القدرة على نقد أو التشكيك في هذه الألفاظ إلى جانب أنها تقوم على الغطرسة وعبادة الدولة وتقديس العنف والتوحد مع شخصية الزعيم ونسب كل الأخطاء لرفاقه.

لفت الدكتور سعيد إلى ما وصفه بوجود حالة من "الطلب" على صدام حسين وأمثاله سواء في البلاد العربية وربما في مجال أوسع مشيرا إلى أن هذا "الطلب" يبدو أنه عال للغاية ومستمر لفترة طويلة من الزمن وقد لا يتوقف حتى بعد كوارث مريعة كان لابد لها أن تسفر عن زلزلة طبيعة الشخصية العربية من جذورها.

أشار سعيد إلى أنه في التجارب الصدامية غالبا ما يحدث انصهار سريع بين الحزب والجهاز الأمني بشكل يصعب التمييز فيما بينهم، إلى جانب وجود مشروع ما للهندسة الاجتماعية الشاملة التي تتطلب جراحة شاملة كالتطهير العرقي أو التهجير.

وقال إن من ضمن سمات الوعي الصدامي أنه يقوم على ثنائيات مدببة وحادة جدا كالإمبريالية والوطنية بما يقود لنوع من الصدامية الثنائية والتلاعب بهذه الثنائيات -كما يقول سعيد- يقربنا كثيرا لتشكيلة النظام الصدامي، حيث إنه في إطار الثنائيات يكون هناك النزوع العاتي لشيطنة الجانب المقابل ونزع أي صفة إنسانية عنه فيصبح هو الدمار والطوفان والقاتل ونسب كل عيوب الذات إلى هذا الآخر.

وقال سعيد إن الصدامية تتمثل في أن سماتها أيضا في تحويل الهزائم الكبرى إلى انتصارات عملاقة، مشيرا إلى أن هذا أهم ما تفعله الصدامية هو نزع الحيوية من المجتمعات وترويج النظر للدولة على أنها "المخلص والمُطعِم" معتبرا أنه لم تكن هنا كفاءة إدارية في العراق ومدللا على ذلك بأن العراقيين كانوا ينظرون للتجربة الاقتصادية المصرية على أنها تجربة رائدة بالنسبة لهم، وأشار إلى أن أهم نتائج الصدامية أيضا هى تدمير النمط المدني للمجتمع وقتل الوحدة الطبيعية العادية كالعشيرة والقبيلة وجعل الأفراد طرفا في علاقة مباشرة مع الدولة.

أما الدكتور يسري مصطفى مدير وحدة البحوث بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان فقد ذهب في طرحه إلى حد نفي وجود شئ -حسب وصفه- اسمه القومية العربية غير بالمعنى النظري وقال إن القومية هى فكرة أما الحقيقة فهى الدولة القطرية التي كانت توظف هذه الفكرة لخدمة مصالحها.

وأشار إلى أن صدام حسين تنازل عن خطابه القومي ولجأ لخطاب إسلامي خالص باعتبار الخطاب الإسلامي أوسع مجالا من الفكرة القومية.

ولفت إلى أن العالم يمر حاليا بمركب عسكري تستخدمه بعض الدول ضد شعوبها ويستخدمه البعض الآخر كأمريكا ضد دول خارجية، مشيرا إلى أن الفكرة الإسلامية اختارت أيضا الخيار العسكري كأساس للمقاومة كما اختارته الفكرة الليبرالية ممثلة في أمريكا ضد العراق.

وأوضح أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ رفعت شعار الأمن باعتباره يفوق كل الشعارات متوقعا أنه يتم التلاعب بالعمليات الإرهابية كما جرى في الرياض والدار البيضاء للعودة من جديد للتأكيد على البعد الأمني.

وأكد مصطفى أنه لا مستقبل للصدامية بالشكل الذي كان عليه في العراق وأنه ربما تظهر أنساق فرعية مشابهة لها في المستقبل، مشيرا إلى أن هذه الأنساق الفرعية لا تسمح كثيرا ببناء دولة القانون وتجعل المؤسسة العسكرية هى القادر الوحيد على ضبط الأمور.

أشار مصطفى إلى أن المجتمعات تعاني حالة من الإرهاق السياسي غير المسبوق والقوى حتى في أوروبا نفسها مدللا على ذلك بأن أحدا لم يكن يصدق أن يخرج ١٠ مليون أسباني في مظاهرات رافضة للحرب على العراق ولا يتأثر صانعو القرار في الحكومة الأسبانية بذلك، بما يثير التساؤلات عن موت الرأي العام.

وقال إن الأنظمة العميقة كالحالة الصدامية هى أنظمة شمولية تنفي مجتمعاتها لكنها لا تنفي كل شئ فيها، وإنما على العكس تعمل على خلق انشقاقات داخلية وتجميل انقسامات غير إيجابية داخل هذه المجتمعات وجعل ذلك قائما طوال الوقت.

وأكد على أن هناك تناقضاً واضحاً بين المؤسسات العسكرية وطموحات الشعوب متسائلا عما إذا كانت لدى المجتمعات العربية القدرة على الانخراط مع الشعوب الأخرى لحل هذا التناقض؟!

وفي تعقيبه قال بهي الدين حسن إنه بصرف النظر عن تعريف الصدامية ومستقبلها إلا أنها كسلوك وممارسة تعتبر تقريبا أحط نمط من الممارسة السياسية للحكم خاصة في العالم العربي،مشيرا إلى أن أبرز ملامحها ربما تكون هى مسألة الدموية التي تصل إلى أن حاكما يقود حروبا في مواجهة شعب ويسقط عشرات الآلاف من الضحايا في هذه الحروب، وهو الأمر الذي لم يحدث في أية دولة عربية أخرى في العصر الحديث.

أضاف أن من ملامح هذه الصدامية أيضا وجود حكم الأسرة بالمعنى الحرفي للكلمة وتولي الجهلاء وفاقدي المؤهلات العلمية للمراكز القيادية في العراق إلى جانب غياب النزاهة.

الديمقراطية.. أهم دروس احتلال العراق

أكد مثقفون وحقوقيون أن هناك دروساً كثيرة في أزمة احتلال العراق يجب على العرب جميعا الاستفادة منها، خاصة فيا يتعلق بحاجة المجتمعات العربية إلى الديمقراطية. جاء ذلك في ندوة نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في إطار صالون ابن رشد تحت عنوان "هل استفاد العرب من دروس العراق؟، ربط بهي الدين حسن مدير المركز في بدايتها بين ما تعرض له العراق في أبريل ٢٠٠٣ وما حدث في يونيو ١٩٦٧، متسائلا عما إذا كان العرب قد استوعبوا دروس الحدثين، وعما إذا كان مؤتمرا شرم الشيخ والعقبة والتفاوض مع أمريكا وإسرائيل، نوعا من الاستيعاب لهذه الدروس والاستجابة لها؟

هجمة شرسة

أما أحمد الجمال الكاتب الصحفي ومدير مكتب جريدة الخليج بالقاهرة، فقد اعتبر في بداية حديثه أنه لا يوجد ما يسمى بدرس العراق لأن الوصول للدروس يعني أن كل الحقائق قد تكشفت وظهرت كل وثائقها، وهو الأمر الذي لم يتحقق بعد بالنسبة لأحداث العراق.

لفت الجمال إلى الهجمة الشرسة التي يتعرض لها الإسلاميون والقوميون في الوقت الحالي، مؤكدا على أهمية اللقاء الوطني بين مختلف القوى السياسية والوطنية على برامج الحد الأدنى للوصول إلى السبيل الأمثل لمناقشة القضايا والوصول لحلول لها.

وأشار إلى عدم قراءة العرب لتاريخهم جيدا حتى الآن ليستخلصوا منه الدروس التي تحول بينهم وبين الاستبداد بمختلف أشكاله ودرجاته، وتساءل عما إذا كان الواقع العربي يستعصي على الفكرة الحزبية باعتبارها فكرة عقلانية لا تناسب مجتمعا عاطفيا كالمجتمع العربي، وعما إذا كان الأنسب لهذا المجتمع هو إيجاد صيغ سياسية أخرى كالنقابات والجمعيات الأهلية وغيرها؟

لفت الجمال إلى ظاهرة خطيرة متكررة في الواقع العربي، وهى الترويج لفوائد الاستعمار كما حدث إبان الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ وهو ما يتكرر حاليا تجاه الاستعمار الأمريكي للعراق، والذي يرى البعض أن فيه فوائد ومنافع ويروجون لذلك.

الدور المصري

وبدأ القيادي اليساري المهندس أحمد بهاء الدين شعبان عضو الحملة الشعبية المصرية لدعم الشعب العراقي بالإشارة إلى دروس كثيرة سابقة لم يستفد منها العرب، ومنها نكبة عام ١٩٤٨ وهزيمة المشروع النهضوي الحضاري لمحمد علي، والذي تمثل في أنه حينما تكون هناك قوة إيجابية في مصر، فإنها تمتد وبحكم الواقع إلى أفقها العربي وأنه حينما تصل مصر لذلك فإن هناك من يتربص بمصر كما حدث مع محمد علي وجمال عبد الناصر.

قال شعبان إن الواقع الحالي في العراق أنه أصبح دولة محتلة محكومة بما يسمى التحالف الأمريكي البريطاني وأنه توجد هناك عمليات مقاومة مستمرة ومحاولات لبسط نفوذ الاحتلال على كافة أراضي العراق، إلى جانب انكشاف ذرائع الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق وفي مقدمتها أسلحة الدمار الشامل، بما يطرح السؤال حول حقيقة الدوافع الأمريكية البريطانية، والتي تتمثل في الدفاع عن مصالحها وليس مواجهة نظام قمعي أو البحث عن أسلحة دمار شامل.

اعتبر شعبان أن هناك عدة دروس أساسية يمكن استخلاصها من أحداث العراق، ومن بينها أن الأنظمة القمعية لا يمكن لها أن تصمد في مواجهة أي تهديد، سواء كان خارجيا أو داخليا وأنها تسعى فقط للدفاع عن النخبة الضيقة الحاكمة والمرتزقة الذين يرتبطون بمثل هذه الأنظمة.

أضاف أن ثاني الدروس يتمثل في أن الشعب هو وحده الذي يشعر بالكرامة والانتماء للوطن وثرواته وأنه الوحيد الذي يستطيع الدفاع عن وطنه في مواجهة الخطر الخارجي،وأن ينتصر عليه مهما كان فارق القوة بينه وبين العدو، وأشار إلى درس آخر يتمثل في أن الحرية ليست هبة من الطرف الأقوى وأنه لا يوجد أجنبي طامع في ثروات وطن يمكن أن يمنح الحرية لشعب هذا الوطن لإدراكه أن الشعب الذي يملك الحرية، سيقاوم المغتصب، وخلص من ذلك إلى أن المراهنة على أن الولايات المتحدة ستأتي بالحرية والديمقراطية هو وهم كبير، يروج له اللوبي الأمريكي في المنطقة العربية.

استطرد شعبان، مشيرا إلى أن الانتصار في معركة الديمقراطية مرهون بتطور القوة الداخلية في أي مجتمع وأن انتظار منحة الديمقراطية على أجنحة القوة الغازية وهم كبير يستوجب أن تسعى القوى الوطنية في المجتمعات العربية لانتزاع حقوقها الديمقراطية، لافتا إلى أن أي تغيير تحدثه القوى الغازية لن يكون أبدا لصالح القوى الداخلية حتى لو أخذ هذا التغيير شكلا ليبراليا وديمقراطيا ظاهريا.

أضاف أن عملية التغيير في المجتمع يجب

اعتبارها قضية حياة أو موت للمجتمع وليس استجابة لضغوط خارجية، بما يستوجب السعي لبناء مجتمع حر ومواطن شجاع.

وأكد أنه لا مفر أمام الجميع في المجتمعات العربية وعلى اختلاف منطلقاتهم الفكرية من التضامن في نضال مشترك لبناء مجتمع ديمقراطي يتأسس على الشفافية ومحاربة الفساد ونبذ العنف كأداة لتحقيق تغيير انقلابي في المجتمع، كما يقوم على الاعتراف بالحق في التعبير السلمي عن الرأي وتداول السلطة وبناء مجتمع جديد يتسع لكل الفرقاء فيه.

إشكالية المقاومة

أما الدكتور جهاد عودة أستاذ العلاقات الدولية بجامعة حلوان فقد أشار بداية إلى أن حدثا كبيرا كغزو العراق هو حدث معقد، ولم تتوافر معلوماته كاملة بعد ولذلك فإن أي تحليل له يتم في إطار معلومات ناقصة ومشوهة.

قال عودة نحن نعيش في إطار نظام دولي يمر بلحظة استراتيجية غير مسبوقة تتمثل في سيادة القطب الواحد فيه، معتبرا أن هناك قصوراً عربياً في فهم ذلك؛ بسبب ما وصفه بافتقاد العرب للثقافة السياسية الحقيقية وللخبرة التاريخية في الاستقلال.

أوضح عودة أن الخبرة الضعيفة للعرب في الاستقلال، وهو ما تتمتع به دول أخرى مثل فرنسا وإنجلترا يجعل العرب مطالبين بالدفاع عن هذا الاستقلال بدون أن يعرفوا ماذا يفعلون، وعما إذا كان يجب عليهم التحالف مع أمريكا ومراعاة مصالحهم طويلة المدى أم لا؟!

استطرد عودة معتبرا أن العرب يواجهون إشكالية أخرى هي في رأيه إشكالية المقاومة وقال إن الأمم والدول التي تواجه أزمات يأتيها على الفور الشعور بالمقاومة، لكن العرب – والكلام لعودة– ليس لديهم نماذج للمقاومة والنماذج الموجودة لا تتعدى ثلاثة في التاريخ الحديث واستغرقت أوقاتاً قصيرة، لكن لم تكن هناك نماذج باهرة ولا يوجد لدى العرب نموذج نظري للمقاومة المدنية في دولة مثل مصر شديدة البيروقراطية.

قال عودة إن النماذج الموجودة لا تقدم سوى الكلام الحماسي وأن هناك محاولات طيبة، لكنها في النهاية لا تقدم رصيدا أو تدعيما لفكرة المقاومة، معتبرا أن العرب يفتقدون أيضا لرصيد التكنولوجيا والإنتاج ولا يملكون غير الغضب والضيق طوال الوقت.

طرح عودة إشكاليات أخرى إضافة للإشكاليات السابقة. من هذه الإشكاليات ما وصفه باختفاء فكرة الضرورة الاستراتيجية في النظام العالمي الحالي، مشيرا إلى أن القرار ١٤٨٣ دلل على أن الأمم المتحدة لا تقوم مهمتها على الحفاظ على استقلال الدول وإنما فرض الوصاية على هذه الدول.

الثقافة الوطنية

رأى عودة أن هناك إشكالية أخرى تتمثل في السعي للتغيير والديمقراطية وفي نفس الوقت الوقوف ضد من يطالب بنفس الأمور للمجتمعات العربية، مدللا على ذلك بأن هناك وثائق مصرية كثيرة للمثقفين تطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن عندما تثار هذه المطالب من أمريكا يعتبر ذلك مرفوضا بوصفه تدخلاً إمبريالياً واستعمارياً وتساءل عما إذا كان العرب يستطيعون الفصل بين الديمقراطية والاستعمار ومحذرا من أنه ما لم تجد الجماعة الوطنية حلا لهذه الإشكالية بنفسها فسوف يفرض عليها هذا الحل.

واعتبر أن هناك إشكالية أخرى تتمثل في كيفية الاندماج في العالم وفي نفس الوقت الحفاظ على الثقافة الوطنية وقال إن الجماعة الوطنية مطالبة ببذل مجهودات ذهنية في هذا المجال وليس الاكتفاء بالرفض أو التحفظ، كما حدث في الثلاثينيات والأربعينيات.

خيانة المثقفين

وبدأ نجاد البرعي المحامي والمدير السابق لجماعة تنمية الديمقراطية حديثه بالإشارة إلى فوارق بين ما حدث في يونيو ١٩٦٧ وما حدث في أبريل ٢٠٠٣ وأن هذه الفوارق تتمثل في أنه كان لدى القيادة السياسية والجماعة الثقافية المصرية في عام ١٩٦٧ شجاعة الاعتراف بما وقع وأن الرئيس عبد الناصر تكلم عن مسئوليته ثم عن سقوط دولة المخابرات وبعدها بيان ٣٠ مارس الذي تحدث عن مراكز القوى وغياب الديمقراطية.

أشار البرعي إلى أنه رغم غياب النظام العراقي، إلا أن الصوت الموجود حاليا هو صوت المتعاطفين والمحبين له والذين يتحدثون عن مؤامرة على العراق وعلى خيانة تعرض لها صدام حسين منتقدا ما وصفه بخيانة المثقفين المصريين والتي تتمثل في أنه ورغم أن صدام حسين لم يقم بأي جهد مباشر لنصرة القضية الفلسطينية،إلا أنه قد تم تحويله إلى رجل القومية العربية وأنه سيحرر فلسطين.

وعدد البرعي دروسا لأزمة العراق تمثلت في رأيه في ضرورة الاعتراف بالهزيمة وإعادة صياغة العلاقة بين النخب الحاكمة وقادة الفكر والرأي في العالم العربي ثم النظر بشك –حسب قوله– إلى كل من يتكلم كثيرا عن الوطنية والبحث عن خلفية العلاقة بين المثقفين في مصر والسلطات في أماكن كثيرة في المنطقة، وبما فيها السلطات المصرية ذاتها.

أضاف البرعي أن من الدروس أيضا أن الديمقراطية يجب أن تأتي بمساعدة خارجية، وأنها في الغالب لا تأتي إلا بتلك المساعدة، معتبرا أن الزعيم الوطني المصري مصطفى كامل قد دخل التاريخ بجولته في فرنسا للدعوة إلى تحرير مصر، مشيراً إلى أن الحكومات الاستبدادية تسد كل منافذ تحقيق الديمقراطية، مدللا على ذلك بأن أول صحيفة صدرت في العراق كانت صحيفة الحزب الشيوعي العراقي وأن أول مظاهرة كانت شيعية وهما الجانبان – الشيعة والشيوعيون– اللذان تعرضا للقمع على أيدي نظام صدام حسين.

النظم القومية

رأى البرعي أن ما حدث في العراق بعد الاحتلال أثبت خطأ من تكلموا عن تقسيم العراق، معتبرا أن الأحداث أوضحت اتفاق مصلحة الأمريكيين والقوميين العرب على أن يبقى العراق موحدا.

وأشار إلى أن النظم القومية قد تفقد هويتها الخاصة بالتحالف مع الفاشية الدينية، مدللا على ذلك بوضع صدام حسين لكلمة "الله أكبر"على العلم العراقي وقيامه بعملية أسلمة الدولة العراقية.

آراء البرعي وعودة أثارت جدلا ساخنا ولفت أحمد الجمال إلى أن مصطفى كامل كان يحاول تكوين رأي عام عالمي، مطالبا –الجمال– بعدم الاستسلام للإرادة الأمريكية، وعدم الاستسلام للهزيمة الداخلية.

فيما انتقد المهندس أحمد بهاء الدين شعبان الحملة التي يتعرض لها بعض الرموز المناهضة للعدوان الأمريكي على العراق واتهامهم بتلقي أوامر من الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وقال إن هذا يمثل تشويها لمواقف وطنية رفضت الحرب ووقفت ضد الإمبريالية الأمريكية ودافعت عن المصالح العربية.

وأكد أن الشعوب العربية تمتلك مخزونا كبيرا من الخبرة الوطنية ومقاومة المستعمرين، ودعا للترفع عن تخوين الفكر المخالف والالتفات للمأزق الحقيقي الذي تمر به الأمة العربية.

ولفت بهي الدين حسن إلى كيفية استخلاص الحكومة السورية للدرس العراقي بمعرفة ما تريده أمريكا والقيام به على الفور، ولكن في نفس الوقت لم تقم بعد بفتح نسائم الحرية للشعب السوري، وأشار إلى التغير في صورة الشعب العراقي لدى الرأي العام العربي فيما قبل ٩ أبريل ٢٠٠٣ عما بعدها، حيث كان الشعب العراقي قبل ٩ أبريل غير الشعب العراقي الذي تم اكتشافه بعدها وصدم فيه الجميع.

في صالون ابن رشد:

من اليمين: حسنين كروم، طارق الشيمي، طارق حسني، بهي الدين حسن، حازم عبد الرحمن، صلاح عيسى

التضليل الإعلامي

فضيلة عربية من حرب الست ساعات إلى سقوط بغداد

في ندوة دعا إليها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تحت عنوان: "باستثناء التكنولوجيا الوافدة.. ماذا تغير في الإعلام العربي بين يونيو ١٩٦٧ وأبريل ٢٠٠٣"ربط بهي الدين حسن مدير المركز في بدايتها بين نكستي يونيو ٦٧ وأبريل ٢٠٠٣، مشيرا إلى أنه في يونيو ١٩٦٧ لم يتم اكتشاف الهزيمة، إلا بعد مرور ٥ أيام على وقوع الحرب، وأن الإعلام العربي كان يروج إلى أن الجيوش العربية هى أقوى قوة ضاربة في الشرق الأوسط وأنها قادرة على دك الكيان الصهيوني الهزيل والوصول إلى تل أبيب وكان الإعلامي الشهير أحمد سعيد مدير إذاعة صوت العرب والذي كان يزف انتصارات غير صحيحة واكتشف الرأي العام العربي بعدها أنه لم يكن يعرف حقيقة ضعف الجيوش والأنظمة العربية ولا حقيقة قوة العدو الصهيوني.

أضاف بهي أنه في أبريل ٢٠٠٣ لم يكن الشعب العربي يعد نفسه لانتصار عراقي على القوات الأمريكية، لكن كانت قد تمت تهيئته من قبل القيادة والإعلام العراقي لما سمى بمعركة بغداد، حيث كان الخطاب العراقي يروج للقول بأنه سيتم سحق القوات الأمريكية على أسوار بغداد وكان نجم هذه الفترة هو وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف الذي اتبع نفس أسلوب أحمد سعيد وإن كان قد فعل ذلك بشكل فكاهي.

أشار بهي كذلك إلى أن التضليل الإعلامي برز كذلك في التعمية على موقف الشعب العراقي من صدام حسين، وهو الموقف الذي لم يكشف عنه إعلاميا، إلا مع سقوط بغداد.

ولفت حازم عبد الرحمن نائب رئيس تحرير الأهرام إلى أنه في عام ١٩٦٧ كان أحمد سعيد مجبرا على إذاعة البيانات وقد وجدت قبولا لدى الجماهير العربية التي كانت مهيأة لها، مشيرا إلى أنه في الأحداث الأخيرة، ورغم الزيادة الواسعة في الصحف والصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة والفضائيات، إلا أن قطاعا كبيرا من المصريين كان راغبا في أن يتعاطى التضليل الإعلامي وعندما كان يواجه بمعلومات تفيد أن العراق لن يصمد أمام القوات الأمريكية كان هذا القطاع لا يصدق هذا الكلام، وكشف عبد الرحمن أنه نتيجة لذلك فإنه كان يطلب من الصحفيين تخفيف اللهجة حتى لا يصدم القارئ، مشيرا إلى أن هناك العديد من الصحف التي مارست هذا الدور وعملت على حشو عقل المواطن بطريقة غير صحيحة مما أصابه في النهاية بإحباط كبير.

لا يوجد تشابه

أما الكاتب الصحفي حسنين كروم مدير مكتب جريدة القدس العربي بالقاهرة فقد بدأ بنفي عدم وجود وجه للشبه بين ما حدث في ١٩٦٧ وما حدث في ٢٠٠٣ وأن نكسة ١٩٦٧ كانت أعمق لأنه كان هناك حديث عن اجتياح لتل أبيب، أما في الحالة الراهنة، فإنه لم يتخيل أحد قدرة العراق على هزيمة الأمريكيين، مشيرا إلى أن تضليلا إعلاميا متعمدا قد حدث من الجانب الأمريكي في هذه الحرب، حيث تم التعتيم على الأهداف الأساسية لهذه الحرب.

أوضح كروم أن الولايات المتحدة حاولت في البداية تحميل الجانب العراقي مسئولية الحرب لأن صدام لم يقبل قرار التنحي، متناسين ما قاله وزير الخارجية كولن باول أمام الكونجرس الأمريكي من أن تغير النظام العراقي هو مقدمة لإحداث تغيير في المنطقة لتتواءم مع المصالح الأمريكية.

واعتبر كروم أن من محاولات التضليل الإعلامي التي درجت أيضا محاولة إقناع الجماهير بأن الشعب العراقي لم يقاوم مؤكدا أن هناك من قاوم وضحى في مواجهة هذا العدوان، وقال إن البعض حاول تصوير المظاهرات التي جرت في بغداد عقب سقوطها وكأنها انتفاضة شعبية ضد نظام الحكم في حين أن أعداد الموجودين في هذه المظاهرات لم تتعد العشرات، وخرج الآلاف في مظاهرات أخرى تطالب بالانسحاب الأمريكي من العراق.

تضليل دولي

وتحدث طارق الشيمي مراسل قناة أبو ظبي فأشار بداية إلى أن التضليل الإعلامي العربي ليس إلا جزءا من منظومة تضليل دولي في مناح كثيرة من الحياة متسائلا: بماذا نسمي إذنً تشويه صورة العرب وتحقير صورة السود في مقابل نعت اليهود بالعبقرية والتفوق؟

أكد الشيمي أن ما حدث في ١٩٦٧ من نشر بيانات مضللة لم يكن سوى انصياع لطغيان الدولة وسيطرتها الكاملة على وسائل الإعلام التي لم يكن أمامها أدنى فرصة لتفعل غير ما فعلت، مشيرا إلى أن ما حدث في أبريل ٢٠٠٣ عبر الصحاف كان تكراراً للكذب الفاضح الذي ينافي ما نعلمه من نتيجة القتال وقال: لكن المفارقة هى أن الصحاف على قدر جاذبية شخصيته وطريقته المؤثرة، خصوصا حينما كشف زيف الأمريكيين إلا أنه ترك باختفائه المفاجئ علامات استفهام كثيرة وتساؤلات عن كيفية أن يعهد إليه بهذه المهمة الخطيرة لإذكاء روح المقاومة.

قال الشيمي إنه بصرف النظر عما فعله الصحاف فإن نظرة فاحصة على وسائل الإعلام والفضائيات الكفيلة بأن تكشف لنا أنها سقطت فيما كان لا ينبغي أن تسقط فيه، مشيرا إلى أنها وإن كانت قد نقلت صورا للمقاومة العراقية، إلا أنها لم تتمكن من التخلص من الضغوط الأمريكية التي فرضت استخدام بعض المصطلحات مثل حملة أو هجمة بدلا من عدوان واستضافت -الفضائيات- بعض المراقبين الذين تبنوا النظرة الأمريكية.

دلل الشيمي على ذلك بالمحاكاة التي قامت بها بعض الفضائيات العربية في نقل عملية إسقاط تمثال صدام حسين لمدة عدة ساعات أسوة بما فعلته محطات غربية بدعوى المنافسة مع هذه المحطات، وكأن تحطيم التمثال هو الهدف الأساسي لعملية الغزو.

أكاذيب

وتحدث طارق حسن الصحفي بالأهرام عن تجربة زيارته للعراق قبل اندلاع الحرب وما واجهه خلالها من صعوبات في نقل الحقيقة عما يجري هناك في ظل بداية الإجراءات الصارمة من قبل المسئولين العراقيين ثم إجراءات الرقابة من قبيل وجود مرافق خاص بالصحف والاطلاع على المواد الصحفية المرسلة والاحتفاظ بأصولها لدى الجانب العراقي.

قال حسن إن ما كنا نرسله كان هو الأخبار الروتينية إلى جانب بعض المؤتمرات الصحفية وإن من كان يخالف هذه القواعد يكون جيدا بالنسبة له لو كان مصيره الطرد فقط. أكد حسن أن الإعلام العربي كان يتحدث عن وجهات نظر وليس عن الحقيقة الموضوعية، مشيرا إلى أن زيارته لبغداد كشفت له العديد من الأكاذيب، وفي مقدمتها القول بأن الحصار الأجنبي هو سبب إفقار الشعب العراقي، مشيرا إلى أن ذلك يمثل جزءاً من الحقيقة التي تتمثل في أن المسئولين العراقيين كانوا السبب الأكبر و"الألعن" من الحصار الأجنبي معبرا عن استغرابه من أن هذا الحصار كان سببا في زيادة ثروات هؤلاء المسئولين واحتكاراتهم.

أضاف أن الأكذوبة الثانية تتمثل في القول بترحيب الشعب العراقي بالمظاهرات التي تخرج في مصر مشيرا إلى أن الشعب العراقي كان يتساءل عن سبب هذه المظاهرات وأنه كان هناك حقداً من الشعب العراقي على المصروفات التي كانت تنفقها الدولة على استضافة الصحفيين العرب والأجانب في الفنادق التي كان يخدم بها عراقيون.

وأضاف أن ثلاثة أرباع المراسلين في فترة الحرب كانوا ينقلون وجهات نظر ولا يملكون معلومات لنقلها وهى المعلومات التي كان يمتلكها فقط الصحاف الذي كانت رسالته الدائمة هى الإعلان عن سقوط مدنيين باستمرار دون إعطاء رقم للخسائر العسكرية.

قال حسن نحن أردنا عكس وجهات نظرنا فتحدثنا عن مقاومة عراقية كانت هى أمنيتنا ولم تكن هى الواقع وإن كان هناك ما يمكن تسميته بمقاومة حزبية ومقاومة منظمة من أطراف حكومية.

ولفت النظر إلى أن بعض الحكومات العربية التي باعت مواقفها للأمريكيين، فإنها في نفس الوقت باعت إعلامها بشكل آخر بإعطائه خطابا بمنطلقات قومية، مشددا على ضرورة التمسك بالضمير المهني والصحفي في الإعلام العربي، وقال إنه في معركة مثل هذه سقطت أخلاقيات عديدة جدا في عدد كبير من الصحف.

الإعلام الموجه

وأشار الكاتب الصحفي صلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة إلى أنه على امتداد ٤٠ سنة هناك اتباع لمدرسة إعلامية واحدة وثابتة بنفس الأكاذيب والقصص.

قال عيسى إنه في يونيو ٦٧ كنا لا نسمع سوى إذاعة مصر ولم نكن نرضى أن نسمع إذاعات أخرى وأن أول رد فعل حين اكتشاف الهزيمة كان هو الحديث عن الخيانة، وتحليلات حول الذي خان ووقوع خلافات بين أنصار المشير عامر وأيضا عبد الناصر.

أضاف عيسى أن صدام كان أمل الأمة العربية ويوم ١ أبريل قيل أنه خان، مشيرا إلى أن الكاتب الصحفي الراحل عادل حسين كتب سلسلة مقالات بعد حرب الخليج الثانية، قال فيها إن الجيش العراقي دوخ الأمريكيين وأهدر لهم كما من الذخائر لا أول له ولا آخر وأن الجيش الأمريكي. قام بإطلاق صواريخ على الحمير مشبها ذلك -عيسى- بحكاية الكلاب المفخخة التي ترددت عن مطار بغداد.

وأشار إلى أن الإعلام المصري والعراقي في ١٩٦٧ و٢٠٠٣، كان إعلاماً تعبوياً وموجهاً، وقال إنه في الإعلام الحر يمكن أن تكون هناك نسبة انحياز، لكنها تقل إلى أدنى درجة بمقدار ممارسة التقاليد المهنية.

لفت عيسى إلى أنه في الإعلام المصري لم تهتم جريدة واحدة أو قناة فضائية بأن تستضيف معارضاً عراقياً واحداً لسؤاله في الموضوع معتبرا أن هناك نوعاً من الإرهاب تشكل تحت ضغط قوى سياسية محددة. وقال إن صحيفة الأهرام حاولت في الأيام الأولى للحرب عرض الأمور بشكل محايد وأنها واجهت هجوما شديدا من البعض.

وأضاف عيسى إنه كانت هناك أمة لديها استعداد للانخداع، وإن الإعلام كان إعلام غسيل مواقف، وإن لجأت لنوع من تقسيم الأدوار بإعطاء قاعدة عسكرية للأمريكيين وإعطاء قناة الجزيرة للعراقيين ويسري ذلك أيضا بالنسبة للإعلام السعودي.

الصحفي أرخص

ولفت بهي الدين حسن إلى المفارقة فيما بين عامي ٦٧ و٢٠٠٣، حيث كان في عام ١٩٦٧ إعلام الصوت الواحد هو السائد تقريبا في كل دول العالم العربي، ولم يكن هناك إعلام تعددي، وكان الإعلام متخلفا للغاية وفي عام ٢٠٠٣، على الرغم من وجود تكنولوجيا متقدمة وإعلام تعددي وفضائيات استطاعت القيام بدور منافس للفضائيات الغربية، إلا أن الخديعة استمرت على مدار ٤٠ سنة وقام الإعلام بخداع الرأي العام فيما يتعلق بحقيقة الأمور، سواء في ١٩٦٧ أو في ٢٠٠٣ .

وأشار إلى مفارقة أخرى تتعلق بالصورة التي يصنعها الإعلام العربي لصدام حسين باعتباره مدافعا عن القضية الفلسطينية في حين أنه عملياً لم يقدم شيئا لتلك القضية، وكانت مدافعه موجهة في الاتجاه المضاد، سواء في ضرب الثورة الإيرانية أو في غزو الكويت، إلى جانب أنه أسهم في إفقار الشعب العراقي وظهر بعد الحرب أنه كان يخفي ملايين الدولارات.

واعتبر بهي الدين حسن أن الصحف العربية كانت أكثر شراسة في الدفاع عن صدام حسين من دباباته، مشيرا إلى أن عبارة صدام الشهيرة بأن الصحفي أرخص من الدبابة لا تعني أنه يمكن شراؤه بالمال، ولكنه أيضا يبيع الوعي والصورة الزائفة.

الصحاف

لغة العلوج
والفخ الذي وقع فيه الإعلام العربي

أحمد حسو
كاتب وصحفي سوري

"كل صحافي يحصل على المعلومات بمقدار مشاركة بلاده في الحرب من عدمها". هذه الجملة لم تكن لوزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف، بل نقلها مراسل القناة التلفزيونية الألمانية الأولى ARD في الكويت عن ضباط أمريكيين وبريطانيين في جنوب العراق. إذن الوصول إلى منابع المعلومات يتم بشكل استثنائي، والمعلومة لن تقدم ليطلع عليها الرأي العام ويتعرف من خلالها إلى مجريات الحرب، بل هي سلاح في هذه الحرب إلى جانب المقاتلة القاذفة أو الدبابة.

كان جلياً منذ البداية أنّ حرب الخليج الثالثة ستخاض على شاشات التلفزة تماماً بالتساوي مع ساحات المعارك.

فكولن باول وزير الخارجية الأمريكي حذّر الصحافيين، حتى قبل وقوع الحرب، من عدم التوجه إلى العراق، ونصح المتواجدين هناك بالمغادرة. هذه الإشارات كانت واضحة بأنّ الجانب الأمريكي لا يريد شهوداً على حربه، ويسعى إلى احتكار الصورة والمعلومة أيضاً، خصوصاً إذا ارتفع عدد الضحايا المدنيين في صفوف العراقيين. سادة واشنطن ولندن الذين أداروا ظهورهم لكل العالم وخاضوا الحرب دون غطاء دولي وفي ظل معارضة شعبية لم يشهد التاريخ لها مثيلاً، توجسوا من الإعلام. لأنّ المعارضات للحروب السابقة، كحرب فيتنام وغيرها، تصاعدت بعد وقوعها ووصول أنباء الضحايا والخراب.

في الحرب الجديدة رفع العالم ناقوس الخطر منذ البداية وارتفعت أصوات المناهضين للحرب حتى من بين أخلص حلفاء القوة العظمى الوحيدة في العالم. الثقافة المدنية المناهضة للحرب بلغت أوج قمتها في العالم الغربي، رغم احتقار شعوبه لدكتاتورية صدام حسين البغيضة. من هنا كانت حساسية أمريكا وبريطانيا عالية جداً من الإعلام.

الإعلام العربي كان الحاضر الأقوى في هذه الحرب وذلك بوجود محطات تلفزيونية تملك قدراً كبيراً من الحرية، وقدراً آخر أقل من الاستقلالية، عطفاً على مهنية، هي جديدة في تاريخ هذا الإعلام. وحين نتحدث عن محطات التلفزة العربية، فإننا نستثني منها المحطات الرسمية التابعة للحكومات العربية كالفضائية المصرية أو السورية أو التونسية إلخ. ما نعنيه بالإعلام العربي هنا هي المحطات الفضائية الإخبارية "المستقلة؟"كالجزيرة وأبو ظبي والعربية وغيرها من الفضائيات الخاصة، التي لعبت دوراً رائداً في كسر احتكار الإعلام الغربي لتغطية الحرب وخصوصاً محطة الـ cnn الإخبارية الأمريكية الذائعة الصيت. إنه درس تعلمه الإعلام العربي من حرب الخليج الثانية التي احتكرت تغطيتها محطة أمريكية واحدة.

أمر آخر يجب الإشارة إليه وهو أنّ الإعلام العربي قدم ولأول مرة في تاريخه ضحايا في تغطيته لإحدى الحروب. إنها حالة جديدة تماماً في العالم العربي، أن يقتل صحافي عربي وهو على رأس عمله، أعني مقتل مراسل الجزيرة طارق أيوب في بغداد أثناء تغطيته للقصف الأمريكي على العاصمة العراقية. لكن أسعف كل هذا الإعلام العربي وجعله يظهر في مستوى الحدث؟

انتصارات بالكلام

لم يكن جديداً على العالم العربي أن يسوق نظام عربي ما هزائمه ويحولها إلى انتصارات كلامية. وربما تكون هذه الظاهرة ملازمة لجميع الحروب التي خاضها العرب في القرن الماضي، بدءاً بمعارك فلسطين الأولى مروراً بالاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وحرب الخليج الثانية وانتهاء بـ"أم الحواسم" التي لم يعمر النظام العراقي ليعلن انتصاره فيها. إلا أنه مارس هذه الانتصارية في الأسبوعين الأولين من الحرب، عبر المؤتمرات الصحافية اليومية لوزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف وغيره من المسؤولين العراقيين. وما ساعد النظام العراقي في تسويق انتصاريته، تعثر القوات الأمريكية والبريطانية في مدن الجنوب العراقي والمقاومة التي لقيتها في الأيام الأولى من الحرب وخصوصاً في أم قصر والبصرة. الإعلام العربي، من جهته، ساهم في تسويق هذه الانتصارية وخلق أوهاماً في الشارع العربي وكأنّ النظام العراقي بجيشه وقواته الخاصة يقاوم الغزو الأمريكي لأرضه. هنا لا بد من الدخول في التفاصيل وإيراد بعض الأمثلة،

ولنأخذ الفضائية الأكثر شعبية في العالم العربي، أعني محطة الجزيرة الفضائية القطرية التي لعبت دوراً كبيراً في هذا المجال إلى حد بدت تغطيتها للحدث العراقي وكأنه خطاب رسمي لنظام عربي يقاوم. ولوحظ وكأنّ القناة القطرية قد حددت مسبقاً هدفاً لتغطيتها وهو تلبية ما يعتلج في نفوس المشاهدين العرب التواقين إلى رؤية مقاومة عراقية للغزو الأمريكي. ربما أكثر من ذلك إذ ظهر العراقيون على شاشتها وهم ملتحمون مع "قيادتهم" في مقاومة الغزو. الجزيرة التي ترفع شعار "الرأي والرأي الآخر" تدرك تماماً أنّ هناك "آخر" في العراق يخالف رأي حاكم بغداد، إلا أن هذا الآخر لم يجد له مكاناً في شاشتها. لم تستضف الجزيرة خلال ثلاثة أسابيع من الحرب أي معارض عراقي مهما كان انتماؤه السياسي، سواء من معارضة الداخل أو الخارج. لا بل نسيت دورها الإعلامي وأضحت طرفاً من خلال تصوير المعارضة كمجموعة من الخونة جاءوا على ظهور دبابات الغازي. واكتفت، في تغطيتها للحرب بالاتصال بـ"خبراء" عراقيين (من الداخل)، أغلبهم أساتذة جامعات في العراق، موالون للنظام (طوعاً أو كرهاً)، حتى إنّ بعضهم ظهر بالزي العسكري الذي دأب المسؤولون العراقيون على الظهور فيه منذ الحرب التي شنها النظام العراقي على إيران في مطلع الثمانينات. فأين مصداقية محلل سياسي يتماهى مع نظامه حتى في طريقة ملابسه؟ الخبراء العرب، الذين استضافتهم الجزيرة، سواء أكانوا محللين سياسيين أم عسكريين (ضباط سابقين)، تجاهلوا لغة الوقائع وانساقوا إلى لغة وزير الإعلام العراقي الانتصارية، التي توسلت مفردات بذيئة ينأى أي عاقل بنفسه عن استعمالها، ولعل أكثرها اتزاناً كانت مفردة "العلوج".

الذين قاوموا

في الأيام الأولى للحرب استضافت الجزيرة رئيس تحرير صحيفة "القدس العربي" السيد عبد الباري عطوان، كضيف دائم في الاستديو ليحلل ما يدور على جبهات القتال. والسيد عطوان، ومن خلال لغته العاطفية والمثيرة للغرائز لا يهتم بالوقائع أو بالحقائق على الأرض والفرق الشاسع بين قوة الطرفين، العراقي من جهة والأمريكي - البريطاني من جهة، بل جل ما يصبو إليه بث الحمية في القوم على طريقة "طاب الموت يا عرب" دون التفكير في النتائج، وفيما ستسببه هذه الانتصارية من انكسار ويأس وقنوط عند الجماهيرية العربية، "حين يذوب الثلج ويبان المرج". وهو ما حصل في يوم التاسع من أبريل حين سيطرت القوات الأمريكية على العاصمة العراقية بدبابتين؟ واختفت القيادة العراقية وكأنها "فص ملح وذاب" بعد ساعات من تهديداتها برد نوعي على القوات الغازية؟

مراسلة لقناة الجزيرة في بغداد "فائزة العزي" قدمت تقريراً عن المقاومة العراقية. تقرير موثق بالصور، عراقيون مسلحون في شوارع بغداد على أهبة الاستعداد للقتال. ومن الجانب الآخر، نساء منهمكات بأعمال المساعدة من طبخ وما شابهه، وكأننا في إحدى الغزوات في المدينة المنورة في الأيام الأولى من ظهور الإسلام. والمراسلة لا تتورع عن تسمية هؤلاء النسوة بـ"الماجدات"!!، أي اللقب الذي تفاخر رأس النظام العراقي بإطلاقه على نساء العراق. لكن تبين بعد ذلك أنّ من قاوم لم يكونوا "أماجد" ولا "ماجدات" صدام ولاجيشه وقواته الخاصة، التي زرعت الرعب في نفوس العراقيين لعقود، بل بضعة متطوعين عرب.

مثال آخر، حين ظهر الرئيس العراقي في صور تلفزيونية في حي المنصور، ليثبت أنه على قيد الحياة، اتصلت الجزيرة بالسيدين حمدين صباحي وعماد فوزي شعيبي، ليقوما بتحليل دلالات هذا الظهور!! ولمن لا يعرف هذين السيدين أقول: صباحي نائب ناصري في مجلس الشعب المصري وشعيبي أستاذ فلسفة في جامعة دمشق. أي أنّ كليهما ليسا خبيرين بالشأن العراقي ولا بسيرة صدام حسين، بمعنى أنهما ليسا في موقع تحليل هذه الصور. لأن المهنية تقتضي هنا الاستعانة بخبراء مؤهلين لتحليل هذه الصور وما تعنيه من رمزية. فماذا فعلا الخبيران العربيان؟ لقد أمطرا المشاهدين بخطاب قومي انتصاري عن فشل الاستراتيجية الأمريكية في الوصول إلى القائد العراقي، وها هو يظهر بمنتهى الشجاعة بين شعبه في أحلك الظروف. علماً أنهما يدركان تماماً أنّ الرئيس العراقي لا يظهر في مكان عام وفي الظروف العادية إلا إذا تم تمشيطه جيداً وزرعه بعناصر الأمن، فكيف والغازي بالدار؟

لماذا إذن خداع المشاهد والمتلقي العربي؟ هل غيرت إشارة النصر التي رفعها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في بيروت عام ١٩٨٢ من حقيقة هزيمة المقاومة الفلسطينية في لبنان؟ هل يمكن الصمود في وجه الترسانة الأمريكية بالعظات الأخلاقية والشتائم ولغة العلوج؟

الإعلام العربي، ورغم ما قلناه عن هذه القنوات الفضائية، وقع في الفخ الانتصاري. هنا لا بد أن نشير إلى مثال آخر وهو قناة أبو ظبي، فهذه الفضائية بدت في تغطيتها لمجريات الحرب أكثر اتزاناً وأقل انتصارية وقدمت صورة عن مجريات الحرب كانت أقرب إلى الواقع من كل وسائل الإعلام العربية الأخرى. حتى في الجانب العسكري استعانت منذ البداية بمحلل عسكري واحد (ضابط مصري متقاعد) ابتعد عن لغة الشعارات وزود المشاهدين بمعلومات عسكرية دقيقة عن سير المعارك كانت صادمة أحياناً.

الحياد والمهنية

يصعب تحديد حدود الحياد الصحافي. فبالرغم من أنّ الإعلام الغربي يتشدق بالمهنية العالية والحياد، إلا أنّ معظم المؤسسات الإعلامية الكبرى في الغرب هي ذات توجهات سياسية معروفة. في ألمانيا، مثلاً، تميل القناة الأولى إلى تبني أفكار "يسار الوسط" أو الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم، في حين أنّ القناة الثانية مقربة جداً من المعارضة اليمينية المسيحية. لكنّ المهنية العالية التي يتمتع بها العاملون في هاتين المؤسستين وحرية التعبير الواسعة في ألمانيا تحدان من بروز الأحادية أو الموقف المسبق من الحدث أو ظهور تأثير خط المؤسسة في صناعة الخبر. لذا نجد الفروق بين هاتين المحطتين تكاد تكون غير مرئية. هذا الأمر غير معهود في العالم العربي بسبب الإعلام المقيد والمدروس والمراقب بدقة. غير أنّ الطفرة الإعلامية التي شهدتها البلاد العربية في السنوات الأخيرة بوجود مناطق إعلامية حرة وبروز محطات التلفزة الفضائية الخاصة أو شبه الحكومية خلق أرضية لهذه الإمكانية هناك أيضاً. لكن السؤال، الذي ينهض هنا، هو كيف يكون الإعلامي العربي حيادياً إزاء حرب تخاض على بلد عربي؟ تحدث صحافي عربي بارز (بلال الحسن) عن هذه النقطة مدافعاً عن التغطية الإعلامية للقنوات التلفزيونية العربية، معتبراً أنّ الصحافي العربي صاحب رأي في هذه الحرب ولا يستطيع أن يكون لامبالياً تجاهها، ولابد أن يعكس رأيه في تغطيته للحدث. لكن ثمة بون شاسع بين الرأي وبين لوي الحقائق، أو بعبارة أدق تحويل الهزيمة إلى انتصار كلامي وتسويق إعلام نظام دكتاتوري. ثم إنّ القاصي والداني يعلم أنّ هناك معارضة قوية لحاكم بغداد وأكثر من أربعة ملايين عراقي فروا من البلاد، وأنّ النظام يعيش في عزلة بسبب ما ارتكبه بحق شعبه، أليس من واجب الإعلام العربي إبراز هذا، حتى يكون المشاهد غير العالم على بينة من طبيعة النظام الذي "يقاوم" الغزو الأمريكي.

ومع كل السلبيات التي ذكرناها، لا بد من الإشادة بهذه القنوات الفضائية التلفزيونية الخليجية كالجزيرة وأبو ظبي والعربية. فهذه المحطات الثلاث زرعت مراسليها في معظم المدن العراقية وكانت حاضرة مع الحدث في أصعب ظروف الحرب، وتعرضت مكاتب اثنتين منها للقصف الأمريكي المباشر ودفعت إحداها الثمن غالياً وهو حياة أحد عامليها. ولعل الشعار الذي تبنته قناة أبو ظبي معبر هنا وهو "الحدث من أرض الحدث". وبهذه الطريقة تحرر الإعلام العربي من هيمنة المحطات العالمية، خصوصاً الأمريكية، واستطاع أن يصل إلى الأحداث من خلال عيون مراسليه. لكنه فشل (وخصوصاً الجزيرة) في تقديم خطاب إعلامي عقلاني يضع الحقيقة أمام المتلقي حتى لو كانت مُرّة.

دروس بغداد
تطرح مبادرات جديدة في القاهرة

> ينبغي أن تبنى مقاومة الهجمة الاستعمارية الأمريكية على المنطقة على أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار الهزائم التي تعرض لها المشروع الوطني عبر العقود الماضية، وبصفة خاصة ما تعرض له العراق في ظل نظام صدام. فالعداء للاستعمار وتطبيق شعارات من قبيل "لا صوت يعلو على صوت المعركة"، لا يمكن أن يبنى تحالفاً وطنياً، فالعداء وحده بدون الاعتماد على الديمقراطية والعدل الاجتماعي وبدون الانخراط في تحالفات عالمية إنسانية لا عنصرية، لا يمكن أن يقود إلا إلى الهزائم، والذين يعتبرون قضايا الديمقراطية والعدل الاجتماعي قضايا ثانوية مؤجلة هم في الغالب يتخفون وراء رطانة العداء للاستعمار لتبرير البقاء للسلطة، ولا يجنون إلا الهزائم إذا ما فرضت عليهم معركة فيما تتوالى انتصاراتهم فقط في مواجهة شعوبهم العزل"

ذلك يلخص واحدة من الاستنتاجات التي خلص إليها لفيف من المثقفين والسياسيين ونشطاء المجتمع المدني في مصر من خلال حوار دعا إليه المركز المصري الاجتماعي الديمقراطي، وانتهى عبر عدة لقاءات إلى صياغة إعلان تحت عنوان "من أجل مشروع وطني جديد في مواجهة الهجمة الاستعمارية الأمريكية"، واعتبر المتحاورون أنفسهم "مبادرة تجديد المشروع الوطني"، وشرعوا في جمع مئات التوقيعات على الإعلان الذي أكد على إدانته للغزو الاستعماري الأمريكي للعراق ومطالبته بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية، ودعم حق الشعب العراقي والفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل بما فيها الكفاح المسلح.ودعا الإعلان إلى ضرورة الإصلاح الاجتماعي لضمان انطلاقة جديدة للحركة الوطنية في مواجهة الاستعمار والفقر والعمل على إنجاز التنمية المتواصلة. وأكد على أهمية البناء على التلاحم الوجداني العربي الذي تجلى بوضوح في المظاهرات العارمة التي اندلعت في العالم متضامنا مع الشعب العراقي، وأدان في نفس الوقت السياسات الأمنية التي قمعت المظاهرات المشروعة ضد الحرب. ودعا إلى الشروع في بناء جبهات وتحالفات شعبية عربية تدفع العمل العربي المشترك إلى الأمام كجزء من عملية تطوير وإصلاح ضروري للنظام العربي الذي يتحمل مسئولية الفشل في صيانة استقلال وكرامة الشعوب العربية، كما أكد على ضرورة الإسراع في اتخاذ التدابير للانخراط في تحالف دولي إنساني مناهض للحرب العدوانية الأمريكية على العراق، ومناصرة الشعب الفلسطيني استلهاما للنضال الواسع الذي قامت به شعوب العالم كله، وبالذات شعوب أوروبا.

وفي هذا الإطار دعا كل من المركز المصري الاجتماعي الديمقراطي ومبادرة تجديد المشروع الوطني، والموقعين على النداء إلى عقد مؤتمر وطني موسع لإطلاق حوار متصل من أجل طرح برنامج عمل وطني جديد لمقاومة الهجمة الاستعمارية الأمريكية يبنى على أسس ديمقراطية واجتماعية وأخلاقية وإنسانية سليمة.

رسائل بغداد

وقد عقد هذا المؤتمر في الرابع عشر من أبريل، وشارك فيه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، حيث أثار مديره بهي الدين حسن في كلمته أمام المؤتمر تساؤلات عديدة حول ما إذا كانت النظم والأحزاب الحاكمة العربية والنخب السياسية "الصدامية" في العالم العربي قد قرأت ووعت رسالة سقوط عاصمة النظام الفاشي في العراق وتبخر كل جحافل أجهزة الأمن والجيش التي لم تنتصر يوما إلا على شعبها في العراق، مشيرا إلى أن كل الأبنية الديكورية الكارتونية من "جبهات وطنية تقدمية" وأبواق إعلامية زائفة لم تفد شيئا أمام السكين الأمريكي الذي شق طريقه بسلاسة في الزبد العراقي. وأكد أن إحدى أهم رسائل بغداد أن العبيد المحرومين من الحق في الكرامة والمساواة لا يحمون ولا يبنون وطنا لا يشعرون بالانتماء إليه، وأن المكون الحقوقي لتجديد المشروع الوطني تتجسد ملامحه في التفاعل بجدية مع التوصيات والمقترحات التي طالما نادت بها حركة حقوق الإنسان المصرية عبر أكثر من ٢٠ عاما، وفي مقدمتها إلغاء حالة الطوارئ وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب وتوفير ضمانات وانتخابات حرة نزيهة وإطلاق حريات التعبير والإعلام وحرية التنظيم والاجتماع.. الخ.

وقد انتظمت سلسلة من ورش العمل والاجتماعات لمواصلة الحوار لتطوير العمل في إطار هذه المبادرة.

حركة ٢٠ مارس

وعلى صعيد آخر دعا عدد من المثقفين والمناضلين السياسيين والحقوقيين ونشطاء المجتمع المدني إلى العمل على بناء ما يسمى بـ "حركة ٢٠ مارس من أجل التغيير" في إشارة إلى المظاهرات الجماهيرية الحاشدة التي انطلقت في القاهرة في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ تضامنا مع الشعب العراقي، والتي تصدت لها قوات الأمن بصورة وحشية. ودعا البيان التأسيسي الذي وقعه الداعون إلى ذلك للعمل من أجل بناء حركة

ديمقراطية تعبر عن أوسع تحالف يسعى إلى التغيير والتصدي للاستبداد والديكتاتورية والفساد، مشيرا إلى أن هذه الحركة ينبغي أن تستهدف فتح الطريق أمام المبادرات الشعبية الجماهيرية، وألا تنفصل عن النضال العالمي ضد وحشية الرأسمالية العالمية وضد الحرب وضد الهيمنة الأمريكية، كما أكد على طابع هذه الحركة المعادي للاستعمار والصهيونية، وشدد على ضرورة أن نصنع الديمقراطية بأيدينا ونصوغها، معبرة عن مصالح أفقر الطبقات والشرائح الاجتماعية المصرية، مشيرا إلى أن البديل أن تأتينا الديمقراطية على شكل هيمنة أمريكية قد ترتدي ثوب العسكر أو تستبدله بثوب التغيير من أعلى.

إصلاح سياسي ودستوري

واتصالا بذلك أيضا نظمت لجنة الدفاع عن الديمقراطية بالتعاون مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في السادس عشر من يوليو لقاءً موسعا حول الإصلاح السياسي والدستوري عقد بمقر نقابة الصحفيين، وصدر عنه نداء من أجل الإصلاح السياسي والدستوري والديمقراطي، جار جمع التوقيعات عليه، يؤكد على أنً أحد دروس السقوط في العراق هو غياب الديمقراطية، ومن ثم يتطلع الموقعون إلى تحرير الحياة السياسية المصرية مما تعانيه من قيود ومصادرات للحريات العامة وحقوق الإنسان، ويطالبون باتخاذ إجراءات أساسية في مقدمتها انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر بين أكثر من مرشح وتقليص السلطات المطلقة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية بموجب الدستور مع ما يقتضيه ذلك من إجراء التعديلات الدستورية الواجبة وإلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتوفير ضمانات الانتخابات الحرة والنزيهة، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده، والفصل الكامل بين الحزب الوطني الديمقراطي، وبين الدولة وأجهزتها، وكفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، وإطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام.

قبل أن يفوت أوان الإصلاح في سوريا

إزاء المخاطر والتحديات التي يمثلها المخطط الأمريكي للهيمنة الكاملة على المنطقة الذي بدأ بغزو العراق، وكشف عن ضعف وهشاشة نظم الاستبداد والطغيان وعجزها عن التعامل مع هذه المخاطر، فإن شعورا متزايدا بالحاجة إلى إصلاح سياسي شامل بدأ يبرز في سوريا على وجه الخصوص بالنظر للتحرشات والضغوط الأمريكية المتزايدة عليها.

وقد وجد ذلك تعبيره في عدد من المظاهر مؤخرا من أبرزها العريضة التي وقعها ما يقرب من ٣٠٠ مواطن سوري ووجهت في السابع عشر من مايو إلى الرئيس السوري بشار الأسد، والتي تؤكد على أن مواجهة المخاطر المتربصة بسوريا يتطلب إصلاحا وطنيا شاملا، يشارك فيه الجميع، مواطنون وقوى سياسية، وتشدد على أن القوة الوحيدة المؤهلة لتحصين الوطن تجاه الهجمة الراهنة هى الشعب الحر، الذي تصفه العريضة بأنه الجهة التي أخرجت من السياسة والشأن العام ولا مفر من إعادتهما إليها لتلقي بثقلها من أجل حماية الوطن. وطالب الموقعون على العريضة، بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير والسماح بعودة المنفيين قسرا وطواعية وإلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، ومنع تدخل أجهزة الأمن في الحياة السياسية، وإطلاق الحريات والحقوق التي يكفلها الدستور والشرعة الدولية لحقوق الإنسان وعقد مؤتمر وطني تحضره كافة الشخصيات والقوى السياسية السورية لبحث سبل تعزيز الوحدة الوطنية وسبل إخراج البلاد من أزماتها.

في غضون ذلك، فإن أعضاء ملتقى الحوار الوطني في اللاذقية وطرطوس كانوا قد أصدروا بيانا تأسيسيا في الثاني عشر من مايو دعوا فيه إلى حوار ديمقراطي مفتوح وشفاف للبحث في مجمل التحديات التي تواجه سوريا شعبا ووطنا. وأكد البيان أن درس العراق يكمن بالأساس في أن اللحمة الوطنية والتماسك الوطني الداخلي هو المخرج الأساسي لمواجهة أي أخطار خارجية، وأنه لا يمكن إحداث هذه اللحمة في سوريا، إلا عبر سياق تصالحي يمثل الحوار الوطني الشامل مفتاحا رئيسيا له. وأكد البيان على ضرورة إطلاق هذا الحوار ليستوعب كل مكونات الوطن، أيا كانت مواقعهم داخل السلطة أو خارجها.

أول مؤتمر دولي حول تشريعات الإعلام في العراق

افتتح وزير خارجية اليونان بالعاصمة أثينا في الأول من يونيو مؤتمراً دولياً لوضع ودراسة الإطار القانوني للإعلام في العراق، وهو أول منتدى متعدد الأطراف يتناول قضية إعادة بناء العراق بعد الحرب. نظم المؤتمر شبكة انترنيوز، وهى منظمة غير حكومية تدعم تعددية وحرية الإعلام في العالم، ويتوزع أعضاؤها في ٤٠ دولة.

يكتسب المؤتمر أهمية فائقة باعتبار أن الشعب العراقي قد عانى لعدة عقود من واحد من أقسى الأنظمة التي وظفت الإعلام من أجل ضمان بقائها في السلطة، ويواجه العراق اليوم فراغا في مجال تنظيمات وقوانين الإعلام، في ظل هيمنة الاحتلال الأمريكي/البريطاني.

شارك في رعاية المؤتمر الحكومة اليونانية التي كانت تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت، ومنظمة اليونسكو ووكالة المعونة الأمريكية ووزارة الخارجية الألمانية ووزارة الإعلام الروسية.

كما تضم قائمة رعاة المؤتمر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، شبكة المرأة العربية للإعلام بالأردن، جمعية آينا الفرنسية، هيئة الإذاعة البريطانية، مكتب باريس لانتريوز أوروبا، المركز الإندونيسي لقانون وسياسات الإعلام، مركز ستانهوب لبحوث الاتصالات، ومعهد دراسات الحرب والسلام بلندن، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن.

وشارك في المؤتمر نحو ٧٠ مشاركا من خبراء الإعلام في العالم العربي وروسيا والبوسنة وإندونيسيا وعدة دول من الغرب، بهدف وضع توصيات حول بنية الإعلام الديمقراطي في العراق من النواحي القانونية والمؤسسية. كما ناقش المؤتمر وضع حرية الإعلام في العالم العربي، استخلص العديد من الخبرات والدروس من تجارب روسيا والبوسنة وكوسوفا وتيمور الشرقية وأفغانستان.

على الأمم المتحدة تولي مقاليد الأمور في العراق

أعرب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن استنكاره الشديد للهجوم الإرهابي ضد مقر الأمم المتحدة في بغداد، والذي أودى بحياة سرجيو دي ميلو المفوض السامي لحقوق الإنسان، وعدد من زملائه من جنسيات متعددة، ونحو مائة قتيل وجريح من المدنيين العزل، أغلبهم من العراقيين، فضلا عن إصابة الجهد الإنساني للأمم المتحدة في إعادة بناء العراق وتمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه بأضرار جسيمة. إن الخاسر الأكبر في هذا الهجوم الإجرامي هو الشعب العراقي نفسه .

وأكد المركز في بيان أصدره في ٢٠ أغسطس أن دول التحالف قد اغتصبت سلطات المجتمع الدولي، حينما بادرت بشن الحرب على العراق، خلافا لإرادة مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع المدني العالمي، ثم سقطت كل مبرراتها المعلنة لشن الحرب. وعجزت عن توفير مقومات الحياة الأساسية للشعب العراقي من مياه وكهرباء، فضلا عن الأمن له، ولوكالات الإغاثة والإعمار الدولية. وشدد البيان على أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة لا يجب أن يدفعا ثمن قرارات وسياسات وممارسات فاشلة اتخذتها وتتخذها دول التحالف.

وحذر البيان من أن يؤدى هذا الهجوم الإرهابي إلى إعطاء مبررات إضافية لقوات الاحتلال في الاعتداء علي حقوق الإنسان، وانتهاك القانون الدولي الإنساني، وذلك في غياب أجهزة الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية، التي تقرر إجلاء موظفيها إلي الأردن بصفة مؤقتة. وأكد البيان على ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن القرارات اللازمة لكي تتولى الأمم المتحدة كافة مقاليد الأمور في العراق من سلطات الاحتلال الأمريكي/ البريطاني ، وأن تتولى قوة دولية تحت إشرافها مهام حفظ الأمن والسلام بالتنسيق مع مجلس الحكم الانتقالي، إلى حين تسليم السلطة إلى هيئة عراقية منتخبة في أقرب وقت ممكن.

وسجل البيان تعازي مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وتعاطفه مع أسر الضحايا من كافة الجنسيات، ولأسرة الأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بشكل خاص، وأعرب عن تطلع المركز لئلا يؤدي هذا الهجوم الإجرامي إلى نكوص المجتمع الدولي عن إنقاذ الشعب العراقي من الاحتلال الأجنبي، ومن فلول نظام الطاغية الدموي السابق.

بين الإقصاء والإدماج الجزئي أو الكلي:

الخبراء يبحثون: مستقبل الإسلام السياسي بعد احتلال العراق وتفجيرات الرياض والمغرب

شهد صالون ابن رشد بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ندوة ساخنة تحت عنوان "مستقبل الإسلام السياسي بعد احتلال العراق وتفجيرات الرياض والمغرب".

في البداية أكد بهي الدين حسن مدير المركز أن هناك سمات سياسية وفكرية مشتركة بين الإسلام السياسي ومرتكزات الصدامية -نسبة لصدام حسين- في العالم العربي ومنها الاستعداد للجوء للعنف في مواجهة المعارضين تحت منطلق يأخذ صفة القداسة وقال إنه إذا كان هناك سؤال قد أثير بشأن انتهاء الصدامية كتيار سياسي في العالم العربي فإن السؤال يجدد نفسه بالنسبة للإسلام السياسي.

رأى بهي أن من أسباب إثارة هذا التساؤل أيضا إطلاق البعض لدعوة الجهاد إبان الغزو الأمريكي للعراق دون ناتج عملي لهذه الدعوة على الأرض مشيرا إلى أن ما يسمى بالإسلام السني قد سكت عن التمييز الذي تعرض له المسلمون الشيعة وأن الصوت الوحيد الذي دافع عنهم هو منظمات حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن التفجيرات التي وقعت في الرياض والدار البيضاء أكدت ضرورة مراجعة الخطاب الديني

ثلاثة سيناريوهات

وذهب نبيل عبد الفتاح الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام إلى وجود سيناريوهات ثلاثة لمستقبل الإسلام السياسي في المنطقة العربية تتمثل في النبذ والإقصاء أو الإدماج الجزئي أو الإدماج الكلي.

السيناريو الأول **-النبذ والإقصاء-** ينهض على مجموعة من المقومات منها أن طبيعة الدولة المصرية منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تقوم على ضرورة تأميم الدين والتصدي لكافة الجماعات التي تحاول احتكاره أو توظيفه لأهداف سياسية.

وأضاف عبد الفتاح أن تراكمات الخبرات السياسية تشير إلى ضرورة استبعاد القوى الإسلامية في ضوء تاريخ علاقة جماعة الإخوان المسلمين مع تنظيم الضباط الأحرار والتاريخ الممتد من المصادمات والاعتقالات مع الحكومات المتعاقبة بعد ١٩٥٢ حتى الآن.

لفت عبد الفتاح إلى استخدام الصفوة الحاكمة في مصر أيضا للدين في السياسة في إطار عدد من الوظائف منها بناء الشرعية السياسية والتعبئة والحشد الجماهيري واستخدامه كأداة لاستبعاد قوى أخرى كالشيوعيين أو الناصريين.

انتقل عبد الفتاح إلى السيناريو الثاني **-الإدماج الجزئي-** فأشار إلى أنه يعتمد على عدد من المقومات من بينها المطالبات الدولية بإتاحة الفرصة للأجيال والقوى المختلفة بالمشاركة السياسية إلى جانب ضغوط المنظمات الحقوقية الدفاعية للإفراج عن المعتقلين من الإسلاميين، وأشار إلى أنه يمكن المزاوجة بين الإدماج الجزئي لجماعات الإسلام السياسي والإصلاحات الجزئية في بعض المجالات كالنظام التعليمي معتبرا أن الإصلاح في مجال التعليم سيؤدي لخلق بيئة للحوار تدفع لدعم التيار الديني المعتدل في الانفتاح والاندماج في المجتمع.

اعتبر عبد الفتاح أن الإدماج الجزئي لقوى الإسلام السياسي، سوف يؤدي إلى أن تنحو هذه القوى نحو تقديم مزيد من التنازلات في هذه البيئة الإصلاحية إلى جانب تجديد بعض مصادر شرعية النظام السياسي.

وتحدث عن السيناريو الثالث وهو **الإدماج الكلي**، فقال إنه إذا قام تنظيم القاعدة بمجموعة من العمليات الجديدة داخل أمريكا فإن ذلك سيولد ضغوطا على الإدارة الأمريكية للقيام بممارسات مختلفة للتعامل مع ملف الجماعات الإرهابية والضغط على حكومات المنطقة للقيام بإصلاحات سياسية تفتح المجال بالضرورة أمام الجماعات التي تستند إلى قاعدة اجتماعية للانخراط في المجتمع، لكن عبد الفتاح اعترف بصعوبة تحقيق هذا السيناريو كاملا مؤكدا ميله لترجيح السيناريو الثاني القائم على الإدماج الجزئي.

"حزب الله"... الهاجس

تحفظ د. عصام العريان أحد قيادات جيل الوسط بجماعة الإخوان المسلمين على تعبير الإسلام السياسي على اعتبار أنه يمثل اجتزاء يخل بالفهم الصحيح للإسلام كدين شامل وعام لكل البشرية.

أضاف العريان أن الهاجس الذي يهدد مستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق هو الحضور الإسلامي والتخوف من مسألة "حزب الله" جديد في العراق، مدللا على ذلك بالتهديدات الأمريكية لكل من إيران وسوريا ولبنان وحزب

الله والسعي لتحقيق استقرار نسبي في فلسطين على حساب المقاومة الإسلامية، مشيرا إلى أنه خارج هذا الإطار يظل ما يسمى "بالبعبع الإسلامي" هو الأكثر تخويفا حيث التخوف من أن تأتي تجربة ديمقراطية في المنطقة بالإسلاميين للحكم بما يمثل واقعا شديد الثقل وهاجسا على مستقبل أية عملية ديمقراطية، وقال إن هذا الأمر أضيف إليه مؤخرا المشهد الأكثر عنفا والذي تم التركيز عليه في تفجيرات الرياض والدار البيضاء.

قال العريان إن الحضور الإسلامي هو الأكثر تهيئة للحضور الأقوى في المستقبل، رغم كل محاولات النبذ أو الإدماج الجزئي.

واعتبر أن أفضل المسارات هو الإدماج الجزئي للإسلاميين وقال إن مسار الإصلاح الداخلي تفرضه الضرورة الوطنية وأن هناك دولا اتخذت خطوات بالفعل في هذا المجال مثل المغرب والأردن واليمن وغيرها وأن مصر بلد بعيد عن العنف، خاصة بعد أن تخلى الفصيل الرئيسي -الجماعات الإسلامية- عنه وأعلنوا إدانتهم للتفجيرات الأخيرة في الرياض والدار البيضاء، بما أوضح أن التيار الديني الرئيسي كان ضد هذه العمليات.

وأكد العريان رفضه أي إصلاح قهري يتم بالضغوط الخارجية وأضاف أن نموذج الإدماج الذي تم في المغرب والأردن ولبنان واليمن والكويت ويتم بصورة أو بأخرى في قطر يجب أن يعلي من شأنه أمام نموذج التضعيف والتهميش والإقصاء، فيجب أن يقف ضده كل وطني مخلص.

ودعا القوى السياسية إلى عدم الدخول في مزايدات بين بعضها البعض وإعادة النظر في الموقف من التيار الإسلامي مؤكدا أن المستقبل هو للإسلام الذي يمثل الهوية الحضارية والمرجعية الفكرية للأمة.

زوايا

وتحدث الدكتور عاطف أحمد، فتناول الموضوع من زوايا ثلاث هي:

الأولى وهي تحديد الخصائص العامة للاحتلال الأمريكي للعراق فقد أشار د. عاطف أحمد إلى أن هذا الاحتلال لم يكن مجرد غزو قوة عظمى لبلد مستقل ذي سيادة كما كان يحدث في الحقبة الاستعمارية، ولكنه حدث متعدد المستويات والدلالات حيث أكد وجسد أهمية التفوق التكنولوجي والاقتصادي وكان له تأثير مزدوج على مجتمعات ودول المنطقة حيث يستثير شعورا قويا وحادا معاديا للاحتلال ومعبرا عن المقاومة وعن التمسك بالهوية الثقافية التراثية على المستوى النفسي والأيديولوجي. وفي نفس الوقت فإن الحضور الطاغي للمعتدي المهيمن قد يولد رغبة في محاكاة قوته من خلال محاولة اكتساب بعض خصائصه المميزة والسعي إلى التماهي معها.

أشار أحمد إلى أن غزو العراق حدث في سياق إعادة ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة بما يحقق المصالح الأمريكية وترافق ذلك مع اكتشاف وافتضاح الوهم العربي الكبير بالقوة والسيادة والقدرة على الصمود بما يمثله ذلك من دلالات ثقافية وأيديولوجية متنوعة، وبما يؤدي إليه من شعور بالضآلة وبالانسحاق أمام المحتل الغربي ذي الديانة المختلفة والحضارة المختلفة.

ثلاثة تيارات

وانتقل عاطف أحمد إلى الزاوية **الثانية** وهي تحديد ملامح تيارات الفكر الديني حيث فرق بين تيارات دينية ثلاثة هي في رأيه التيار المؤسسي الرسمي وتيار جماعات العنف وتيار جماعة الإخوان المسلمين، فأشار إلى أن التيار المؤسسي الرسمي يتكون أساسا من موظفين دينيين لدى الحكومات، كما هو الحال في مؤسسة الأزهر. وقال إن هذا التيار يتسم بالسلفية السنية وبالطابع الفقهي التقليدي وبالامتناع عن الدخول إلى مجالات السياسة حيث إنه محافظ بطبيعته وكثيرا ما يصدر فقهاؤه فتاوى وآراء تتوافق مع اتجاهات السلطة. واعتبر أحمد أن مثل هذا التيار هو أقل التيارات تأثرا بأحداث الاحتلال أو بأية أحداث أخرى.

وأشار إلى أن تيار العنف الديني يتجسد في جماعات أيديولوجية اجتماعية مغلقة، تمنحها مرجعيتها الدينية يقينا مطلقا لا تجده في سواه وتمنح أعضاءها شعوراً بالتسامي والاستشهاد والتعالي على الأوضاع الاجتماعية التي يعيشون على هامشها وتمنحهم مشروعية فيما يكنونه من عداء عميق، فيصبح العنف المنظم تعبيرا مباشرا عن تمردهم على أوضاع لا يستطيعون التعايش معها. أما تيار الإخوان المسلمين -والكلام لعاطف أحمد- فهو تيار شعبي النشأة يقوم أساسا على تنظيم مؤسس مستقل عن السلطة وعن الأزهر في وقت واحد.

اعتبر أحمد أن جماعة الإخوان هي التيار الذي ينطبق عليه الإسلام السياسي أكثر من سواه من حيث إنه يستخدم مفردات دينية للتعبير عن مشروع سياسي، ومن حيث إنه يتقبل إنجازات العصر من تنظيمات وطرق إدارة المجتمع وتطور تكنولوجي، بل وقيم عقلانية وإن فسرت على نحو خاص بهم، إلى جانب أنه التيار الذي يقبل أفراده الدخول في اللعبة الديمقراطية، خاصة حين يتوقعون الفوز فيها وحتى لو كان ذلك من أجل إلغاء قواعدها حين يتسلمون السلطة، إلى جانب أنهم يتسمون بمرونة بالغة في المفاوضات والتحالفات التي يرون أنها يمكن أن تقوى من وضعهم بصرف النظر عن التوجهات الأيديولوجية لأطراف التفاوض الأخرى.

وبينما رأى أحمد أن سمات جماعات العنف الديني تجعل منهم وقودا خصبا لعمليات فدائية استشهادية متزايدة، فإنه رأى أن خصائص جماعة الإخوان المسلمين تجعلها تيارا قابلا للتكيف مع المتغيرات بمختلف أنواعها من ناحية، لكن هذه الخصائص ذاتها قد تواجهه بتناقضات تبدو بلا حل.

تحديث

الثالثة: تحديث الفكر الديني الذي اعتبره عاطف أحمد السبيل الوحيد أمام العرب والمسلمين لكي يتمكنوا من التكيف مع متغيرات العصر والسيطرة على واقعهم، مشيرا إلى اشتراك ثلاثة مفكرين في تشخيص الأزمة التي يعاني منها الفكر الديني الحديث على أنها أساسا أزمة منهج ورؤية لكيفية فهم النص القرآني وهم البروفيسور فضل الرحمن وعبد الله النعيم وضياء الدين سردار.

وأكد الدكتور عبد المعطي بيومي عضو مجلس الشعب وعميد كلية أصول الدين بجامعة الأزهر سابقا، أن التحدي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الأمة العربية والإسلامية حاليا هو التحدي الأكبر في تاريخ هذه الأمة حيث تقود أمريكا هجمة ذات أبعاد سياسية واقتصادية وتوسعية ودينية ضد دول المنطقة معتبرا أن الشعب المصري هو المؤهل لمواجهة هذه الأزمة.

قال بيومي إن هناك قطبين يفسدان التعاون الدولي والحضاري وهما الولايات المتحدة والمتطرفون الإسلاميون، مشيرا إلى أن الإدارة الأمريكية أهانت كثيرا قيمة العدل في العالم عامة وفي العالم العربي وفي القلب في فلسطين بشكل خاص مؤكدا في نفس الوقت على أن العمليات التي وقعت في الرياض والدار البيضاء هي عمليات إرهابية بعيدة كل البعد عن الجهاد في الإسلام.

واعتبر أن ما وصفه بالتيار الإسلامي الأزهري هو على استعداد للحوار والتعاون مع كل التيارات الأخرى، بما فيها الماركسيون ودعا إلى التجديد في الفكر والخطاب الديني منتقدا استمرار العمل بآراء فقهية مر على إصدارها أكثر من ١٤٠٠ عام. وحذر من أن أي هزيمة للعرب والمسلمين في معارك المستقبل ستكون من داخلهم وليس لأي سبب آخر.

يوميات المركز

مركز القاهرة يطلب موافقة السلطات التونسية على تنظيم منتدى مدني موازٍ للقمة العربية المقبلة

بعث مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان برسالة إلى وزير خارجية تونس -باعتبارها الدولة المضيفة لاجتماع القمة العربية المقبلة في مارس ٢٠٠٤- أعرب فيها عن تطلعه للحصول على موافقة السلطات التونسية على استضافة أول منتدى مدني موازٍ لاجتماع القمة العربية، وهو المنتدى الذي يعتزم المركز تنظيمه في الأسبوع الأخير من فبراير ٢٠٠٤، بالتعاون مع الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وسوف يرفع تقرير نهائي بنتائج وتوصيات هذا المنتدى إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تمهيدا لطرحه على اجتماع القمة العربية.

وقد سلمت صورة من هذه الرسالة للأمين العام لجامعة الدول العربية.

وفي حالة تعذر إقامة المنتدى في تونس فمن المقرر عقد المنتدى في أي مكان آخر، سواء داخل أو خارج العالم العربي، على أن تكون الأفضلية بالطبع لعقده في أي من البلدان العربية التي لديها استعداد لاستضافته.

جدير بالذكر أن تنظيم المنتدى يأتي في إطار مبادرة أشمل تستهدف تفعيل دور المجتمع المدني في صنع القرار في العالم العربي. وفي إطار هذه المبادرة سبق لمركز القاهرة تنظيم المؤتمر الإقليمي "من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان : أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟"، والذي استضافته العاصمة اللبنانية في الفترة من ١٠-١٢ يونيو ٢٠٠٣، واستهدف التأثير والتفاعل الإيجابي مع الاجتماع الاستثنائي للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، والذي عقد في الفترة من ١٨-٢٦ يونيو وتم تخصيصه لمناقشة تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

الارتقاء بأوضاع الطفولة.. وتحدي الشراكة

شارك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الجهود التحضيرية للاجتماع الموسع الذي دعا إليه المجلس العربي للطفولة والتنمية يومي ٢٢، ٢٣ أبريل ٢٠٠٣ وهو الاجتماع الذي استهدف مناقشة دور منظمات المجتمع المدني في النهوض بأوضاع الطفل العربي وفي تفعيل الخطة العربية العشرية للطفولة في إطار من الشراكة والتكامل بين الجهود الحكومية من جانب وجهود المنظمات غير الحكومية من جانب آخر. وقد شارك في الاجتماع نحو ستين من ممثلي المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية العاملة في حقل الطفولة في العالم العربي، إلى جانب العديد من ممثلي المنظمات الدولية وجامعة الدول العربية.

أكد بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة في الجلسة الافتتاحية على الترابط الوثيق بين النهوض بالطفولة، من جانب والنهوض بوضع المجتمع العربي بأسره من جانب آخر، مشددا على أن مثل هذا النهوض لن يتأتى دون إفساح المجال لمشاركة المجتمع المدني في صنع القرار وفي تصويب الكثير من السياسات التي قادت إلى إخفاقات متتالية في جهود التنمية وحرمت هذه الجهود من إسهامات أقسام عديدة من السكان من المشاركة فيها بسبب افتقار هذه السياسات لاحترام المواطنة والتنوع العرقي والسياسي والديني والاجتماعي والثقافي في العالم العربي.

وأضاف بهي أن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وتحملها لمسئولياتها في النهوض بالطفولة وبالمجتمع العربي عموما، يقتضي تحرير المجتمع المدني ذاته من القيود التي تكبله وتغل حركته، وتجعل بالتالي مشاركته الفعالة في الخطة العشرية للنهوض بالطفولة العربية محلا للشك.

الإسلاموية والتنوع الثقافي وبناء الأمة

نظم منتدى شموس الثقافي السوداني ندوة بمقر حزب الوفد بالقاهرة في التاسع من يوليو تحدث خلالها مجدي النعيم المدير التنفيذي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

تناول مجدي النعيم بالتحليل موقف "الإسلاموية" المعاصرة في السودان من التنوع الثقافي والديني، وإلى أي مدى يشكل موقفها وسلوكها تعزيزا أو إعاقة لعملية بناء الأمة والاندماج القومي في السودان.

وفي معرض حديثه أكد النعيم على أن الجبهة الإسلامية القومية قد سعت-عبر توظيف سلطة الدولة والشريعة معا- لبناء "أمة سودانية" على شاكلتها، مشيرا إلى أن الدولة الإسلاموية قد أقدمت على معالجة قضايا التنوع الثقافي في إطار ذي طابع فاشي قادت إلى مواجهات دامية اعتبرها البعض تصل إلى حد الإبادة الجماعية.

وخلص النعيم إلى أن الإكراه والقسوة والإدارة السلطوية لواقع التنوع الثقافي على يد الإسلامويين، قد فاقمت من مشكلات الاندماج الوطني، وعطلت الفرصة الصعبة أصلا لتعزيز عملية بناء الأمة السودانية من خلال التنمية الاقتصادية والسياسية.

حق العودة ومقاومة التوطين

بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين للنكبة العربية لعام ١٩٤٨، نظم كل من مركز العودة الفلسطيني، والمنتدى القومي العربي والمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان "حقوق"، والمؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان "شاهد" ندوة على مدار يومي ١٣، ١٤ مايو ٢٠٠٣ بالعاصمة اللبنانية حول حق العودة ومقاومة التوطين. شارك فيها لفيف من السياسيين والحقوقيين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني. وقد مثل مركز القاهرة في الندوة بهي الدين حسن الذي قدم مداخلة حول دور مراكز الدراسات في تفعيل قضية اللاجئين وحق العودة، استعرض من خلالها أدوار مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وبرامج البحوث والنشر التي أولت اهتماما خاصا بقضايا اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية عموما، كما استعرض الدور الديناميكي الذي لعبه مركز القاهرة بالتنسيق مع المنظمات الفلسطينية والعربية في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني داخل المحافل الدولية وفي محاصرة وفضح نظام الأبارتهيد الإسرائيلي من خلال التحضير للمؤتمر العالمي ضد العنصرية بدربان. وقد تناولت محاور الندوة أوضاع اللاجئين في الدول العربية المضيفة لهم والآفاق القانونية والإنسانية في التعامل مع قضية اللاجئين وعدد من الرؤى الفلسطينية لمستقبل اللاجئين.

عاصفة الفن والحرب

من اليمين: عصام زكريا، سماح قناوي، د. محمود اللوزي

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الثامن من أبريل ٢٠٠٣ أمسية فنية في إطار برنامج نادي السينما لحقوق الإنسان عرض خلالها الفيلم الروائي (العاصفة) بطولة: يسرا، هشام سليم، هاني سلامة، حنان ترك وإخراج وتأليف خالد يوسف.

يتناول الفيلم من خلال أحداث غزو الكويت وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ حكاية شقيقين مصريين دفعتهما الظروف للوجود متحاربين على طرفي الجبهة، أحدهما اضطر للالتحاق بالجيش العراقي والثاني كان ضمن القوات المصرية المشاركة في عملية "تحرير الكويت". ومن ثم فقد تداخلت أحداث الفيلم مع تداعيات غزو العراق، وسلوك النظام العربي تجاه هذا الغزو.

ودار نقاش بعد العرض مباشرة تناول دور السينما في مناقشة القضايا العربية الراهنة والحرب على العراق.

وقد علق بالنقد والتحليل على الفيلم كلٌ من الأستاذ/ عصام زكريا الناقد السينمائي والصحفي بمجلة صباح الخير، وكذلك أستاذ المسرح بالجامعة الأمريكية/ محمود اللوزي. وأكدت الآراء التي طرحت خلال المناقشة أن إسهام السينما والفنون عموما في تناول القضايا العربية المعاصرة بصورة جدية يقتضي تحييد دور الرقابة وإطلاق حرية الرأي والتعبير، ورفع القيود المفروضة على الإبداع.

وقد أدارت النقاش سماح قناوي مسئولة برنامج نادي السينما بالمركز.

مركز القاهرة يشارك في رعاية مهرجان سعد الدين وهبة

شارك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في رعاية وتنظيم فعاليات المهرجان المسرحي السادس الذي يجرى تنظيمه سنويا باسم الكاتب الراحل سعد الدين وهبة، تكريما لإسهاماته الوطنية والفنية، شارك في التنظيم أسرة المهرجان والنادي الثقافي بالمعادي، ودارت فعاليته في الفترة من ١٩-١٥ يوليو ٢٠٠٣ على مسرح المركز الأوليمبي بالمعادي.

وقد تضمن برنامج المهرجان تكريم عدد من رموز الإبداع والفكر والثقافة في مصر، إلى جانب مناقشة عدد من الموضوعات المتصلة بقضايا الحريات. وقد شارك في هذه المناقشات عدد من السياسيين والباحثين والأكاديميين، إلى جانب عدد من القياديين بمنظمات ومراكز حقوق الإنسان.

أشاد بهي الدين حسن مدير المركز في كلمته في افتتاح المهرجان بالدور الذي لعبه مسرح سعد الدين وهبة في تدعيم قيم الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، مشيرا إلى أن إنتاج سعد الدين وهبة كان تعبيرا عن تيار مسرحي ينشد تقدم المجتمع، وأن الكثير من أعماله الخالدة عبرت بصورة بليغة عن انهيار العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة. وأظهرت الهوة الكبيرة بين الحلم والواقع، أي بين حقه الإنساني ووضعه غير الإنساني.

تضمنت فعاليات المهرجان عروضا لفرق مسرحية من الهواة، وقد خصص مركز القاهرة جوائز مالية رمزية تشجيعا لما تقدمه هذه الفرق من فن يلتزم بقضايا وهموم المجتمع.

آراء ومساهمات

هل أسدل الستار على حوار الحضارات أيضاً؟

علاء الدين محمود عبد الرحمن
باحث مصري

التاسع من أبريل كان بمثابة إعلان عن انتهاء المسرحية التي أطلق عليها اسم "حرية العراق" التي لعب فيها جورج بوش دور البطولة المطلقة في تخليص الجماهير العريضة من أهل العراق البؤساء من القهر والعذاب على يد عصابة صدام حسين.

انتهت الحرب أو اللعبة حسب تعبير محمد الدوري مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة بانتصار التحالف الأمريكي-البريطاني، وجاء هذا "النصر" كأنه بمثابة انتصار لفرضية "صدام الحضارات" أو "صراع الحضارات" التي اقترنت مؤخراً بعدد من الكتاب والمثقفين الأمريكيين لاسيما صموئيل هنتجتون. زعم هنتجتون في كتابه الأشهر أن الصراع القادم بعد انتهاء الحرب الباردة لن يكون سياسياً أو اقتصادياً - كما هو الحال المعتاد- بل سيكون صراعاً "حضارياً"؛ رغم ما تنطوي عليه هذه الفرضية من مغالطات تاريخية ومنطقية. وذكر أيضاً أن مناطق التوتر والصراع المتوقعة في المستقبل هي نقاط التماس بين الحضارات المختلفة التي اختزلها هنتجتون في ثمان حضارات رئيسية هي الحضارة الغربية، والحضارة الكنفوشوسية، واليابانية، والإسلامية، والهندوسية، والسلافية، والأرثوذكسية، والحضارة الأمريكية اللاتينية، وربما أيضاً الإفريقية، والعنصر الأهم الذي يفرق بين حضارة وأخرى هو الدين. لم يفت هنتجتون بالطبع أن يعمل على تشويق القارئ الأمريكي بالتأكيد على حتمية التصادم بين ما يمثله الغرب من قيم وحضارة وبين الإسلام.

ليس أمامنا في ظل هذه الفرضية التي استفادت منها أطراف بعينها في عمل "التعبئة" اللازمة لبدء الحرب الأمريكية ضد الإرهاب الدولي سوى التمسك بـ "حوار الحضارات" أو بالأحرى "حوار الثقافات". فارتفاع الأصوات المنادية بحتمية الصراع الحضاري الذي يؤدي في النهاية للصدام العسكري بين الولايات المتحدة (أو الغرب) والعالم الإسلامي يستلزم منا جميعاً ولاسيما الأصوات المهمومة بحقوق الإنسان، أن ندرك أولاً ضرورة تحاور الحضارات أو الثقافات على اختلاف منابعها الدينية وتوجهاتها الفلسفية للوصول إلى حد أدنى مشترك من الأفكار والقيم تتعارف عليه مختلف الثقافات بما يصون للإنسان كرامته وحريته وخصوصيته ويضمن للأجيال المقبلة حقها في الحياة في أمن وسلام والسعي للتقدم والرخاء.

نقطة البدء

السؤال الأول الذي يثار عند تناول "حوار الحضارات" هو من أين نبدأ؟ هل من الأفضل أن يأتي الحوار من أعلى إلى أسفل أم العكس؟ هل من الأجدى أن تقام ندوات الحوار على المستوى الرسمي أولاً لتنتقل بعد ذلك إلى المستوى الشعبي، أم العكس؟

الواضح أن المبادرات "الرسمية" التي طرحت على الطاولة فيما يتعلق بحوار يقام بين ممثلين من الغرب والإسلام، لم تحرز تقدماً ملموساً. لأنها على الأرجح تطبع الدعوة لحوار الحضارات بالطابع "السياسي" بدلاً من الطابع "الإنساني".

وفي المقابل فإن القواسم الإنسانية المشتركة بين الشعوب تقدم آفاقا أرحب للحوار والتواصل على المستوى الشعبي، وربما كانت المظاهرات المناهضة للحرب على العراق، والتي شملت العالم بأكمله تقريبا نموذجا لذلك يعزز التطلع لإقامة "حوار حضارات" حقيقي يناهض فكرة الحرب الأيديولوجية بين الغرب والمسلمين.

هذا الحوار ينطلق من الإدراك بأن أمريكا أو الغرب والإسلام ليسا كتلتين مصمتتين دون أية احتمال للتنوع أو التعددية. لذلك، فمن الخطأ الشديد والشائع للأسف النظر إلى المشاهير باعتبارهم "ممثلين" عن مجموعة بعينها. فابن لادن مثلاً إذا دعا إلى "الجهاد" ضد من ينعتهم "أعداء الله من اليهود والنصارى"، لا يستلزم ذلك من الناحية المنطقية أن نعتبره المتحدث الرسمي باسم الإسلام، بل ولا ينبغي أن يكون. وينطبق الأمر بصورة أو بأخرى على الرئيس جورج بوش، الذي إذا تفوه بكلمات غير مسئولة عن "حرب صليبية" ضد الإرهاب أو حرب وفقاً لأوامر إلهية، فذلك لا يجعله أيضاً متحدثاً رسمياً باسم كل الغربيين.

الخلط الذي يقع فيه كثير من الغربيين بين مفهومي العروبة والإسلام يقابله عندنا خلط مواز بين موقف أوروبا وأمريكا من قضايانا محل الصراع مثل قضية الصراع العربي الإسرائيلي. الاعتقاد "بأحادية" الغرب والإسلام لدى كلا الطرفين أدى لذيوع أفكار خاطئة منها أن كل الغرب والمسلمين لم ينددوا بالإرهاب ولم يقفوا ضده بعد أحداث سبتمبر، وهي تقريباً نفس الأفكار الشائعة بيننا عن الغرب الذي يتخذ موقف "المؤيد على طول الخط" من قضايا الاحتلال الإسرائيلي والحرب على أفغانستان والعراق.

مداخل للحوار

وتتعزز فرص حوار الحضارات من خلال التركيز على النقاط ذات الطابع الإنساني وبناء نقطة انطلاق مشتركة منها. ولعل نقطة الانطلاق التي تعني الكثيرين في العالم الآن قضية "العولمة" وما اقترن بها من تكنولوجيا الاتصالات وتدفق المعلومات وحرية حركة رؤوس الأموال وسيطرة الشركات عابرة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، وتفكك مفهوم "الدولة"، الخ. ورغم ما يروج له الكثير من أنصار العولمة من مكاسبها التي ستعود على كل البشرية بالرفاه والازدهار، فإن الكثير من الناشطين في الغرب عملوا على مناهضة هذه العولمة التي أدت إلى تزايد الفجوة الاقتصادية بين شمال يزداد غنىً وجنوب يزداد فقراً.

وفي ظل الرأسمالية المتوحشة التي تعاظم نموها في كنف العولمة يلزم التأكيد على وجود فلسفة تنويرية أخرى بديلة تحترم الخصوصية الثقافية والتاريخية والدينية للشعوب الأخرى لأن لغة الحوار - حتى في أبسط أشكالها - تعترف بالآخر وتحترم وجوده وتقر بحقه في الاختلاف.

المحور الثاني الذي لا يقل أهمية عن مناهضة العولمة هو مناهضة "العنصرية" بشتى صورها. وقد شكل مؤتمر ديربان واحداً من أفضل النماذج الناجحة في مجال الحوار البناء بين ممثلين غربيين وعرب ومسلمين، وأجناس شتى، أكدت على أن الأيديولوجية الصهيونية إيديولوجية عنصرية، واعتبرت إسرائيل نظاما للفصل العنصري (الأبارتهايد).

وهنالك محاور أخرى لا تقل أهمية في تعزيز فرص الحوار والتواصل بين الحضارات والثقافات يأتي في مقدمتها مكافحة التمييز بين الرجل والمرأة على أساس اختلاف النوع. والعمل على التوصل لصياغات مشتركة بشأن مستقبل النظام العالمي، ومستقبل الأمم المتحدة بعدما أثبتت فشلها التام في منع نشوب الحرب الأمريكية-البريطانية ضد العراق. وما يثيره ذلك من نتائج تتعلق بتفريغ الشرعية الدولية من مضمونها وإهدار فعالية القانون الدولي.

المحكمة الجنائية الدولية انتصار للعدالة العالمية

راجي الصوراني - المحامي
مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

تشكّل إقامة المحكمة الجنائية الدولية أعظم إنجاز تحقّق بفضل تعاون الدول من أجل ضمان انتصار قيم العدالة الدولية. وبينما تصبح المحكمة حقيقة واضحة، يسود اعتقاد لا يمكن إنكاره بأن برنامجاً مكرّساً لتحديد المسئولية يخرج إلى الحياة، حيث ستضمن المحكمة بأن تلعب المسئولية دوراً أساسياً، وهي المسئولية الملقاة على عاتق كل دولة عضو بأن يكون لها دور عملي وفعّال في المحكمة، وتبعاً لذلك، المسئولية التي ستحمّل لأولئك الذين اقترفوا أو حرّضوا على اقتراف أبشع الجرائم التي عرفها البشر. فلن يعود بإمكان أولئك الناس الاختباء بسهولة خلف قوتهم وهيمنتهم، بل إن الجميع سيكونون متساوين أمام المحكمة الجنائية الدولية، ولذا ستحظى عدالة الإنسانية بواحدة من أعظم فرصها للنجاح. وقد استغرق تشكيل المحكمة الجنائية الدولية بعض الوقت إلى أن وصل إلى هذه المراحل النهائية التي ربما تكون الأكثر حسماً. وبينما يتم اختيار القضاة وتبدأ المحكمة عملها، يجب على كافة أولئك الذين يسعون إلى انتصار العدالة العالمية أن يكتنفوها بالرعاية بفاعلية وجد قدر الممكن.

ولكي تنجح المحكمة الدولية، فإن المشاركة هي مسألة جوهرية، فقد أصبح واضحاً بأن أولئك الذين لا يشاركون مهمّون بنفس قدر أهمية من يشاركون. على الدول أن تعتبر بأن من واجبها أن تساهم في عمل المحكمة والمحافظة عليها، وأن تعتبر العضوية فيها امتيازاً وأولوية. ولا يجب السماح للدول التي لم توقّع ميثاق روما أن تعيق جهود من احتضنوا المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها ومثلها العليا. ولسوء الحظ أن عدم مشاركة دول معينة قد يكون له تأثير على عملها. بفحص دقيق للأمر، سحبت الولايات المتحدة الأمريكية كل دعمها للمحكمة الجنائية الدولية، وركّزت طاقاتها على حثّ أكبر عدد ممكن من الدول على توقيع اتفاقيات بعدم جلب الولايات المتحدة إلى المحكمة. لقد كان لهذا السلوك من جانب قوة عظمى أثر فوري غير مستحب بإضفاء الشرعية على عدم المشاركة في المحكمة الجنائية الدولية، فبدلاً من حثّ الدول الأخرى على الانضمام إلى هذه الخطوة العالمية نحو تعزيز العدالة، تواصل الولايات المتحدة محاولاتها لتقويض عمل المحكمة الجنائية الدولية.

وفيما يتعلّق بالشرق الأوسط، كانت هنالك العديد من العقبات بالنسبة لعمل المحكمة، فحتى الآن، وقّع الأردن فقط ميثاق روما، وهذا بالتأكيد ليس كافياً من جانب الدول العربية، التي من المفيد والعملي لها أن تشكّل نوعاً من الدعم المتماسك للمحكمة الجنائية الدولية وأن تعكس ذلك بأن تصبح أعضاء فيها. وكان من الأضرار الأخرى في المنطقة الموقف الذي أبدته إسرائيل تجاه المحكمة، حيث يمثّل موقف إسرائيل السلبي انعكاساً واضحاً لمحاولاتها التقليل من مخاطر أن تحاسب في المحكمة، حيث إن انتهاكات إسرائيل المستمرة وغير المبرّرة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي من الممكن في النهاية أن يكشف النقاب عنها رسمياً في إطار العدالة الدولية. وكان ردّ إسرائيل على ذلك محاولة سن تشريعات ضد أي مواطن من مواطنيها يشارك في أية قضية تتعلّق بالمحكمة الجنائية الدولية، والابتعاد عن أي شكل من أشكال المشاركة في المحكمة.

وهنالك ضرورة أيضاً للإشارة إلى الحقيقة المخيبة للآمال وهي أن فلسطين في الوقت الراهن لا يمكنها أن تصبح دولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية. أما إذا كان هنالك حلّ يقضي بإقامة دولتين، فإن دولة فلسطينية معترف بها دولياً يمكنها أن تصبح عضواً في المحكمة. وعلى الرغم من أنه لن تكون هنالك قضايا تتعلق بأحداث في الماضي، ما يعني أن القضايا المتعلّقة بسنوات الاحتلال الستة وثلاثين من الاحتلال ستكون محدودة، إلا أن العضوية في المحكمة يمكن أن تمنح الفلسطينيين نفس الفوائد التي يحظى بها الأفراد في الدول الأعضاء في المحكمة. كما أن ذلك من شأنه أن يلغي قضية ما إذا كانت إسرائيل دولة عضو أم لا، لأن الفلسطينيين، كأعضاء في المحكمة، يمكنهم أن يرفعوا قضايا ذات صلة ضد الإسرائيليين. في الوقت الحالي، ليس للفلسطينيين صوت في المحكمة الجنائية الدولية، وهذا وضع بحاجة إلى تصحيح لأن هنالك انتهاكات وخروقات لا تحصى للقانون الدولي تقع يومياً. هنالك حاجة لأن يكون

اتفاق مصري أمريكي بعدم التعاون مع المحكمة الجنائية!

قد يكون مفهوما أن تسعى الإدارة الأمريكية لعقد اتفاقات ثنائية مع عدد من الدول تؤمن لجنودها ومسئوليها الحصانة من الملاحقة والمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وقد يكون مفهوما أيضا امتناع عديد من الدول، وبخاصة من العالم الثالث من التعاون مع المحكمة، بحكم ما قد تحظى به سجلات هذه الدول من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تستوجب محاكمة المسئولين عنها. ولكن ما يبعث على الأسى -كما أكد المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة في بيان له في التاسع من يوليو- أن تبرم الحكومة المصرية اتفاقا مع الولايات المتحدة بعدم التعاون مع المحكمة. وقد فند البيان المبررات المعلنة من جانب الخارجية المصرية، مشيرا إلى أن الادعاء بأن النظام الأساسي للمحكمة لم يدرج جريمة العدوان يخالف الحقيقة، حيث أدرجت الجريمة بالفصل في النظام الأساسي ولكن أحيل تعريفها وتحديد ارتكانها إلى الجمعية العمومية التي تضم الدول الأطراف والتي تقاعست معظم الدول العربية عن الانضمام إليها. كما أن التذرع بالصلاحيات الواسعة لمجلس الأمن في تحريك الدعوة الجنائية، يغفل أن تحريك الدعوى الجنائية يمكن أن يكون أيضا عبر الإحالة من قبل أي دولة طرف أو من قبل المدعي العام. ولفت البيان النظر إلى أن المفاوضات المصرية الأمريكية لإبرام هذا الاتفاق قد اقترنت بدخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية حيز النفاذ، وأن توقيع الاتفاق جاء مقترنا ببدء عمليات غزو العراق الذي يشكل في حد ذاته جريمة عدوان علاوة على ما صاحبه من جرائم ضد الإنسانية تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي يعني أن توقيع مثل هذا الاتفاق يوفر حماية قانونية للعسكريين الأمريكيين أثناء غزو العراق.

الوصول إلى المحكمة، تبعاً للأهداف المتوقّعة منها، متاحاً لأكبر عدد ممكن من الضحايا، بحيث تحلّ قوّة العدالة العالمية مكان الحصانة.

وحيث تستعد المحكمة لبدء عملها، فإن أهدافها يجب أن تظلّ محفورة في الأذهان. وبينما ستعمل، كأيّة محكمة قانون أخرى، على تحديد المسئولية الفردية وجبر الضرر عن ضحايا الأعمال الإجرامية، فإن لها أيضاً صلاحيات أكبر، حيث توفّر رادعاً عالمياً في وجه الخروقات للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، ستشكّل المحكمة رمزاً بأن الجرائم الخطيرة ليست مقبولة، وبصرف النظر عن التداخل السياسي، فإن هنالك منبراً سيساند هذا الموقف. إن وجهة النظر هذه في حال انتشارها ستعني بأن أولئك الذين هم ليسوا بالضرورة في مواقع سياسية، بل أولئك الذين يمكنهم إدراك أهمية المحكمة الجنائية الدولية يمكنهم أن يتّحدوا ويصرّوا على انضمام الدول المتردّدة إلى هذه المؤسسة. والضغط من جانب مواطني تلك الدول مهمّ، ويجب أن يحظى بالتشجيع والمساندة والتعزيز.

إن من المثالي لكل دولة في العالم أن تشارك في عمل المحكمة الجنائية الدولية، مع أن الواقع يظهر بأن هذا السيناريو غير مرجّح في المستقبل القريب. وعلى الرغم من أن المحكمة لا تحظى بالرضا، إلا أن من الواجب مواصلة تشجيع الدول على الانضمام إليها. وعلى الدول التي تخشى من قوة المحكمة الجنائية الدولية ألا تختبئ خلف تشريعاتها واتفاقياتها مع الدول الأخرى، بل إن عليها أن تواجه وتبحث في أسباب تحفّظها. إن الغاية من المحكمة ليست أن تعمل كجسم سياسي يلحق الضرر بالناس الأبرياء والدول، بل إن غاياتها مشرّفة ومبدئية، ويجب أن تتاح لها فرصة التقدّم من أجل تحقيق هذه الغايات، حيث تشكّل المحكمة الجنائية الدولية ملاذاً لكافة أولئك الذين ينشدون العدالة العالمية، فبعد سنوات طويلة، والكثير من الحصانة والظلم، التي ميّزت القرن الماضي، تأتي المحكمة الجنائية الدولية كقوة في وجه كل ذلك. إن القوة والمساعدة اللتين تقدّمهما المحكمة لكل فرد في العالم ستنعكسان في الحضور والقوة والإمكانيات التي ستحميها. وتذكّرنا المحكمة الجنائية الدولية بأن الحصانة والظلم يمكن استبدالهما بالمحاسبة والعدالة، ومن خلال عمل أكبر عدد ممكن من الدول، يمكن أن يكون هنالك في النهاية مستقبل واعد لكافة المؤيدين للعدالة الدولية.

الضمانة الغائبة في المشروع الإصلاحي في البحرين

عبد الهادي أحمد مرهون
النائب الأول لرئيس مجلس النواب بالبحرين

منذ عامين دب في مفاصل الحياة الإنسانية في المملكة نشاط مكثف عكس مقدار الأمل الذي يعتمر في نفوس المواطنين وتوقهم إلى حياة تصان فيها كرامة الفرد وتحفظ حقوقه الإنسانية ويتمتع بالمساواة في الحقوق والواجبات ويحظى بفرص متكافئة مع أقرانه وأخوته وتمثل ذلك النشاط في تقدم العلوم والآداب وحيوية المطالب الشعبية وممارسة صحية للمطالب والحقوق ونشاطا مكثفا للجمعيات السياسية والمهنية والنقابية وحرية في التعبير والممارسة نأمل أن تتسع وتتقدم لا أن تتراجع وتضيق.

وفي الوقت الحاضر يحتاج مشروع الإصلاح والتحديث إلى توفير كل العوامل الملائمة لينمو باعتباره الضمانة الأكيدة لمستقبل مشرق لهذا الوطن، وذلك عبر تقديم مختلف صور الدعم والمساندة اللازمين لإنجاحه ليشكل حاجة مجتمعية تراكمية لمكتسبات وحقوق تسهم في الارتقاء بشعور القاعدة العريضة من المواطنين بأن مكاسب عملية التحول الديمقراطي الإصلاحية سوف تأتي بصورة تراكمية متدرجة مع مضي الوقت وتبلور وتعزز المطالب الشعبية والوطنية في اتصالها بالمكاسب والمنافع المتحصلة منها وبالتالي، فإن ممارستها ترسي أسس وتقاليد ديمقراطية في المجتمع.

لكن ما هي الوسائل الملائمة والمتاحة لنمو المشروع الإصلاحي؟.. أولى هذه الوسائل تفعيل المبادئ الدستورية التي كفلت المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص، حيث تقول المادة ٤ من الدستور (العدل أساس الحكم والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة).

إن تلك المادة غابت عن التفعيل في المجتمع لمن لاحظ ذلك خلال الأشهر الماضية في التعيينات التي تمت في أجهزة الدولة، ومرافقها المختلفة كما هو الحال أيضا في عدد من المؤسسات والشركات الكبرى في المملكة.

أنه من الأهمية بمكان إعادة تصحيح الوضع الناشئ عن ممارسات ذات الأساليب الإدارية السابقة، وعلى الأخص منها استمرار العمل "بنظام الامتيازات" الذي ساعد تكريس الأمراض الاجتماعية والانتقاص من حقوق أعداد غفيرة من المواطنين في الحصول على حقوقهم الطبيعية التي نص عليها الدستور كالعمل في كافة مرافق الدولة ومؤسساتها دون قيود أو تمييز أو تهميش، وهي ممارسة لا تتفق مع المادة ١٦ فقرة ب من الدستور "المواطنون سواء في تولي الوظائف العامة وفقا للشروط التي يقررها القانون"، فلا التعيينات جاءت وفق الدستور ولا راعت أنظمة الخدمة المدنية التي نصت على تكافؤ الفرص التي يجب أن تتحقق من خلال آلية الإعلان عن الوظائف وإجراء الاختبارات على المتقدمين، بل تمت في الظلام دون مراعاة للمساواة وشكلت خرقا لمواد الدستور، بل وكرست الأوامر الإدارية الفوقية والمحسوبية التي تجعل البعض قريباً وأفضل والآخر بعيداً وأسوأ.

إن الاستمرار في العمل بنظام الامتيازات والإخلال بالمبدأ الدستوري الخاص بمبدأ تكافؤ الفرص سوف يتسبب في حرمان عملية التنمية الوطنية من الاستفادة من العناصر المؤهلة والكفئة، لا لشئ إلا لكونهم من مواقع معينة أو لأنهم يحملون أسماء معينة، وليس أدل على ذلك من الأداء المتعثر لكثير من الإدارات الرسمية والمؤسسات والشركات الكبرى التي كان ينبغي أن يتم تعيين القائمين عليها في العلن لاختيار القيادات الإدارية الأكفأ، فكانت النتيجة إدارة ضعيفة بعضها موصوم بممارسة الفساد بحيث نتج عنها نتائج مالية وخيمة على تلك المؤسسات والشركات أدت فيما أدت إلى خسائر باهظة للاقتصاد الوطني عدا عن مساهمة هذا النظام بشكل رئيسي في تفاقم مشكلة البطالة التي ينوء تحت وطأتها المجتمع وتراوح حولها المؤسسات الرسمية منذ أعوام عبر معالجة لا تلامس جوهر الأسباب.

ومن ذلك نرى أن أكبر دعم لمشروع الإصلاح يمكن أن يقوم به المسئولون المعنيون هو إنهاء العمل بنظام الامتيازات وتفعيل مبادئ الميثاق والدستور الخاصة بتحقيق تكافؤ الفرص والعدل والمساواة في الحقوق والواجبات، فالمادة ١٨ من الدستور تقول "... يتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

فمتى نرى ذلك على أرض الواقع في التعيينات التي تمت وتلك التي ستتم في البرلمان أولا الذي أقسم أعضاؤه المنتخبون على صيانة الدستور، وثانيا في مختلف مؤسسات وإدارات المملكة والشركات والمؤسسات العامة؟

من إصدارات المركز

نظرة سريعة على "ثقافة كاتم الصوت"

فاطمة ناعوت
شاعرة ومترجمة مصرية

"أنشَغِلُ بالدفاع عن قيثارتي، أكثر مما أعزفُ ألحاني"، عبارةٌ قالها عبد الرحمن الخميسي ليلخّصَ حالَ معظم كتّاب العالم الثالث. وقديما قال يوسف إدريس إن الحريّات التي تُمنح لكلِّ الكتاب العرب مجتمعةً لا تكفي مبدعًا واحدًا. فالكاتبُ العربيّ يعي،منذ لحظة قبضه على القلم، أن سقفًا للخيال وحريّة الفكر يظلل كلمته إذا نشد السلامةَ لقيثارته وعدم المصادرة للحنه.

"ثقافة كاتم الصوت " كتاب صدر حديثًا عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. العنوان الدالُّ للكتاب نحتَه مؤلفه الشاعر حلمي سالم، المهموم بقضايا الثقافة العربية وحرية الفكر، ليصفَ طبيعةَ الثقافة العربية الراهنةَ، ومنذ بداية القرن العشرين،"قرن المصادَرات" كما وصفه المؤلف، مفنِّدًا كمَّ القمع السُّلطويّ والدينيّ الذي كبَّلَ كُتّابَ ومفكري وفناني تلك الحقبة من تاريخ مصر الحديث. يخلُص الكتابُ في الفصل الأول إلى المفارقة المدهشة أن القمع الفكريّ اطرَّد مع زمن هذا القرن، ومع اتساع سيادة الفكر الليبرالي على المجتمع المصري. فالنصف الأول من القرن الماضي قبلَ يوليو ٥٢ -وقتَ أطرقت مصر تحت مثلث الاستعمار والإقطاع والرأسمالية- كان أقل إزهاقًا للفكر المعاكس وأكثر وعيًا بحقِّ الآخر وحريته في التعبير عمّا كان عليه الحال في النصف الثاني من القرن ذاته، الذي شهد ثوراتٍ وطنيةً وحركات تحرّر كان من شأنها تسييد التعددية والاعتراف بالآخر.والمسألة كلها تدور في فلك النسبيّ، لأن الكاتب صدّر في مقدمة الكتاب أن عقدًا واحدًا في القرن العشرين لم يخلُ من مصادرة . غير أنه ردَّ اختلافَ طبيعةِ الحركة الثقافية في مصر، قبل وبعد ثورة يوليو، لا إلى المرَدّ الإحصائيّ، الذي يقارن بين عدد المصادرات في الحقبتين وحسب، بل إلى طبيعة وجوهر الجدل والحوار الفكريّ في أول القرن وآخره.ففي حين تمت ثلاثُ مصادراتٍ للرأي في أول القرن، إلا

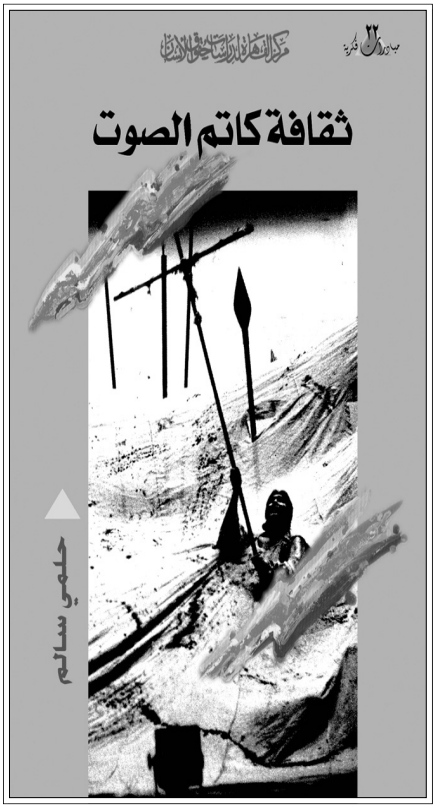

أن هالةً من الرقيّ والرفعةِ وسمتْ حواراتِ وسجالات تلك المرحلة،الملمح الذي ربما نفتقر إليه في زماننا الحالي. "والمثال الأشهر على ذلك الجدل الرفيع- كما يقول حلمي سالم-الذي تم بين إسماعيل مظهر حينما كتب "لماذا أنا ملحد؟"ومحمد فريد وجدي،حينما ردَّ عليه بأن كتب "لماذا أنا مؤمن؟ وأحمد زكي أبو شادي حينما كتب "عقيدة الألوهة". والدلالة المريرة التي يخلص إليها الكاتب من تلك المفارقة " كأن حكومات الاستعمار والرأسمالية والإقطاع كانت أرفق بالمفكرين والمبدعين وأقل تعنتًا إزاء حرية الرأي من حكوماتنا الوطنية التحريرية " .

يحلل حلمي سالم في كتابه مفهوم التطرّف، الذي حتمًا ما يؤدي إلى الإرهاب، نافيًا كونه رهنًا على التيارات الدينية المتشددة وحسب،لكن نظرةً أكثرَ عمقًا تشير إلى تطرّف وسيادةِ الهيمنة الواحدية للنظام السياسيّ، وإلى تطرّفٍ اجتماعيٍّ ناجم عن خلل في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمواطن المصري بين ثراءٍ فاحش وفقرٍ مهين. مرةً قال لي صديقٌ أستراليّ إن مصرً -بلد الأهرامات- هي البلد الوحيد التي غابَ عنها الهرمُ الاقتصاديُّ الشهير الذي يحتلُّ قاعدتَه العريضةَ متوسطو الدخل وقمَّتَه الضيقةَ بالغو الثراء،وإن ما يملكه أثرياءُ هذا البلد كافٍ لإصلاح هيكل الهرم المفقود. ويضيف المؤلف إلى ألوان التطرّف والإرهاب السابقة،إرهابًا،هو الأشد إيلامًا وغرابةً وهو "إرهاب النخبة المثقفة"، حيث، كما يقول حلمي سالم "مرّت تجارب وامتحانات وأزمات عديدة أثبتت فيها النخبة المثقفة أن أقسامًا منها لا تطيق الرأي الآخر لأقسام منها، وتعمل جاهدةً لإخماد هذا الرأي أو إخمَاد أصحابه، على نحو يعني أن جرثومة احتكار الصواب المطلق لا تعشش في ثنايا السلطة السياسية العربية ولا في طوايا الإسلام السياسيّ المتطرّف فحسب، بل هي كامنة في حنايا المثقفين."

يؤكد الكتاب على ضرورة (تفعيل) الشعاراتِ التي قفزت إلى الميديا الإعلامية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ من قبيل "تجديد الخطاب الديني" و"حوار الحضارات لا صدامها" و"تحسين صورة الإسلام في الإعلام الغربيّ " مؤكدًا على أن تجديدَ الفكرِ بكلِّ ألوانه هو ضرورةٌ عضوية لكل أمة حيّة كلونٍ من التفاعل الحيّ مع التحولات الدائمة التيً تحدث في الأمة والعالم، وعليه فإن تجديدَ الخطاب الدينيّ ضرورة تنتهجها الأمم الراغبة في التقدم بصرف النظر عن الرغبة في تحسين صورتها في عين الآخر.

يتناول الكاتبُ ثورة يوليو بالتحليل السياسيّ والاجتماعيّ راصدًا الأسباب وراء فشلها في طرح نظرية اجتماعية/أيديولوجية/سياسية واضحة المعالم.فقد كان مجلس قيادة الثورة - الذي ينتمي أعضاؤه إلى طبقة البرجوازية

الصغيرة ذات الطبيعة المتذبذبة -مزيجًا فكريًا متعدد المشارب ومتناقضا من إسلاميين، شيوعيين، وليبراليين، الأمر الذي لم يسمح بصقل منهج نظريٍّ وحيد يتفق عليه الكل، والاكتفاء بالتَّنظير للأهداف الستة المعروفة للثورة. غير أني أرى أن هذا الملمحَ التعدديّ لقادة مجلس قيادة الثورة كان من شأنه خلق عقل قياديّ وتنظيمي وتخطيطيٍّ واسع الرؤية لا ينطوي على النظرة الواحدية الجامدة، عقل كهذا كان حريّ به أن يحقق ثورةً ناجحةً مرنةَ المنهج لو اكتملت على نحو صحيّ .يضيف الكاتب لأسباب فشل الثورة الطَّابعَ "العسكريتاري"، بتعبير صلاح عيسى،الذي كرسَّ للتعامل قمعيًا – حدَّ التصفية الجسدية- مع التيارات المناوئة فكريًا . يقدم الكتاب أطروحته عن ثورة يوليو ليلقي الضوء على طبيعة قادتها وكيف سيتعاملون مع التيارات الفكرية والأدبية والثقافية التي أفرزتها تلك الحقبة.إن عدم انتظام أيديولوجيا محددة للثورة جعلها تتسم بالطابع التجريبيّ غير المنهج الذي يجنح نحو التجربة والخطأ. دفعها هذا التجريب إلى التأرجح بين المعسكرين الاشتراكيّ والإمبريالي، حلّت الأحزابَ السابقة عليها وأبقتْ على الإخوان المسلمين حتى حادثة المنشية ٥٤ التي جعلت مجلس قيادة الثورة ينتبه إلى خطرها فدفعت بهم إلى المعتقلات والمقاصل، انتهجت مسلكا علمانيا حين أعلنت الأزهر مؤسسةً رسمية وجامعةً مدنية تستمد منه الصفة الشرعية الدينية على ألا تمنحه سيادةً لاهوتية، كما إنها رفعت لواء الاشتراكية بغير أن تنتهج منهجها الاقتصادي الاجتماعيّ الفكريَ الكامل فكانت النتيجةُ رأسماليةَ الدولة بغير ملكيةٍ عامة لوسائل الإنتاج كما هو مفترض." وكان من أخطر مظاهر هذا الطابع التجريبيّ البرجماتيّ للثورة، كما يقول حلمي سالم هو "الفصل بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية". ليكتشف المثقفون أن انكسارة حزيران الأسود كانت نتيجةً لمقايضة الديمقراطية الاجتماعية بالديمقراطية السياسية، لأن تلك الاجتماعية لو تحققت بالفعل لا سبيل إلى حمايتها إلا بالديمقراطية السياسية .يفند كتاب "ثقافة كاتم الصوت" ثورة يوليو ٥٢ على نحو دقيق راصدًا بموضوعية شديدة إيجابياتها وسلبياتها على كل الأصعدة، سياسيا واجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيا وفنيًا، مؤكدًا أن أجلى أخطاء الثورة، والذي ندفع ثمنه حتى الآن، هو البند الذي ينص على دين الدولة في الدستور، الأمر الذي يجعل من غير المسلمين غيرَ مصريين أو على الأقل مواطنين من الدرجة الثانية وهو ما يناقض دستور ثورة ١٩ الذي قال الدين لله والوطن للجميع. كما أكدّ الكتاب أن سلبيات الثورة لم تنشأ جميعها من داخلها لكن بعض رموز الثقافة وقتها قد ساهم في تأكيدها واستشراء مضارها بل والتبرير لها أيضًا. على إنه على الجانب الثقافي، أكدَّ حلمي سالم على مساهمة الثورة في ترسيخ عددٍ من القيم والمنجزات الثقافية الإيجابية، مثل إنشاء أول وزارة للثقافة عام ٥٨ وكذا العديد من المؤسسات الثقافية، تطبيق مبدأ حق التعليم لكافة أبناء الشعب،المساعدة على تعميق ملمح الواقعية في الأدب الذي يهتم بالقضايا الاجتماعية عوضًا عن الحسِّ التحريري والرومانتيكي الذي وسم أدب ما قبل الثورة، انتعاش المسرح والسينما وحركات الترجمة، تحويل الأزهر إلى جامعة مدنية علمانية تدرّس العلوم الدنيوية والإنسانية لا التشريعية الثيوقراطية فحسب، والتأكيد على الطابع المدنيّ والعلمانيّ في شتى أمور الحياة. ويختتم المؤلف هذه الحقبة بعرض شهادتين توثيقيتين هامتين،إحداهما تجسد أزمة جيل الخمسينيات الذي كُسرَ حُلمه في حزيران المرير، وهي قصيدة "مرثية العمر الجميل "لحجازي، والثانية شهادة المؤرخ والصحافي صلاح عيسى من كتاب "مثقفون وعسكر" تلك الشهادة التي تناولت حقبتين تمثلان أخطر المنعطفات في تاريخ مصر الحديث، فترتيّ الناصرية والساداتية إذ تؤرخ لستينيات وسبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي.يتناول الكتاب أيضًا بالنقد والتحليل أطروحة عادل حسين حول منهج "التراثيين الجدد" أو "المعاصرة المؤصلة" كما سماها عادل حسين في كتابه" نحو فكر عربيٍّ جديد" فيحلل الكاتب هذا المنهج الذي نظّر له مفكرون خارجون من أصول فكر ماركسي، ويرى حلمي سالم أن هذه الظاهرة أحرى بها أن تُتناول بالبحث والدراسة والحوار حيث يقول: "والحق أن هذه الظاهرة لم تأخذ بعد حقها من البحث والتفسير والتحليل في حياتنا الفكرية الراهنة: من حيث مبررات هذه الانتقالة الكبيرة شبه الكاملة، وظروفها النظرية والاجتماعية وآفاقها المستقبلية."ثم يقدم حلمي سالم قراءةً نقدية في كتاب "اغتيال العقل" للمفكر السوري د .برهان غليون ويناقش أزمة النهضة العربية وأزمة الثقافة المعاصرة. ثم ينتقل إلى "مقدمة في فقه اللغة العربية" وهو الكتاب الذي توفر على إعداده د. لويس عوض لمدة عشرين عاما، وصدرَ بالفعل عن هيئة الكتاب المصرية عام ٨٠ ليتم مصادرته بعد مدة وجيزة بمعرفة لجنة الفتوى بالأزهر، الكتاب الذي يتتبع منشأ اللغة العربية وأصولها التي تشتبك مع أصول اللغة الهندية، وكذا يتناول بالدرس الـ logos، أي المبدأ العقلاني في الكون وكلمة الله في الفلسفة اليونانية القديمة ويثير من جديد القضية التي تنازعها الفقهاء قديما حول مدى ارتباط القرآن باللغة العربية وبالتالي حداثته، أو ارتباطه بكلمة الله وعقله قبل الخليقة، أي في اللوح المحفوظ وبالتالي قِدَمه الأمر الذي يؤدي إلى كوْن اللغة العربية قديمة قدم الخليقة ذاتها، ويؤمِّن لويس عوض على قول المعرّي، وهو أحد المنحازين للمعتزلة، في مقولة أن القرآن والعربية محدثان/ الأمر الذي ينزع عن اللغة العربية قداستها ويجعلها محض لغةٍ مثل كل اللغات نشأت بمعرفة الإنسان وتتطور بمعرفته أيضًا.. ويتوقف حلمي سالم عند تلك المفارقة التاريخية: إن ما قَبلَه المجتمعُ العربيّ قديما كمادة جدلٍ وحوارٍ بين الأشاعرة والمعتزلة حول أزليةِ وقداسةِ اللغةِ العربية أو استحداثها ومساواتها باللغات الأخرى، هو ما يرفض الأزهر اليوم مجرد مناقشته في كتاب، ويصادر ويجهض من أجل ذلك فكر أحد أهم المفكرين العرب لويس عوض .يتناول بعد ذلك كتاب"ثقافة كاتم الصوت" قضيتيّ علاء حامد وسعيد العشماوي مقارنًا بين محاكم التفتيش الكنسية في العصر الوسيط في أوربا القرن الـ ١٧ قبل الرينيسانس، وبين الأزهر كقلعةِ علم وتنوير في القرن ال٢١ أو كما ينبغي له .يعرض الكتاب أيضا لقضية ناجي العلي الذي أثار اغتياله في لندن الرأي العام العالمي. ويفرد حلمي سالم فصلا عن اغتيال فرج فودة على أيدي فردين من جماعة "الجهاد" بوصفه أحد العلمانيين المهاجمين للتطرف الديني المتشدد، ويتوقف الكاتب عند رأي الغزالي -أحد الأئمة المستنيرين- الذي أقرَّ بإهدار دم فرج فودة غير أنه أشار إلى خطأ التنفيذ إذ كان يتوجب القصاص منه بمعرفة الدولة لا الأفراد! وينهي حلمي سالم هذا الكتاب البانورامي الغنيّ، الذي يستعرض تفاصيل أغلب المصادرات الفكرية والإبداعية والجسدية عبر قرن كامل من تاريخ مصر،بفصلٍ يخلُص إلى أن المصادرة الوحيدة التي لم تتم وأحرى بها أن ترى النور،هي "مصادرة المصادرة".